



Copyright © King Saud University

امتحان الأذكياء، تأليف محمد بن بدير علي البركلي الرومي،
 مصر الدين سنة ٩٨١هـ. خط القرن الثالث عشر الهجري
 تقديم — را.

١٠٢ ق

٢٢ × ١٥ سم

نسخة جده، بها تلويث، خطها نسخ معتاد، طبع.

٢٥١

الازهرية ٤: ١١٣، دار الكتب المصرية ٢: ٧٩

١- النحو، اللغة العربية ١- البركلي، محمد بن
 بدير علي سنة ٩٨١هـ بد تاريخ النسخ ج شرح لب
 اللباب للبيضاوي.

شرح كافيته ابن الحاجب في النحو

مسالك

هذا شرح متن اللب في النحو للإمام البيضاوي
تأليف الإمام الفاضل والمدقق الكامل
الشيخ محمد الشهير بالبركوي نفعنا
الباري سبحانه وتعالى علوهما
أمين الله الرحمن
الراحمين

قد ساقه التقدير الأصلية الفقيه
الحاج الطيف بالله القوي
بن السيد محمد بن محمد
العائني في نحو

هذا الكتاب المسمى بالاصحاح



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
المجد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم
علي السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصيبي
ومستصفي وعليهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا
وعلي اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا وبعد فلما اردت
ان ادرس كتاب اللب المنسوب الي الامام الاوحدي عم القاضي
اليضا ومن عليه رحمة الله العزيز القوي سألني بعض اصحابي ان
اكتب لهم شرحا على عقد الفاظ ويوضح الفوائد والموعظات
من معانيه وبين ماله وما عليه وما فيه شتملا على نكته وحقه وروحه
خفيفه تشجيرا للجناب واختيارا للاذهان وتنشيطا للطلاب
وترغيبا لاولي الالباب موجبا غاية الاجاز بلا دخل لتسهيل
اللفظ والحفظ بلا املا عاريا عن المشهورات والواضحات
خالبا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعرض
ان هذا العزيز قلت اني مشغول بما هو اهم واما العايد
فيه اتم والعمراقل من القليل وقد نوهي الرحيل الرحيل وقد غلب
على علمي الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت رد السؤال
وعدم اجابة اقوالهم ناديت في سري اني نزلتهم ايتام سائلون
والي العلم والتعليم محتاجون اليهم يحدك ربك يتيمافاوس ووجد
عايلا ما اغني وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تشهر واما بنعم ربك فحدث
فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه وان هذا بالمحال الشيء
والكن تضرعت اليه فهو عليه معين يسير وما من ممكن عليه بعينه
على كل تقدير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غير تعالى يموت
ومن

ومن يتق كالعلم الله فهو حبه ومن يدعو تعالى صدقا فهو محبنا
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي رفع
اي يرفع علي درجات الجنان او شرف وكبره الجازمين المعتقدين
بغير نزود واحتمال بوحدانية متعلق بالجازمين وتعلقه برفع
معني ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشككة ترفع النظام والرفع
فرجه بعيد لفظا ومعني اي بالامر المنسوبة الي وحدته تعالى
كعدم الشككة في الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل
فيه ارسال الرسل لكن فرج رفع فساد السموي والارض اللهم
للشككة والالف والنون من تغييرات النسب ولم يجعل اليها للمصدر
لاختياره الي تناويل لكن الوحد مصدر فيضيع العدول عن الا
وعدم ثبوت ودخول الموحد الثاني لبعثة الرسول في الجازمين مع انهم
يسوا بفرعين وتوهم كون المراد الوحد من طريق العدد وليس
كذلك اذ هي غير مختصة به تعالى فهو لازم بين الامر حيز حقيقي
ولذلك قال في الفقه الاكبر والله تعالى واحدة من طريق العدد
ولكن من طريق انه لا يشكك له وسراده شئ المراد به لا شئ الوحد
العددي فانه كفر بفضله متعلق برفع فيكون اشارة الي ان الرفع
بالاختيار واحسانه لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او
بالجازمين ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف لا خلة فهما
معن اذ الاولى للصاق والثانية للسيئة فيكون اشاع
الي ان افعال العباد وان كانت قليلة منه تعالى لا منهم والاول
اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف
احدهما حذرا من التكرار فحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر
المنة ونفي العجز اللازم للمذنبين الباطليين وخفض في دركات

خصر



النيران واذا ذكر وحقق فالفعالان مجازان من جهة الصيغة والمادة
 الشاكين المتزدين في وحدانية ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى
 وجهه الى الحيا صلة للجر فقط بعدله متعلق باحد الثلاثة او على
 التنازع وتاخره لاجل الجمع ومعنى الثاني وهو بعد ان شكهم
 بخلق الله تعالى لا يخلقهم ولكن ذلك للخلق عدل لكونه تصرفا
 في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير ولا ملك
 للغير ثم للتواخي الزباني او الرتي الصلوة والسلام والتحية
 والرضوان علي خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم **وعلى**
 تكرر بر علي يفيد نوع استقلاله فيكون ابلغ وقامه منه عن
 الوجودية وهو من الصاحب كالركب من الراكب وسبحي القوم جمع
 الاغنى بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب القرة وهو البياض
 في الهيئة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرغوع والجزم والخفض والعدل
 براعة الاستهلال وهو كون الفاعلة مناسبة للمقصود وقد عني
 بها المتأخرون وتكلموا غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية
 خارجة عن البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة في
 الكلام من حيث الاعراب والبناء بدا بتعريفها ثم بتقسيمها ثم
 بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقالوا **الكلمة** لاها للجنس والحققة
 من حيث علمي ولا مساع للتعهد المتكدر للزوم كونه خصم للجنس
 وهما ليس كذلك وتاوجها للوحدة الشخصية الكلية الذاتية حقيقة
 الكلمة ولا تناهي بينهما وبين الجنس كما من حيث هو وهو لا من حيث وجوده
 في ضمن البعض والكامل وانما التناهي بينهما وبين المركب او بين الوجود
 الشخصية الجزئية والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معنى
 التناهي مثلا بل الاولى احد معينا في نحو درجته واستجابة ومعنى صفة
 فعله

مجموعه في شرح
 في شرحه
 في شرحه
 في شرحه

فعله بالكسر وقولهم التناهي مثل ترق للفرق بين الجنس والواحد
 لا يقتضيه التناهي بل الاختلاف وكما بينهما نعم فرق بين كلمة
 وكلمة ونحو ترق وتمريان الوحدة ما خوزة في حقيقة الاولى
 دون الثانية ثم الكلمة والكلام ما خوزان من الكلم بسكون
 اللام بمعنى الجمع للتاثير في القلوب ما ابرشي اذ صرح
 الى التخصيص اذ الدوال الاربع يخرج بمفرد ان لم يخرج بوضع
 او لفظ بتقرينة شمه كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون افيد
 ووجه العدول الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة
 اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فتقول وهو في الاصل بمعنى الرشي
 وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم مستمدا على
 الخرج وتعريف المشهور دورين ولا مجال له هنا للجواب
 المشهور في امثاله وهو كون المراد مما في التعريف قريبا كما
 لا يخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف فله يصدق عليها
 اللفظ وكذا الصيغة وكلاهما على مذهب من يجعل الحرف نفس
 الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاصح بالقبول والفتاوى
 المنتشرة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من
 حيث انها تقع محكوما عليها وموكدة ومعطونا عليها ونحوها
 فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن
 تعريف الاسد ونظيرها بالحال الواقعة مستندا اليها في نحو زيد قائم
 جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها هي هي والتحقيق ان
 الكلمات المستندة لعلها وانه بصيغها عليها بلانها على لفظي اصلا
 وانما حكمها بوجوده واستتار حفظا لتقاعدتهم من ان كل
 فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمل بالعدل وعلى

اسماة بالعلمية كيف والاستتار وهو الاختصاصت بشيء
او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف
فظهر ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت
انه ليس بوجود اصلا بل اعتبارا وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال
لفيهما وهذا ظاهرا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة
اخرى فقال لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال ليس
من مقولة معينة تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا
تارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضيق الى الصوت فقوله ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فا حفظه فانه خفي
على غير من حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو
فليت قولي بلغه التمهيد وهذا الخج وغرور بما هو غلط فاحش
اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام ونا علا ودر فرغار معطو فاعليه
الي غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك
الام الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذ ارجع
الضيق الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام
ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فورية بلا مرية وضع الوضع المطلق
تعيين شئ بشئ متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع
اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى
وجعل ازاياه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى
والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصى والاستعمال ذكر
اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع خرج
بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات
الطبع وبني الحزن لان احتياجه الى متعلقة في الولاية وفهم معناه

لا في التعيين والحمل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل الواضع واما
المجاز فله وضع فيه لا تشخيصا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشيته
المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى مجوز استعماله في غير هذا استعماله الا وضع وتوقيل تسمية
وضمانه مشارة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع
وهو ما لا يدل على لفظ على جزء معناه فخرج به المركبات كالمهنية
او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة زلت فيها الاقدام وخيرت
اقوام الاقوام لا بد من بيانها اظها الحق وارشادا للخلق فنقول
وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا في تعريف
الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزحشيري والمطرز خسا لفظ دلالة
معنى مفرد وضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء
عنها بالوضع والمصر حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى اوضح
منها عليه وان كانت التسميتين لذكر في مفهومه كما سبق ورتا وبدل
اللفظ بما قد سبق وجهه وتميز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعروف
ثلاثة لانه اما ان يقصد به تمييز صورها حاصلتها مما حقه ان يكون مراد
او وضع من المعروف عند مخاطبة مجوز التفاضل نحو القصاصا التفرقة فان لم يوجد
ذكر مركبا لا يقصد به تفصيله بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد
يوصف بالترادف تبعاً وهذا تعريف منقطع لا المعنى فلذا يسلم لفظيا
ويستعمل ارباب اللغة او يحصل صورة فان كان في الحقائق الموجودة فاما
مجرد الدلائل فحد حقيقي تام ان يجمعوا وناقضان ببعضها والا

مطالعة بختنا الاول

عداهما صح

فرسم حقيقي وتحدد الحقائق منتمسك بل متعذر فان الجنس شبيه
 بالعرض العالم والنصل بالخاصه وان كان في المفهومات اللغوية و
 الاصطلاحية فامرهما هله فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح
 لمفهوم مركب داخل فيه كان ذاتيا فتعريفه به سماه جدا اسما
 رجاعة كان عرضيا وتعريفه به سمي سماه اسميا فتحدد
 في غاية السهولة كذا افاده الشريفي في مواضع من كته فتقول
 الزايد مقدم فالناقصان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص
 للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية مبهمة في التعريفات
 او اكتفاء ببعض حصول التمييز عن جميع ما عداه فخذنا قسما
 اولى وان لم يقبل اصلا واد تحديد الاصطلاح فذلك وان كان
 لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول بلا داع وان قبل بحسب
 التساوي والتميز لا بحسب المفهوم بان قيل قال المراد تمييز عن جميع ما
 عداه فذلك يحصل بما ذكرنا والاختصار مط فهذا كلام شديد
 لكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع اذا الموضوع
 في المركبات ههية وهي ليست بلفظ كما يستدلوا سلم فالمتبادر هو
 الشخص كما ذكرنا والتعريف يجب على المتبادر والثاني انهم اختلفوا
 في تعريفه الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الالعدم دلالة جزء
 لفظ على جزء معناه وعدمه فاقسام العلم المعدود من اقسام
 العلم

في تعريفه الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الالعدم دلالة جزء لفظ على جزء معناه وعدمه فاقسام العلم المعدود من اقسام العلم

الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابيين وقوله المركب كل اسم مركب
 من كلمتين قال الشريفي الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني
 لتحديد ما باللفظ كالزنجير او المطر ^{وانه} في قواعد العربية ومقاصدها
 الموصوف والصفة اذا جعل علما كجوان ناطق اقول
 وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضان زيد وحسن
 وجهه لكن في التابع مع المتبوع يحجر اعراب واحد ^{واحد} على
 الجزئين معا نحو جار في زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا وفي
 الساكنة على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير والمحقق
 عند من هو الاول انهم اعترضوا بان لا دلالة لجزء العلم على
 معني اصلا فصار كذا زيد فكما لا يجوز ان يجعل لا يجوز هذا
 ايضا ولو كفي دلالة قبل العلمية كان بعلبك كلمتين وان المتبادر
 من دلت ووضع لمعني مفرد البقاء في الحال لا الاتقطاع له صطحا
 والتعريفات يجب عملها على المتبادر كيف وعبارن الفصل
 اللفظ الدلالة على معني مفرد بالوضع ^{ان المتبادر} وتفوق من صيغة الفاعل
 وانما حقيقة فيه فمن اراد اذلال جزء العلم فله بد من تعريف
 جديد وايضا منع ^{من} صرف مثلا ابي هريرة وشهر رمضان
 مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صريح به الزنجير
 في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا مفرد معرب وان جزء العلم

قوله منع من مثلا ابي هريرة هذا الزنجير
 قوله منع غير المنصرف ومرب بالعربة واجبا
 لان مرادهم به العلامة التي يعرف غير
 المنصرف بها لا تكون الا حرة وعلتها
 سيد عبد اللطيف
 سلمه الله تعالى

ليس يعلم بل لو كانتا كلمتين وبتى الاضافة صار العلم المضاف مع
 الاضافة وحدها وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم البصر بدل
 علي انها واحد واما قولهم معربا اي بين فم بالاعراب ما في
 اخر الاصل فقط وشا في مشغول بحكاية خاصة او عامة الا ترى ان
 معني الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكن المعنى وان الفاعلية
 انما هي لمجموع المضاف والمضاف اليه اذ لا معنى له اصلا وانما هو من
 الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لا اشتغال الاخر بالحكاية وكونه
 كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك ان في هذا
 الاعراب وجعله تقدير يا او تحليا كما في تابط شاعلا وليس هذا
 من اعطاء اعراب كلمة كلمة اخرى مجاوز لها لم يكن في صورة
 الحرف وان كان اسما حقيقته في نحو جاء في الصناديد او رجال
 الازيد واما قولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين فمشهور الا لتمام
 فلا بد من تاويل وهو المجرى على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك
 رحمه الله اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل
 في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشيطان فجاز
 مهمل في فهمه مستعمل في اللغة والعرف العام واما منسبة ذلك للتخريد
 باللفظ فقد زعمه ابن مالك لما جرح في شرح المنفصل حيث قال قوله
 اللفظ ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كصنعة فساد
 لان اقل حرف واحد وان اراد بها عددا مخصوصا ينتهي اليه
 فليس

لا يجوز المضاف مع

فليس مشعرا به وان اراد معني اللفظ كان اللفظ اولى للا
 اختصار ورفع الاجمال انتهى وان اراد امكن استقلال
 اللفظ به في الجملة فينتقض بعلية بل نحو امطر وان اراد ما بد في
 العرف واحدا فليس فيه عرف فلا سيما على المبتدأ ومن سمعنا
 ظهر اخذت زكون ما في عبارة المصعبان عن اللفظ وان
 اراد ما لم يحجر عليه اعرابا فيبعد تسليم دلالة التاء على هذا
 وجوازها في التعريفات ووجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوعد
 فيلزم الدور فوق الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث اختلافه
 ان تا الثانية والثانية والغير وحروف المضارعة وبالنسبة والتنوين
 ولام التعريف وحروف الاعراب واحركات الكلمات او ابعاصها
 وجه الاول دلالتها اطلاقا على معان مفردة وجواز نحو حسنة
 وجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها
 وتغيير الشيء ببعضها وهم يمتنعون دلالتها على معان
 ويقولون دخولها وكونها جزءا صارا سببا لدلالة الجمع وكانهم لم
 يدكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيادات لعدم
 الاطراد والتفقوا ان الصائغ المرفوعة المتصلة كلمات وان تغيب
 الينة بسببها ليدلزم بقا الفعل بلا فاعل وان نحو ضنت وحنانة
 ومضروب كلمات وان دلالتها على معان فلذلك
 اعتبرت صنوا بها على تعريف الكلمة وتكليف بعضهم بان المراد من
 المفرد ما لا يد له جزء من اجزائه المترتبة على معنى ورده بعضهم
 بانه تحمل لا يشعرب احد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض
 فيما جعل الحركات كلمات واما ما عداها
 لتفصيل فتاء الثانية ان كانت

ن
 فينتقض

الثالث
 بطلان

مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا
 الثاني جزءان في الاسماء كعمود وصحوا
 وعمران فيها احتمال لا طرادها وعدم
 ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني تختلف في خصوصيات فكلها كلمة ارجح
 وعروف المضارعة مثلها احتمالاً ورجحاناً ولكن ينبغي ان
 يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والالزام
 تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وباء النسبة
 ايضا مثلها ان غيرت لكن ^{الرجحان} ~~هذه~~ ^{هذه} ~~اشد~~ ^{اشد} ~~مغناه~~ ^{مغناه}
 مفيدة او غير مفيدة وان لم تفسر فكلمة والتنوين كلمة للا
 طراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذلك التقرين
 للاولين واما عروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات لك
 طراد والانتزاع وجماعها اجزا لا تنفكها وهذا ما
 عندهم والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع الى ما
 عرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف
 الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه لودا ان لو وجد جنس
 الدلالة لم سبب ذكر غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه
 مجله في الاسماء اللازمة للاصنافه مثل ذر ^{معناه} فان مفهوما بدون
 المتعلق لكن التضمن وضعه التوصل به اي
 فله يحصل الابه فذكر المتعلق بالحرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء
 المذكورة يحصل الغاية وسر عدم دلالة الحرف بدون المتعلق
 ان معناه غير مستقل بالمفهوم ولا مقصور بالملاحظة بل ملحوظ
 من حيث هو حالة بين شيئين والى لمعرفتها حتى

الاسماء

صدر معني اسم مثلا معني من في قولك سرت من البصحة
 مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السبب والبصر والى
 بمعرفة حالها ولذا لا يصح ان يحكم عليه اوبه واذا لوحظ ذلك
 الا بتدقصد صار مستقلا بالمفهوم قايلا للحكم عليه وبه
 معني للفظ الا بتدققل ابتداء سير من البصحة وتقع في
 يوم كذا فلما لزم كون معني الحرف ملحوظا في ضمن الاسم
 والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصد
 ومعني الحرف ضمنا يحصل الدلالة ولو معني ان بقرينة تسيهيه
 والالزام ان لا يوجد الحرف وجوابه محذوف استغناء ما تقدم اي
 عرف كما تقدم اذ للشط صدر الكلام والا ان لم يدل
 ليقين بان وجد دلالة ما بنفسه ولو تضمنه والالام يصح كلمة
 ففعل اي فهو فعل سري يلزم مدلوله التضمين فان دفع بتقديرنا
 ان يقال اراد بالدلالة المطابقة لزم كون الفعل حرا للدلالة
 على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجمع غير مستقل
 لا بد في دلالة عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريفي في رسالته
 وان اراد التضمين زاد الفساد لعدم صدق الحرف مع صدق
 على الفعل ولا مجال لارادة التنزيه وان اراد اعم لزم بالزوم
 في المطابقة هذا ولكن منه قرينة للحصر خفا واقترا ان ما
 وضع مؤنثا وضعا ابراقتران وضع اوزمان وضع ارموطعا
 باحد الازمة الماضي والحال والاشتغال لولا كان فصل الفعلين
 الاسم بالدلالة على احد الازمة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيد بل يقتضي
 اقتران لفظ وليس كذلك بدون التاويل اير لودا على اقتران
 معناه والتضمين وهذا للشريفي في قوله او لو اقترن معناه في الفهم والذهن

تسيميه

ترتيب الكافية فقال وما اختص اير بعض ما خص الفعل لاكماله
 بمجموع الاشياء الستة بنا على ان حق المبتدأ التقديم مع ما
 يتعلق به على الخا وان الوارد داخل على الجزء كقولهم السليجيل
 خل وعسل لا على الجزء فخرج كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من
 للتبويض والافلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشيء ما
 يختص ولا يوجد في غير اما شاملة لجميع افراده او لا للحد لا يكون
 الا شاملا والمبتدأ يتبع بها الكثر منه ولكنه اشرف وانفع في
 نفسه فلذا قدم قد حذفه الدخول الواقع في الكافية لعدم الاحتياج
 اليه اذ يصدق تعريف الخاصه عليها كما يصدق عليه والايجاز
 مط والخاصية المنطقية لا يصدق عليها الا شرط للمل فبطا قيل ربه
 الاختصاص كونهما تحققوا الفعل وتقليله او توقعه او تقرير الماضى
 وشي منط لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحذف
 فعدم التحقق ممنوع وان المصطلح فكله لا بتقدير مضاف نحو
 حدث الفعل وهذا لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر به
 الراضع فيلزم الدور فالصواب فيه وامثاله الاستقرار ليس الا
 للجواز م حرف او اسما قيل لا اختصاص الجزم به فيه انه لا يجوز ان
 يختص عملها لا بنفسها كما ولا وقيل لا نظا اما لنفي الفعل كالم ومثا
 او لطلبه كلام الامر والانهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات
 الشط وكله لا يتصور الا في الفعل وما فيه والصواب مورا والين
سوف قيل للدلالة لهما على الاستقبال الذين لا يوجد الا في الفعل
 فيه انه اريد لا يمكن وجودة فممنوع وان مدلوله فغير مفيد للمط
 بل عدم الدلالة بعد الامكان اذ عي الاثر الى قولك ضمني في بلاغده
 والمرفوع البارز المتصل اختصه بالمرفوع المنصوب فانه يعم الثلاثة
 نحو ضمت

كونه يبين ان هذا هو الراجح في
 تفسيره

لوح

نحو ضمت والصار به على رأي وانه وعين المجرور فانه لا يوجد في
 الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضمت
 وضاية وبالمتصل عن المنفصل فانه لا ايضا يعمها وجه الاختصاص
 قصد الاختصاص فيها يكثرا استعماله والثا الساكنة في الاصل نحو
 ضمت وضمتنا وهي انما زادها ليدلنا ينوهم تعلق الاسم بالساكنة
 موضوعه لتأنيث ما اسند اليه فضيلة فصيحة كسند راجع الي
 الفعل او تأنيث الفاعل اوقع الاسناد اليه فلا ضمير في اسند
 ولم يقل لتأنيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل تأنيثه لكن لو قال
 المسند اليه كان اخصر واظهر يعني انما حرف دل على
 التأنيث لا مسندا اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضمت
 هندا والتاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز
 الاسم والفعل في اداة التأنيث بالتحريك والتسكين والفعل
 ثقله وكثرت استعماله احق بالسكون والا اير وان لم يقتصر
 وضما باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة ما بنفسه فاسم
 اير فهو كاسم من السوء وهو العلو لا استقلاله على اخوة في كونه مسندا
 اليه فيصدق على نحو رجل رزمان وامس ورزيد وما ضرر يستقبل
 وما خص اير الاسم تذكر ما قلنا في الفعل اللهم اير كلام التعريف
 لتبادر الذهن اليها كالفعلية وشهرة ما عداها كلام الابتداء
 وجوابه لو لا يختص بالاسم وفي عبارة المصراختيار لمذمومة
 من كون حرف التعريف هو الاسم الساكنة فقط كما ان حرف
 التنكير هو النون الساكنة وزيد الصمغ للابتداء دون مذموم
 الخليل من كونها كهل والمبرد من كون الصمغ فقط وزيد الاسم
 لدفع بسا الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا

وحقه التكسير وهذا مع كونه قاصداً يفيد اللزوم لا الامتناع
مخوفاً من احوك وقيل لما تقابرت التكبير والتفريق على اللفظ لزم
تعاقد على امتصها لم يكن في الفعل على انه التكسير لم يدخل عليه
اللام فيه ان اللزوم مع كيف ومخوفاً من احوك ولا كما يدخله اللام
ويحق فضل كما يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا نكته
في الفعل مانع سببه وقيل انها التبيين المعنى المطابق للمستقل وهو
لا يوجد الا في الاسم ورد بان قد يكون للتضني المدلول الا لتراخي
عنى عند الابدال ^{تجاء} ^{عمل} وقد يكون للتضني كما في الصفات فانها
تدلي على الحدوث والنسبة والذات ولا حظ للدارلين من التعريف
وهذا مردود بان دلالة الابداع الشجاع انما تكون التسمية
ان لو اريد بالموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى
المجازي مطابقتها وان كانا في شبيهه وقوله ولا حظ الخ ان اراد
من حيث ذاتها مستقلتين فليست بعد لولا الصفة وان اراد

لذات المجردة بل للذات
المسوق اليه ^{صم} ^{ير} ^{عليه} ^{مثل} ^{ما} ^{مر} ^{ان} ^{اشتراط} ^{المطابقة}
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه ^{والج}
قيل لانه اثر الحرف وهو الافضاء معني الفعل او شبهه الى الاسم والمولد
فله يدخل الاياهم والمصانق واللفظية فرع المصنوع وهو يتقدر الحرف
المذكور وقيل لما ارادوا نقض اعراب الفعل حطوا للرفع عن رتبة
الاصلا اختاروا الحركة التي لا يعملها والتنوين لانه اما ان تمكن مدخوله
ان يتقرر واصالته في الاعراب لا يوجد في الحرف والفعل متطفر
فيهم او لتكبيره ووجه الوجه الاخير من لام التعريف وفيه ما فيه قيل
هو مختص

هو مختص بالاصوات واسماء الافعال او للعرض عن المضائق اليه
ويستحي اختصاصا للاضافة او لمقابلة نون الجمع على ان من جعل نحو
عرفات غير منصرف والنزحختي يصرفها لعدم تخض الناء
للتنايت ومنعه لتقد من اخرى فصارت كالنفاة فله يكون
الاي في الجمع الموثق السالم سوا الترتيم يقال نترنم بكذا
ان يرفع صوتة مطربا مضيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتنزيه والمشهور انه ما يلحق القافية او المتحركة التي تولدت
من حركتها احد حروف المد بلا عطف لان حرف العلة مدقة
في الحلق فاذا ابدلت حرف التنوين بحصل الترتيم لان التنوين
مختص في اليشوم وقيل سمي لان حرف الاطلاق يصلح الترتيم
بما فيهما من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بشر الترتيم خلق
التنوين من المد واما ما يلحق القافية المقيدة ام الساكنة فيسكن
الفاس بخروج الشرح بساطية عن الوزن فكان المصرا اراد
كليهما لانها يدخل من الفعل ايضا قال اقل الترتيم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لتد اصابن وقال وقانم
الاعماق خاوس المختوم يتبع ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر
للسكن وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب
انه في غاية الندرة فله يراد عند الاطلاق والاسناد اليه الظ
ان الضير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص عدم
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفة بعد معرفة الاسم بالخاصة
واضطرر الشارع في التفصي قال الفاضل الجاسي والمراد به كون
الشعر مسندا اليه قيل في كاشفة التفسير الاسناد اليه بالاسناد
الى الشعر بارجاع ضمير الي ما هو له كما ظهر كما ذكره ولم

المطلقه

للساكنين

والفرض معرفة

يضع بالاسناد الى الاسم الخ اقول ان كون الشئ مسندا اليه
والاسناد الى الشئ تباينان تله زما وجودا ومعنى الثاني كونه
مسندا يعم الفعل والاسم والذم عند ان مراد الجامع ارجاع
الضمير الى الاسم باعتبار خبره الاسم للتخلص عن الاشكالين
وقال الهندى والاسناد اليه ان الاسم والحكم عليه بالخصوص
باعتبار الطيبة ^{التعريف} ورتن الصنف المستفاد من اليه المختصة به عقلا
فيقول الخبير فاعرف اقتضاه بربان الاسناد مطلقا نوع والاسناد
الى الاسم صنفه ومعلوم الاختصاص هو الثاني الاول ودر بيان
الاول ليس مختصا وقيل الضمير راجع الى الاسم لكون اسناد بمعنى
مسند فمعناه وما خص بالاسم المسند اليه اي هذا النفس لا
يوجد الا في الاسم والمخاصة تطلق على المحمول وغيره كما يقال الطفل
خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان فية ان مسند
في المسند اليه ليس بمعنى في صورة والمصدر يكون بمعنى المفعول كما
بمعنى الفعل الذي في صورة بل لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا
ان اريد بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل وللان الفاعل قد
يكون صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل
لان الفعل وضع لان مسندا اليه شيئا فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا مسندا اليه واحدة ^{حالة} ووجه نساره مستدل بمثل العجوة من
زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا
المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة مفردة عن غيرها
بنفسها مع طرفها لا ترتبط شيئا صلا والجمع الواقعة خبا او حال
او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بتامة
فظهر الاستحالة وقيل ان الفعل وضع لان يكون امدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلافه وهم فان اراد بقسط ان لم يوضع

توفي
الاسم المسند اليه
في قوله
والاسناد اليه
بمعنى الثاني

لا فعله

لان

لان مسندا اليه فلا يقيد وان اراد انه وضع لان مسندا اليه فمردو سلم
وانما يعرف من الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشرح في حيث قال
بعد الرد السابق والاول ان يقال ان الفعل وضع ان مسندا
بمعنى صدره فله يحوز جعله مسندا اليه والاسناد عن وضع
فتراد فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق اعني منع الاستحالة بل ولم يزد وتقص
بمعنى مصدره وهو محط الجواب ومقصود ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم
مصدره اليه مسندا اليه لا يكون الا اذا تعلق كان مسندا اليه بل يزم
الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يرد بين الذات والمفهوم معاني
حالة واحدة والاصناف ايركون الشئ معناه اذ اللفظة فرع
المعنى المفيدة للتعريف والتخصيص المستدعيين استقلاله في
الملاحظة واما اختصاصه كون الشئ مضافا اليه فقد علم اختصاصه
الجوهر ونحو يوم الصادقين الصحيح ان المضاف اليه الجملة فله وجه عمل
الاصناف مهناعليه وايضا في اما من المعلوم فصفة المصنف والمصنف
فصفة المضاف فله وجه جملة صفة المضاف اليه الابل اصله وحذفت
ليس بقياسه ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنى
ثم ان المصنف قد في دليل المصدر والاحمال الحرف ثم الفعل طلبا للاجمل
وتدريجها في الانتقال من الادبي الى العلم فالكلام اعلم لكونه مسندا ومسندا
اليه فيمكن تحصيل الكلام في مجرده ودوره الفعل لكونه مسندا فقط
ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادبي منها لانه لا يكون
مسندا اليه وقدم في التخصيص بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما
للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع
في بيان ترتيبها فقال **الكلام** كلامه كلام الكلمة ما شئ
او اشريا لزم وجعله الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او حكما

مطلب الضافته

مطلب الكلام

الاشياء التي لا تتغير في الوجود
الاشياء التي لا تتغير في الوجود
الاشياء التي لا تتغير في الوجود

او اكثر الى اخره مثلا او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة
وهي التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند
او المسند اليه وبه خرج غير المسند فافرحه بقوله انه لا يكون احد من
الضمير المحرور وان فعله اربع الالام وانما انحصرت فيها كان الالام
يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما
والفعل لا يكون مسندا اليه والامر الواحد في حالة واحدة لا يكون
الا احدهما والتركيب الشاير ستة ولا يرد ان مع الا في هذين
القسمين وهما اجازات غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها
وتمييز الحق منها ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع الى مقرر
صان لقدم ولا حوله ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة
والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلتا وليس النزاع لفظيا
راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين
في كتبهم وتعريفاتهم الفرق اذ لا بد عدم تخصيصهم على شرط الحق انه
وان فهم من طبع عبارات بعضهم الترادف بحسب صفة عن ظاهر اذ لم
يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع ضربا او جالا او صفة او شرط
او جزا مما ليس فيه نسبة تامة في الحال وان كانت في الاصل كما يقال
هذه الجملة وقعت كذا وكذا فكذا انهم استعملوا في الجملة بوجود الاسناد
في الاصل وان ذهب في الحال مما ذكره وما لم يوجد فيه اصداء كالمصداق
والصفات مع مرغباتها من يسمي جملة ايضا في شتى طول في الكلام
ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له اعراب اصداء اذ
النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة
التي لها اعراب كذا وكذا يقولون الكلام الذي له اعراب كذا وكذا
والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلها اربعة اسمية وفعلية وظرفية

وشريطة

وشريطة وبعضهم ادرجوا الشريطة في الفعلية وبعضهم ادرجوا
الظرفية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو احتقن بمجردهم اعتراض
الشرط الخروج والا فإفراد لا يحتقن باعتراض التردد مثلا اما ان يكون
العدد زجا او فردا والخبرية والحالية او نحوها فيكثر الاقسام جدا
وان الظرفية وان قدرته بفعل لكن جعل الطرق مقامه وانتقل الخبر
منه اليه وجعل العمل للظرف وكذا ولذا اشترط البعضون فيه ان
والفعل لا يحتاج الى الاعتماد في اللفظ ولا مقدرا فلما امتازت
بهذه الاشياء استحققت ان تجعل قسما بل سها والثالث في زيادة
القيود في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا الى السامع علم ما لم
يعلم وجعلوا نحو ساء فننا غير كلام واستدلوا عليه بقول كريبون
الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد كريبون بها والله اعلم اتمتها
على النسبة التامة التي صح السكوت عليها كما بينا ويلزم منهم
ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلام مئة حتى كان
سواء فساد لا يخفى كذا قيل ولكن الظان مرادهم الا فإداه في
الجملة اعني بعض الاوقات وبعض الاشخاص ولذا مثلوا الدم
الافادة بالادليات والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم
زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث النابيع ولا ضرورة كافر
قال ابو حيان لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على
هيئة التركيب الموضوع في لسان العبد وبعضهم زادوا الذاتية
احترازا عن الجملة التي حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها
لا تقصد لذاتها بل لغيرها فكل تسمي كلاما في اصطلاحهم
تدعرت ان تلك الجملة اسنادها في الحال بل في ان صلا والتبادر
ما في الجملة فوجب حمل التعريفات على المتبادر فله حاجة الى لئانه والبراع

في تقسيم الاسناد وهو اما انشايد او اخباري والانشاء كلهم
لا يكون كسبة الذميمة خارجة لطائفة تطابقه او لا تطابقه
بل يكون نسبة محدثا نسبة وهذا معنى ما يقال الانشاء اثباته ما لم
يكن كالامر والنهي فان معناها اعني طلب الفعل او الترك من الغير
يحصله بنفسه الصيغة مجازا في الخبر فانه الذي يكون نسبة
خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فله يتصور
في الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت شي
مخوفا او يثبت ما لم يثبت في غير ما يفيد شيئا او ثبوت
او سلبه عند نحو ان خرجت فانت طالق ولست ان فقدت طالق
فيصير انصاليا او ثبوت انقصاله او سلبه عن نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وليس ما ان يكون العدد زوجا او زوج
زوج فيسمى انقصالها وليس في طرفي الاخرين اسناد وحكمه بل
في المجموع ففي الثاني يحكم بانصال الجزء الثاني للاول ولزومه له
او سلبه وفي الثالث بانقصال احداهما للاخر ومناخاته له او سلبه
والجزء الاول منها يجمع اجزائه مسند اليه ويسمى مقوما والجزء
الثاني كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق موجبهما انما هو حقوق
اللزوم والمناخات وكذا يصدق بعدم التحقق والانشاء على العكس
ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذا يصدق لاعتبارها الحكم للحكم مثلا
قوله تعالى قل ان كان للرب ولد فانا اول العابدين كلهم صادق
مع ان الطرفين لو اعتبر فيها الاسناد للحكم كانا كاذبين فاذا عرفت
هذا عرفت ان الكلام قد يتكسر من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون
جزءا منه مثلا الاية السابقة تشتمل على اكثر من كلمة بعضها
حروف وكلمات ركن حتى لو عرفت بعضها لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره

الحكم

المص اقل ما يمكن ان يتكسر منه ماله الاسناد ولا يفهم هذا
من عبارته بل يقتضي ان يوجد لا يما في القسمين المذكورين
فانها عارية عن هذا الاقتضاء فالوجه ان يقول الكاه مرماه
الاسناد واقله السمان او فعله والخامس ان ما عد المسند
والمسند اليه من جهة الالعاب من الفضل كذلك حصل
يدخل في حقيقة الكاه مرماه لا وظه كاهم المصدر الذي يحشر حيث
قال الكاهم هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
يقتضي اللزوم وظه عبارة التماخية يشعر بالدخول والحق فيه
التفصيل فان كان مفيدا كالاتي لا يستحق ان يكون ركنا من الكلام
يتوقف الاسناد وللمعنى ذكره والافلا ان لو تحققوا
قبل المعنى لزم التناقض في الاستثنا المتصل ورتوع الطلاق
على جميع النساء والعتق على جميع العبيد في قوله جميع نساء
طالق الازنة بجمع عبيد معتق الازيد والله زمر
بطنا للزوم مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن
هذين العنيتين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حتمية في
حد الاسناد لا يوجب الجمع لا في المتصل والمنفصل لا يمكن
التفصيل عنهما بالمفرد كما بينت في المنطق فلا يكونان في حكم
الكلمة وكذا نحو ما جاني القوم الازيد بل فايدته دخول جوق ممل
وقد يندخلون زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامها
شعر في بيان الاسم وقسمه او كما يقال وهو ان الاسم
معدب لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا المعرب وهو من
اعربته اى وصحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه
محل المظهر اعني الاعرابية ومحل الشئ محل الوصف والمراد باخر الاسم

تكون في اسناده
لما ينسب بخلاف عبارة
الكافية صح

اسناد

نحو

مما لا يتصور له عراب

ههنا هو الحرف الملفوظ اخر عند الاضافة ولو فرضا فيشمل
 الحقيقي كذا زيد والكجازر كذا تامة ويا بصير وراوسلمون
 على المختار ويختلفان التتوين ونون التثنية والجمع بالعامل
 فيخرج نحو اين هولا وهذا ظ في الاعراب بالحركة لا تتقال
 الاسم من اسكون الياء واما في الاعراب بالحروف فيشكل
 لوجودها قبل العامل مثل نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعية
 قبل التثنية صير اذا اردت تعدد للجمع السالمة المذكورة اما
 تقول مسلمون مومنون مسلمون او تقول مسلمين مومنين
 مسلمين وكذا التثنية وملتقاتها والاسما الستة المضافة فسلمون
 ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان شرط استعمال الاول
 عند ورف الرفع والثاني عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث
 شيئا من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كهوراياه
 وانت واياك فكما ان الواضع شرط ان يستعمل هو وانت عند ورف
 الرفع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا
 ظهر ما في قولك ما لا في تفسير الافر ذاتا او صفة قال ان هذان
 وهذين واللذان والذين صيغ موضوعية ليس اختلافهما
 من العامل بل من الواضع فتكون مبنية بجد في التثنية والجمع
 فيكونان معييين والذين عند مية في حل الاشكال ان حروف
 الاعراب قبل العامل اما عند الالف على شين ودالة على مجرد
 صيغ الجمع والتثنية وبعد العامل كما دال على المعاني الموجبة للعلماء
 فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث في الحرف الافر تسيب العامل
 صفة في الدلالة كما يحدث بسبب في الاعراب بالحركة صفة هي
 الحركة الدالة على المعاني المتقطعة فالاعراب يحصل من العامل
 اما ذاتا

دات او صفة معا او صفة فقط في ورف الاعراب قبل العامل ليست
 باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو
 اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان هذين معربان
 وان كان مفردا هما او جمعا مبيين لان التثنية لما كان
 لفظا قياسا مطردا عاما او جمعا ارادوا ان يجعلوا كلمة على
 وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجنب الاول
 من اثني عشر مع بقايم من غير واما نحو هو واياه فالاختلاف
 ليس في الافر فقط بل في المادة والصفة ولا مجال يجعلهما
 اعرابا وان دلا على المعاني الموجبة لان الاعراب و صفة في الافر
 وهما اصلاان وهذا هو سبب بنا المضرات عند براعنا انهم
 استفعلوا بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان
 الملاد باختلاف الافر اختلاف في صفة فقط لكن تلك الصفة
 قد تكون حركة وقد تكون دلالة والله اعلم بالصواب ولو كان
 ذلك الاختلاف تقديرا مقدر الاختلاف المقدر في افر
 اما بعد في الحال ووجوده في الاصل وهو في الاعراب التقدير
 او وجوده في الحال لكن لا في الافر فيقدر فيه كما لا يعلم المضافة
 فان الاختلاف فيها موجود في الوسط وهو المضاف فيقدر في
 افر المضاف اليه اذ تعرفت انها كلمة واحدة على المختار ومحل
 الاعراب افر الكلمة لكن في دالة على المسوي والاعراب علم صفة
 المتأخرة عنه ولا يلزم نحو جاء في الصار زيدا او رجال
 الازيد لان التقدير فيها في نفس الكلمة لا في الافر فبذلك
 افتقر التقدير في والمحل فان قلت فيلزم كون اعرابها
 لفظيا وقد حكوا بان اعراب جميع المبييت محل قلت اللفظ

قولك او صفة فقط
 فظهر هذا ان حروف الاعراب لا يتغير
 مع العامل بل هي صفة تقول التثنية في الاعراب
 ان الاعراب في جاز من العامل تختلف افر الاعراب
 بمعنى يد جانبا ذاتا و صفتا معا كما في الاعراب بالحركة
 او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف واحدة في
 حروف الاعراب ان الاختلاف في الاعراب تقس
 يكون العامل ان الاختلاف في الاعراب تقس
 وهذه الحروف لا بد من الدلالة على المعاني المتقطعة
 ان الاعراب لا بد من الدلالة على المعاني المتقطعة
 الحروف قبل العامل غير الدال عليها

مطلب التقدير

المختار

ما وقع في لفظ ماله الاعراب وفيها يسر كذلك وان اردت به
 ما وقع في لفظ ما فيجاء مع المحلى والا اير وان لم يكن مختلفا اخره
 بالعامل فمبني فهو مبني وانواعه اير الاعراب الدال عليه
 معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان الاعراب
 نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لا زعمه من حقها
 الظهور والادراك بالحس مع وصفه ولم يذكر للجزء
 لانه من اعراب المحلى الفعل والصدور في الاسم على بالرفع لان
 الضمة والواو عندهما يضم الشفتان ويرفعان والاصلي في الضم
 الفتح والالف وعندهما يفتح الهم فكان الهم شي ساقط نصبت
 لفتحك اياه والاصلي في الجر الكسرة والياء وعندهما يجر الفتح الاصل
 فكانه كسر اذ الكسر يستقط ويهوى الى الاسفل فظهر من هذا
 وجه تسمية القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسرة مجردة
 اومع التاء وتخصيص المجرده وهم اما وجه الاختصاص فتقدم
 القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا تطلق على كل حركة غير ال
 عريضة بل قرينة وعليها مع القرينة والقاب الاعراب من حيث
 الوصف اعني الدلالة ولذا تطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين
 وفتح الفم وكسر الفك مقدم على رفعها ونصبه وجره هذه
 التفرقة عند البصريين والكوفيين يستعملون احدهما مقام الاخر
 بل فرق تسمية مراد المصنف اختصارا كفاية بقدر ما يمكن
 مع اشتغالها في زيادة السهولة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فما
 اختص ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو
 حرف لودر الخ فانه قد نقص فيه الشرح عبارة الكافية بلا اخلاص
 المقصود فلا حاجة الى التبيين عليه وان لم يظهر له بد من التبيين
 وكذا

يقال هو بي بكسر العين كقولهم هو بي
 وهو بي بفتح العين وهو بي بضم العين
 اي الى

وكذا ما زاد ان ظهر نفعه والافانتيه وهو ما قد زاد فان
 دليل الحصر وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والافانتيه
 مع بيان مدلولات انواعه والعالم ولفظ اختلاف وافرد العالم
 وجه نقص الاول ان المقصود الاصل من تعريفه ان يعرف
 افراده فيحس عليه الاعراب وهذا لا يحصل الا بعمدة جميع
 المبنيات حتى يعلم ان ما عداه معرب فذلك يقتضيه تقدم
 المبني كما فعله صاحب اللبابة واما تعريف ابن الحاجب فله
 يفيد هذا الغرض مع اختلافه في نفسه لانه اطلق المركب والمراد
 جزء المركب مع الغير فكيف يتحقق معه عامله وارايد بالمشابهة
 المنفية المناسبة التي توجب البناء وهو محموله محتاجة الى التصيل
 على جميع انواع المبنيات وارايد عيني الاصل للحرف والماضي و
 الامر وكذا لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلاف
 فيجب تركه والاكتماء بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب
 على اقسام من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحوالة تمام
 المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني حصولها من مجموع قوله
 وانواعه الى الحروف قوله فالمراد وقوله المرفوعات الفاعل له ووجه الثاني
 العالم لا تحصل الا بعمدة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشروطها
 وتعريف ابن الحاجب موقوف على المقوم والمقتضى والاول
 انها يعرف بعمدة جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاملة و
 الثاني بعمدة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت
 المنصوب غير الافراد فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف
 بالعكس كما ان تعريف الانثى بالحيسوان الناطق لا يتوقف على
 معرفة جميع اقسام الحيسوان والناطق بل يحصل بنفسها

في تعريفه

نقص تعريف المعرب

وجه نقص تعريف الاعراب

لث ان معرفة صح
 وجه نقص تعريف
 العامل

قلت نعم نعم يمكن معرفة الافراد حين الفرض به كالمثلث المنكسر
وما اذ لم يكن كما انما نحن فيه فلا نقدر وجه الاخيرين ان
اختلاف الاخر بعامل خاصة شاملة وباختلاف العوالم مغايرة
لعدم وجوده في مجموع وشاملة او يجمع بينها اخصر ولما بين انواع
الاعراب اراد اننا نبين انواع المعرفة بالنسبة اليه ليعلم اصناف
الانواع ونشر على ترتيب اللف فارد الاصناف كاد الانواع
فقط والثاني الثاني ان وجد الثالث للثالث والافضلها وبهذه تتفق
عنه رفا ونجا وجر فالعربية اما بالحركة او بحرف اللين وكما بانها
او تنامي او ببعضها فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد
ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكونه مرتبة بعد
مرتبة الاجمال ويسمي هذا ترتيبا في كبريا نحو قوله تعالى ما
الذين امنوا فيطمعون الية ونحوه تعالى رب ان ابني من اهلي الية
والمراد بالمفرد هنا ما ليس عطفيا ولا مجموعا بقرينة ذكرهما بعد و
المجموع المنكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الاعلى للمجموع وهو ما تنص
بنا واحدا المنصفان قال في الايضاح المفصل ضرورة المنصف
بانه الذي يندخله الحركات الثلاثة والتنوين لعدم شبيه الفعل وهذا
يصدق المفرد بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها
ملحقة بهما وفي حكمها فانه تدخل في المفرد ففاسد لان الحاقها
يكون فيما كان يحكم للمخوف من كل وجه ككاهن واثنين وكهين واود
ولو اراد بالمفرد ما يتبع زيادة وما ليس في حكمه صار لو بوجه فهذا مع
كونه خارجا عن المعاني الاربعة له مقابل المصنف والمركب والمجمل
والمتشبه والمجموع وعدم القرينة غير مقبول اذ فيه اخراج عما يشترك
في الحقيقة وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما وادغال فيما يخالنه

فيها

15
فهما بمجرد المشاركة في كون الاعراب بالحروف مع مخالفة في خصونه
وكذا الجواب بان القضية مهملات اوان الاستغراق يوجب اشتمال
الافراد لا شتمال الاحوالها فاسد الفرض ضبط اعراب
النوع المعرب واصناف الاعراب وهذا لا يحصل الا بالاشتغال
الافراد والاحوال والاشتمال لا يتبع مهملات لا يعرف كيفية اعرابها
على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم في ذواته اعلم ان
الاصول مصغرة نحو اخصرك او مفردة نحو اخرج او مضافة الى اليا
نحو اخرجي فله ستة بالحركات لفظا في الاولين وتقدر في الثالث
لما يغ في الاخر وهو لكسلا جلا اليا وهذا مذهب البعض وعند
البعض المضاف الى اليا مبني وهذا مستغفر عنه لظهور دخول
هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد المنصف ثم ذكر كيفية
اضافتها ههنا استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكر في اخر
المجوزات فقال ومعها اي مع بالمتكلم يكون الاسماء الستة
انبي واحي وحمي لحم قويم زويج المرءة فله يضاف الاليها
وهي الهن والذين يستحق ذكره كالمعروف والصفات الذميمة
والافعال القيمة وهذه الاربعة منقوصات واوية لا يرد
لا ما عند اليا وحمي اصله فوه بدليل انوا حذفها
نسيان قلبت الواو وجوبها في حال الافراد وقليل لا مع
الياء والاكثر بقاءها وادغامها في اليا ولذا قال في
بالادغام اكثر استعمالا منه ايرحمي وفتح فاء الفهم مفردا
او مصانفا احتراز عن فان الكسرية متعين اكثر منهما
ايراضم والكلمة المفهومة من الفتح وذو ليفة مقرون بالواو من
حذف اللام يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع صلة

الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللفات الغير المشهورة فقال وجاء
 الحركات الثلاثة بدل الحروف الثلاثة للاعراب لفظا بل تشديد
 ولا رد لآدم ولا زيادة سهوة لان الاصل في العطف التباين
 ويعلم حال الاتيان لظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيهما
 اي في الاسماء الستة الملكية المضافة الي غير اياها لدخول
 المقابلات الثلاث في قوله والاف بالحركات سوى ذي لكن
 لا قرينة للاستثنا الا ان يجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب
 على حرف واحد فنقول هذا بلى واخك وحمك وهناك
 وفاء الخ وجاء القصص ارجلها مقصورة كعصا نحو هذا
 ابا و اباك و اباي واخا واخاك واخاير وفما وفما الخ والتشديد
 اي تشديد الافرغ نحو هذا بى و ابيك و ابي و فم و فمك و فمير
 الخ وجاء الخ لدرج هذا اخر واخره واخوه و جاحم كدرج
 يعنى الهزة مكان الواو مطلقا قيد للقصص والتاليات يعنى
 مفردة او مضافة الي اياها او غيرهما وكل هذه اللفات مذكورة
 في المرضي وغيره مع زيادة التشديد في فلم اجده والقسم
 الرابع اعني ما يكون ببعض حروف اللين نوعان ما يكون
 المتروك فيه الواو و اشار اليه بقوله والمتني يسمى حده واثنان
 كذا اثنان وثنان وكله مع اتصال الضمير منه ستة بالالف
 مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكله مع غير اربع غير
 الضمير ولوقال ومع الف كان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية
 والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الالف و اشار اليه بقوله و
 الجمع المذكور اسلم وهو ما لم يتغير بناء واحد كاجل الجمعية والتغير
 في نحو يحيى نسين وارضين و ثيين وقلين من الشواذ بعد

تحقق

تحقق الجمعية واولو جمع زير من غير لفظ و با بعشرين يعنى نوع
 عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ
 من ستة بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة ووجه عددها
 عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن
 الثاني فالاعتراض عن الالبسة في الاحوال الثلاثة فلزم التوزيع
 فالرفع لكونه علمة العمارة احق بالامتياز الذاتي والتثنية
 لكونها اكثر اولى بالالف الالف و لكونه ضمير التثنية في نحو
 ضربا ويضربان والواو لكونها اخت الصفة اولى لرفع
 الجمع من اياها فلزم ما اشتد الاربع في اياها فتجوزها ما قبلها
 وكسرها وفيه ولما كان هذه الحروف دالة على التثنية والجمع
 لم تتحضر للاعراب تحضر الحركات فلزم الجبر وايضا لم يكن
 الحاق التثنية من الدال على التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا
 نونا عوضا عنها فبالنظر الى الاول لم تستقط مع اللام والوقف
 والى الثاني سقطت بالاضافة عمل بالسيهين وكسرها
 في التثنية وفتحها في الجمع تعادلا لفرقا بينهما اذ قد يروى العلة
 الاولى بالاعل نحو مطططين ووجه الحاق اثنان واثنائه
 ظ كانهما كالمشني لفظا ومعنى واما فمفرد اللفظ
 و مشني المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق
 بالاصل الالف الجانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى
 مع ان اللفظ ايضا اصلي الاعراب والحاق با بعشرين
 ايضا لكونها كالمجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم التثنية
 للزوم الاضافة ولما ذكر في تقسيم الاسم الاختلاف في التقدير
 اير اراد ان يبين مواضع يعلم ان ما عداها لفظي واما المحلي

لها التثنية الجمع

كلا

فمخصوص بالمبيك على زعمهم وقد بينا ما هو الحق فقال وعصا
اي واعر ابر نحو عصا ابراهيم المعرب الذي في اخره الف مفردة
وان حذفوا للتشوين وهو علة من ابر معرب بالحركة اضعف
الي المتكلم ولو حذفوا او قلبت ونحو قاض ابرما في اخره يا
مكسورا ما قبلها ولو حذفوا للتشوين في كل حال سورا حال نصبه
وقد يسكن يا و في ابر تسكينا كما يحرك ابر مثل تخريكه جرا
اير مجرورا للضرورة الشعرية متعلق باحد الفعلين
وتقييد الاخر يفهم من التشبيه ويجوز ان يكون من التنازع
كقوله ما ان رايت ولا اري مذهب كجوارر يلعبن في الهواء
قبل ثبت التحريك في الرفع ايضا كقوله وعرق العنق نثر العروق
حيث الشير كاني الازدر ونحو مسلمي ابر كل مذكر
سالم اضعف الي ياء المتكلم رفا اير مرفوعا والمحل بناؤه
على خمسة عشر علما على الاشهر واعر ابر مفردا كان نحو من
زيدانيمت قال ضربت زيدا ونحو دعيت من ثمرتان او مركبا
نحو ان زيدا وهما زيد علمين ولو كان كان ذلك المحل جملة
نحو تابطش اعلمنا فان التصحيح انه معرب اعرابه تقديري
وقيل مبني كما قبل العلمية والمثني كايضا مع ما اير لفظ اوله ساكن
يعني محي بعد متصلا به رفا مرفوعا نحو جاءني مسلمانا القوم
وفي نصبه وجه تحريك الي بابا للثنية ما قبلها والاسماء الستة
المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم مع اير مع اوله ساكن لا بد من
استثنا المنقوص فانه تحرك فيه الورد بالضمة والياء بالكسرة يخرج ما
قبلها بسبب الاعداد فاعر ابر لفظين في الاحوال كلها نحو جاءني
مصطفى القوم الخ مطلقا قيد للكسرة ما في خصوص اير حال
مكون

نصبه ع

الفرزوق ع

كونه غير مقيد بحال او زمانا او اعرابا مطلقا تقديري
وعصا اعلم ان الاصل في الاعراب هو اللفظ لان من شأن
العلامة الظهور فان منع فان في الاخر فقط تقديري ولا
فحلي ومجوع ما ذكره المصنف ثمانية نقص وزاد من عبارات
الكافية ولم يحصر وخرج اشيا وهذه اربعة يحتاج الي البيئات
اما الاول فالمانع في المقطوع تقدر الحركات على الالف وعند
الحذف للسالكين تقدر كما للملفوظ لا تمسني كيد وفي الثاني
وجوب الكسرة او التسكون او الفتح قبل العامل وبعد تقدر
اجتماع الحركة والتسكون والحركاتين مثلين وضدين ولم
يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ورود العامل وان قاله
البعض كما يمكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
بعد في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بجلا فها ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضنا
الي الضمير لا تنويع نحو عله مكر وعلاه موه وحجالي المنقوص
لنور والتسكين لا يستقل الحركتين ما قبلها بخلاف الفتح
وفي رفع نحو مسلمي لزوم القليل والادغام واما النصب والجر
فاللفظ بيا مدغم وفي المحل لزوم اشتغال الاخر بالحكاية
فصار كالثاني وفي رفع المثني لزوم حذف الالف للسالكين
لتقدر تحريكه وفي الاخيرين لزوم الحذف ايضا لتقدر التحريك
في البعض ولا يستغنى التحريك للزوم الحركتين الثقيلتين
في الاكثر واما الثاني فلفظ فيما تقدر واستقلال اللفظ
فيما عداه وجه الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال
فما سوره غله من مستغنى ان اراد بعد الاعلال وتقرر فاكل

قته

على الياء المتحركة ع

متعدد فانه لو تم كمالها في القاضين عادوا في مسلمي واليا
 في قاض مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة
 في عصا و فارق بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص وهو مسلم
 الاستشغال الموجب حذف الاعراب و قلبه وفي المنقوص لا يوجب
 الاستشغال حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلبه
 الفاعل يحتاج الي التقدير للتعدد فالموجب التقدير الادراك
 قد صرح بان المقلوب يسكن او لا لتلين عن يمينه و سهل الانقلة
 ثم قلب وكون التسكين بالعروض لا يفيد ويمكن ان يقال مراد
 بن الحاجب الحاصل مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتح يركب
 الالف ملفوظة او مقدرة والمخز كحركة اخرى متعدد ويخبر السان
 و قلب الياء واول يمكن مستثقل والتخريك اللفظ للياء المقدر في
 قاض وان كان متعدد لكن لما كانت كثيرة العودة كانت في حكم
 الملفوظة فالحقها بها وجعلها في المستقل فان قلت فترك الساكن
 مع سكونه متعدد فكان كالمخز فارق فارق بين القاضين العضا
 و مسلم قلت لسكون عدم الحركة الحرف فله يمنع قبول محل الياها
 والاقلة فابل اصلا بخلاف الضد والمثل و قلب اليا وواو احداش
 نفس الاعراب و قلب الالف وواو احداش بحله ثم يحتاج الى احداش
 حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا اول كلمة شئ وضم ما قبل
 الواو ليس بشرط الاعراب بل المناسبتة بمحضر فيها على عزم قد
 اشاد اليه فيما سبق بقوله ولو تعدد اذ لو وجدنا المحلى وهو اذ في من
 التقديرين لقال ولو محله فاذا انحصر التقديرين ثمانية كان ما
 عداها نظائرا له حاجته الى الذكر واما الثالث فالاربعه الواو
 والتسكين والتخريك الضروريان ويمكن ان يدفع الادل بان المحكي

ليس مع

فان يفرق بين القاضين و غدا في
 و قلب اليا وواو القلب الالف و غدا في

وهذا نفيس دقيق
 ووجه الثالث ان
 اعراب الملو ب الح

داخل

داخل فيما تقدر ولم يحصله في الاثنين والثلاثة الاخيرة
 الاستشغال و تم يحصله ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب
 بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد و مسلمة و ضار و مطلقا نحو
 زيد و فاء و جاد و المدغم كيبا كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرقيم
 ملك يوم الدين ونحو بارئكم بتسكين الضمة في قراءة ابي
 عمرو وايضا وما يتبع حركة الخوة بحركة غير اعرابية نحو للملايكة
 السجد و يضم الناعل قراءة ابي جعفر والمد له بكسر الهمزة على
 قراءة الحسن البصري ومنه تابع المبدئ على لفظه نحو يا زيد
 الطرين ومنه الجوارح ايضا وقد صرح الدماميني في معنى
 اللبب بان ليس بحركة اعرابية ولا بناية بل للمناسبة والاعراب
 مقدر انتهي فتكون التسمية بالجر للمشاكلة واما عبار
 الكافية فتشاملة اكثر بلا تكلف و هو كذا و معه كذا و ملاذ كرفيا
 سبق غير المنصرف احتاج الي يتابع ان له احكاما اخلا بد من
 معرفتها و به يعرف المنصرف ولم يعكس كون الاعراب بالملكا
 نعم لو فرض ما لا يدخله الكسر والتنوين لا تعكس الامر لكنه دور
 اذ الفرض من التعريف معرفة المتبدر وتميزه حتى يجرى الاحكام
 ولا يابن معتديها في مجرد الاصطلاح بعد معرفة الاحكام
 بالاستعمال وقد بين الشيف هذا نصرة لابن الحاجب
 في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل
 ضبط اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقدير
 واللفظين و رد بان القلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب
 ان المقصود الاصل معرفة الامور اذ الاحكام تجر عليها
 لا على المفهوم و ضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الاقل والتعريفين

ابن اذ عام كبير

ببحري

ي

وسيلة ومقصود بالفرض **غير المنصرف** سمي به لانه
اقبل على الفعل المشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف فانه اعم حرفي ولذا
سمي امكن ما في شيئا والشيء الذي وجد فيه في ذلك الشيء
الجمع ترك التعريف مستقلا وعدا لاسبابه والامثلة استغنا
بالتعصير الا في مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريفين بخلاف
وقدم ما قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من
تمام تعريفه وحكم الشرع يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا
قدم فيها الحكم على التفصيل لكن اذ بعض الاحكام عنه
والمناصب للجمع كما فعل المصدر ولذا بالجمع **المعنى المصدر** لانه اسم
اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجود في الاصل كما في الحال كحضا
جر علم جنس الصنيع منقول عن جمع **حضي** بمعنى عظيم البطن
مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان لم يكن جمعا لاني
الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا لثقلهم كسر او بل
فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة تقدر ان جمع
سروا له حفظ القاعدة ثم تبين اختصاص هذا الوزن
بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا كالتقدير العدلية عمر ولم يلتفت
الي للملح على التفسير لعدم التفسير وحذر من زيادة العلة
وان اجب عنه يجعله جمعا حكما وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا
وتقديره حكما على انه رد بلزوم اتحاد الشرط والمشروط
وان كان مفردا بان الشرط لغير الحكمي اذ هو مستغن
عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو شرط الشيء
شرط الماهي في حكمه كتحريك العضو والهواء للفظ دون

مقالة غير المنصرف

او لا نه لم يكن صرفا في اليمين بل مشابهة
شبهه الفقل جله في المنصرف

المستكن
وبان

وبان المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او لكن عليه
وشرط ان اي الجمع في منع الصرف نوع وزن حضا
وسر او بل او وزن نوعهما ان الشخص يتصن بهما وما
او فرما الملح كانه حيث ادرج المثالين في الشرط
ولذا الوزن التصغير لا التصغيري ليدل على نحو
مساجد ومصايبح وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليقل
نحو دواب وحوار على الصبح وجه الشرط الا اشتراط
اختصاصها بالجمع وامتناع التاكس مرة اخرى وتكرر
الجمية في البعض ولذا سمي بشخص الجمع فقط في الجمية
بغيرها حال هو من الوزن لان المعنى وينع وزن
حضا جرو صفة له ان لا تعين شخصا كما هو وجعله خيرا
بعد ذلك يحتاج الي تقدير كون والمعهود كايين وغير
بمعنى لا تقولهم حيث بغير مال والا يلزم اشتراط
اتصال شئ غير الها للوزن ولا يفهم اشتراط عدم
الها بطبيعة الحال فقة اذا الاتصال بشئ يفاير شيئا
لا ينافي الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التا
غير الالف بطريق عموم المجاز والتورية شهرة استعمال
الهاء بهذا المعنى عندهم اعني العرف الخاص كما ان التورية
لا اضع قدمي وارفلان القرف العام كما هو على المجاز
والحقيقة مراد بها الموقوفة لعدم شمولها للحالين فيخرج
نحو فوارس ويدخل نحو فوارسة وملايكة وجه الاشتراط كون
المحرف الها على وزن المفردات كمالهية فتضعف ولما
كان مذمبا لبعض كونه تاء الثانية كقوله بولسا



نيت

مطلقا على ما بينا لم يغير الوزن المشروط عنده الى ولكن يرد
نحو مدان فانه منصرف مع وجود الشرط فاصطبر في شراح في
التفصيلى قيل هو مفرد محض ليس يجمع لا في الحال ولا في الاصل
وانما الجمع مدان وهو لفظ اخر بخلاف نحو فوازنة وقيل
بامتناع الياء به عن الصيغة والمعتبة ومبناهم على
جعل الياء اجزا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استتراكه
بغيره لانه كالياء بلا فرق فنحو فوازنة خارجة عن
الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد
والجنس نحو تم وتمم ورومي وروم حاصله يرجع الى العموم
المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم
كون تاء نحو فوازنة ويا مدانين للفرق فيلزم ان يراد
بالهاء الحرف الذي يحذف في بعض المواضع للفرق وهذا
لا يفهم من الياء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل
ان الكلام في ما تحقق جمعته باقية على حالها ومثل هذا
لا يدخل بالنسبة واذا صار علما زال جمعته كخيار ومدان
وحاز دخول ياء النسبة مح لا يعتبر جمعته الاصلية اذ قد
صار كالمفرد في حقوق ياء النسبة وحاصله ان شرط
الجمع الحالي وفيه انه يلزم افعال شرط الجمع الاصلية وهو عدم
دخولها بالياء وقيل المراد بالجمع جميع حروفه وفيه ان
الاعتراض بمدان في مدانين وهو جمع في الاصل بجميع
حروفه الا ان يجعل الياء اجزاء وقد علمت حاله فظهر لزوم
ذكر الياء مع الياء وعلى ما اخترنا من كون التاء في مثالها
جزء وياء النسبة كلمة براسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء

دون التاء واما اذا اجتمع عن الياء مع النسبة نحو كرمي ومحمد فلا
تراجع في جزئيتها فلذا منع جمعا هما لوجود الوزن وقل صر فاد
صلا سرا ويل ارجاعا للتقريب قيل وجهه عدم الجمعية فيسقط اختصاص
الوزن والتخلصا بما يجعله مجمعا او جعل التاء كالمعدوم ومثل
جواز كل حال سوي نصبه كقاص اختلافوا في مثل
جواز في الرفع والحزب قيل منصرف لان الاعداد اخرج
عن الوزن فصارت كسلا م وقيل لا لان الياء مقدر
للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا
مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء
والممنوع ما للتمكن وحذف الياء لتقدم الاعداد الذي
لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح احوالها
والغالب الاصل في الاء هو الصرف ولما نظر بعد الاعداد
الى حال الصيغة وجدت مستحقة منع الصرف فحذف تنوين
الصرف وانما اخر المعوض عن الياء جعل هذا التنوين الذي
للصرف في الاصل عوض عنه بعد الحذف قيل كلام المصنوع على
هذا فالغرض عن التشبيه اثبات الياء التي عدم صرف الياء
اعرابه لانه تقدير بان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدره الصرف
ولا كون الاعراب مقدره واظهر من هذا قول بعضهم عسرة
يعني حذف الياء وثبت التنوين هذا والمتبادر من الاشياء
المذمومة الاولى وقيل لفظ بجوارر اي جعل حرفه كنصبة بتقدير
منع الصرف على الاعداد كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مولى اليا
وهذا نعمة مشاهير وانما استعمال الفرزدق مع فصاحتها
على عتق اللحن او الفالتاينيت معطوف على الجمع بتقدير

مضاف اي احدهما في التانيث مقصود نحو جبلين وممدودة
نحو حمر وقيل انما قامت مقام العلتين للزمها للكلمة وصفا
مثلا لا يقال جبل واحد بخلاف التاء فانها ان لزمتم لزمتم
بعارض كالعلمة اقول ان اراد واعى السيب في التانيث
بنحو ظلمة انما يقال ظلم بمعناها وان اراد واسلب العموم
فكذلك الالفان نحو زكريا وخيرا وان ارادوا محي التالفين
مطرا في بعض الصفات فكذلك المقصود في افعال التفضيل
والممدودة في افعال التفضيل والممدودة في افعال التفضيل الا ان
يدعوا مع عدم تغيي الصفة والكثرة وليس يتقوى الا ان
ينضم اليه قلب التاء في الوقوفها وهي حرف خفي كان
معدوم قلب مفارقة التاء ونذر مفارقة الاتقان
فالحكم للغالب والناذر كالمعدوم ولما فرغ من الاسباب
التامة لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنتان
من العلمية قدما لشرطتها في الاكثر وعدم اشتراطها بشيء
ولما كان ما عدا العلمية من المعارف غير مقبولة جعل العلمية تقس
السبب لا اشتراطها للمعرفة التي هي السبب كما فعل ابن الجايب
ايحازا او قصر المسافة ونظر ان الحاجب طاهر النوعية للتشكيك في
المعرفة اكثر منه في العلمية وان عدل من عدل عن الطريق الى
ظل مثلا مال والمعدوم من الحذف والايصال وهو في العلم
في اصطلاح النحاة خرجت ابي المعدوم والمدلول بالعدا باعتبار
مادته الاصلية ولم يرجع الى الاسم لانه مع بقاء لفظه لا يشمل
نحو ثلث واخر وسحر او مس معرفتين على راكي الا ان
يراد بالضم الثاني الذات دون الوصف عن صيغة ترك
الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها للعهد والاصلية مع المعرفة
المشهور

المشهور والمراد بالصفة اعم اعم من الافرادية والتنكيهية
لشغلها بلحق لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا تكون صيغتين
او صيغتين لا يتنازل اصول ما قدر فيه الحار فان عملا الاول
في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمكرر باللام
وخرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصلا او قلب لانه نقص
وهدم لا خروج وصيغ المشتقات والمصنفات ونحوهما
اصلية لها ما خوزة من صيغ اصلية بالمشق منه والمكبر ونحوهما
فلا تقصص والمراد بالاصلية ان يعرض القاعد من غير
معارضة كما هي الاصلية فلا تشمل اصول المفيدات
القياسية واما الفرق بين اخر عند من جعله معدوما عن
الاخر حيث منع بين اسري اللفظ الفصيحة اعني البناء على
الكسري حيث لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل فيصحا
فيحذف جزاء من المعنى في الثاني ولذا صار معرفة واما
تعريف جمع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية
عند الجمهور فللعلمية التقدير اذ تعريف اللام غير
معبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض بسبب على
الفتح لتضمن منع اللام واما ضحى وعشية ومساء ويكرا مصنفان
فمنصرفان لعدم سبب غير العدل ولم يجز ان يتقدرا
العلمية واما عدم بناء ما فلكون اللام مفردة لا متضمنا
معناها لجواز اظهارها والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى
وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن معني
حرف الاستفهام فلذا نيت واما المقدر فكما لفظ
ضمناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من شيء

1

فلذلك لم يبين وبقي غير القياسية من الجمع الشاذة
 وغيره كما لم يذكر خرج داخله في الحد ولا حاجته
 لنا في اخرجها الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها
 منصرفة ولم تثبت الا ترى ان الرضي جعل العلية
 وصحى وعشية ومسا وبكرا معينات مدلول معدومات
 لكن بني الاول لموجه وهو المشابهة بالحروف في الاحتياج
 وانصرف التواتر لعدم انضمام سبب اخر وهذا لان التعريف
 المطلق العدل فكان كالوصف والتانيث فانها يوردان
 في ضارحة مع انصرفها وانما لم يسوا العدل في المنيات
 والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سخط تكلف بعضهم
 بان العدل كله تقدير من والمنقسم انما هو الاصل فما جوده
 محقق بلا شك فعليه تحقيق والافتقار من وهذا مع
 كون خرج الاجماع النجاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا
 محضا منقوض بخواضه وجمع فان اصلها مقدر لم يستعمل
 قط ونحوه فان اصله عامر محقق بلا شك فعليه تحقيق
 ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شي اخر
 فقول تحقيق والافتقار من ويجعل المحقق هو الدليل الا
 صل اللهم الا ان يريد تحقق الاصل تحقق دليل اصالة ويقدر
 تقدير اصالة بما يحارب وتوع في هذه الوردية عدم
 ذكرهم العدل في المضيفات الشاذة وقد عرفت وجه
 بجمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تليق فعلا صفة
 فعل واسماء فعالي فهو معدول عن احدهما وجمع
 شاذ وان كان اجمع في الاصل اعمل تفضيل جمعا شاذ
 والسبب

ايغ

والسبب الاخر الوصف الاصل على الاصل صح وان كان ذلك الخروج
 مقدرا كغيره فان خروجه من عامر مذهب لم يدل عليه دليل لكنه قد
 حفظ القاعدتهم من عدم المنع الابلتين او في حكمهما ولا يتبين
 ولا يجمع ابرعم بالاشتراف كما عم كانهما او كلهم والوصف وهو
 كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المتصرف
 الاصل اي الثابت في الوضع احتراز عن العارض بحسب الاستعمال
 كما ربح في مرتبة بنسوة اربع وعن المتوهم كانه للحمية اذ الاصل لا
 تثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصل ما زال بقلبة الالسية كالورد
 فلا يحتاج الى التفتيح بعدم ضررها ولا يفتقر الوصف الاصل مع
 العلمية فلا يلزم منع خواتم اذ اسمين وهذا تخصيص للوصف
 الاصل ولولم يذكر لهم الاعتبار او عدم الاعتبار ان الوصف يتوقف
 الابهام والعلمية التبيين بحسب وصفها ونوع اعتبار المتضادين
 في حكم واحد اعني منع الصرف والتانيث اي بالتاء بقرينة ما سبق
 التفتيح الفيه هو لفظيا او معنويا بشرط ان شرط التانيث
 بالتاكيد قسيمة في منع الصرف العلمية ليصلا لان الاعلام
 محفوظة عن التغيير بقدر الامكان وللان العلمية وضع ثمان
 فيكون الناحية مبني بالاخلاق بعد ان كان حرف معنى
 فيلزم وهذا الشرط كافي في وجوب تائيد اللفظي لقوته
 بظهور العلامة وفي جواز المعنوي كافي في وجوبه ولذا قالوا
 ان تانيث المعنوي لان الاشارة القريب يؤثر
 في منع الصرف وجوبا ان تائيد وجوبا او تائيدا واجبا وجوبا
 منع صرف لو كان ذلك المعنى المسموع من غير الوصل او بحمته
 ان ذاعمة ابرضا او عجميا او زبلا حروفه على الثلاثة الا حرف

وجب هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا هو قوة اللفظ
الابتيان شري في اللفظ مقام اول والوسط والرابع قايم مقامها
بدليل عدم ظهورها في عقب مع وجوده في نحو قد يرد وتحرر
الوسط قايم مقام الرابع بدليل وجود الحذف في جزر مع جواز جلو
والعجبة وان لم تكن موثرة في الثلاثي الساكن الوسط على الاصح
فلا اقل من تقوية التانيث ويضعف هذين تحرك الوسط والجمع
لا يشران الايماني ما حسماه تانيث مجله ف الرابع واما
حديث مقارنفة الخفة فلا طائل له اما اوله فان تانيث العليل
ليس للثقل بل للزجفة واما ثانيا فعدم لزوم الثقل لها كيف والعلية
والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في
الاخير واما ثالثا فلا ن انصارا في نحو قدم وماه وجور
اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدم ضعف
التانيث وقوته اذ الخفة والمقارنفة سيات في الحالين والمسمى
ان الذكر الذي هو كالمعنى لو كان تانيثه ان ذلك المعنى اصلها
بان لم يحتج الي تاويل غير لازم والافمنصرف بكل حال ككل مكر
بغير تاويل فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم بجواز تاويله بالجمع
وهذا القيد لا يدل على الكافية ولا بد منه ليدل على منع نحو كاه
اذ اسميه مذكر شرطه ان شرطه تانيثه اسميه في منع الصرف اذ
الاستخدام ولا يجوز ان يرد بالموصوف المصنوع المخلوق اشعار ذكره
المسما لان جعل تانيثه الفاعل حمير المذكر ولم يستوله ذكر بوجه
الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث مع فلا يقوى
الا القاييم مقامه بالذات ولما بين حال التسمية المذكر بالموش
المعنى

المعنى كان منظمة خلعان الخاطرة معرفة حال العكس فقال انما يدل على
الكافية ولو سميت مرادة مقابل قوله والمسمى والمخطا غير مناسب
ويحتاج الى تقدير ولو قال ههنا والمساء او فيما يتقوى ولو سمي
لما احسن بمذكر اير بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد
منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة
او من مطلقا ومنع ما عدل الثلاثي الساكن الوسط التانيث ومنه
مذهب المحققين كسيون وخلييل ووجه رفع البس فتقوي
اعتبار التانيث بهذه العينة فوجب المنع بخلاف نحو عند
فهي باقية على الضعف اذ لا تقوى لفظيا ولا معنويا والعجبة
وتحرر كون الكلمة غير عربية وشرطها في منع الصرف العلمة اير
كون محلها على علماء في اول استعمالها اير استعمال محلها
او على الصالح الاستخدام سواء كان علماء في الجمع ايضا
كابراهيم او اسم جنس كقائلون فانه في الجمع بمعنى التجدد
ثم نقل علماء الاحد رواية نافع فظهر الجدل في عبارة الكافية
وما وجه به من التعميم للمعقبي والحكمون جمع بين الحقيقة والمجاز
ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة في هذا
الاشتراط بقاء العجبة بحالها وظهورها بعدم تصرف العن
با دخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتفويض فيكون
كالكلمة العربية فتضعف العجبة فله تثر هذه العلة بعينها
موجوده مع نحو قائلون فيلحق بجواب ابراهيم دلالة هذا ولكن
الشرط فيها ظهور العلة لتكثيره وجوده ههنا خفا لا يخفى
والزيادة اير زيادة حروف علمها على ثلثة احرف او تحرك
الوسط نحو شتر وشر فزوج منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب

جعل العجمة كالثانيتين المعنوي بدليل اعتبارها في ما هو وجوه
يخفى في نحو نوع الوجوه كمنه هذا للزبح من وقد ينفو
بان التاء نيت امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات
والعجمة امراضا في كعلاثة لها ظاهر فلا يلزم من اعتبار
الثانيتين في نحو هذا اعتبار العجمة في نحو نوع واعتبارها
في نحو ما للتقوية لا استقلال السببية وانه كتم سمع قط
منع صرف في نحو نوع مجاز في همدون كافي عدم اعتبار
تحرك الهمزة في العجمة اصل مجاز في الثانيتين لان اعتبار
في الثانيتين لقيام مقام الرابع القايم مقام التاء فيقول
بوجود الثانيتين في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة
لها حتى سد مسد كثير فله للتقوية مجاز في الزيادة فان
اكثر كلام العجمة على الطول والامتداد والعرض يراعون الازمان
الحقيقة ويشتركون في كانهن فتقوى الزيادة للعجمة ويحذف زيادة
حركة لا يوجب سدا سعديا للقلة في لغة العرب الاثر من التي كثر
نحو مجاز في الرباعي وهذا من ذهب سيبويه واكثر النحاة والاشاعرة
الرضي والثالث اعتبارها بدليل منع نحو ستر شتر وهذا من ذهب
ابن الحاجب ومن تبعه زيادة التاء اسما بفتحة وقلعة وانما يظهر
النزه في نحو تلكم حل ولم يسمع منه ووزن الفعل وهو هيئة توجد
في الفعل قدم على التركيب بساطته ومناسبة للعجمة من حيث انه دخيل
في الاسم لا اصلي ولا يجمع وزن الفعل بالعدد بالاستقرار من هذا
الحكم ههنا للايجاز ويقبل الذهن ما يبيح من قوله ولو نكر ما فيه
لانه غير تردد واختلاف شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم
جمع العدد به وان كان من احكام العدد يعرف من هذا ولم يعكس

لان

لان الحوالة الى المعلوم اولى بشرط في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن
به اير بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم المنقول عن الفعل
او الجمع نحو ضمت بجهولا او شدوا العين وتقم او يكون في اوله اير
في اوله من زونه زيادة اير وصف هو زيادة الفعل او في محل اوله زيد
كزيد الفعل او في اوله وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا
بالحلول والمراد بزيادة الفعل نوع اختصاص باول الفعل فعلى وزن
غير اثنين حال من الزيادة ما بل للتا في اخره وانما السند عدم القول
للزيادة لكن كسبالة في البعض لا اثر من ان زيادة الهمزة للتفعل
او المصغرة سبب الاستيفان صيغة للموشح في نحو تاجم وحسن ووجه
اشتراطه تاكدا للمثابرة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بتقابل
او غير من يمنع عن قبول التاء باعتبار السبب الاخر في منع الصرف
فلو قيل باعتبار غير السبب لم يضر كالمورد اسم اللحية السوداء فان كسب
الاخر فيه هو الوصف الاصل وباعتبارها لا يقال للموشح سودا بل
سودا وباعتبار الاسم العارضة يقال للانش من الحية سودا والاسمية
ليست من السببية في شئ بخلاف سعمل وازمل فانها يتعدلان
التا باعتبار الوصفية يقال ناقة يعلته وامراه ارملة والوصفية
فيما وان لم تكن مؤنثة لم يخرج من السببية وهذه زيادة عن الكافية قد
بدنفا كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة
فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر في
في ثانيا في منع الصرف من اشتغال اسمين في الاصل لان نحو النجم ويغمر
علمين منصرفان ونحو زيدان زيدان وينبغي مع الغير اعلالا
محكما فلا يظهر منع الصرف في هذا صواب في زيادة هذه على الكافية
والعلمية في الحال يتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا

التعليق اذ لم يكن من قولهم ليا من من الزوال فيحصل له
قوة واما قول بعضهم او يتحقق السبب الثاني فغاسد
للاشتراك وعدم التعيين وعدم الاضافة في الاصل
لان القيد لا يكون ان اثره لغير مختار فان النار لا تترش
الاحرار والما الابردة والموت في منع نحو شهر رمضان والى
سيرة ليس للتركيب تحقق السبب بدونه وعدم الاستناد
نحو تابط شر او زيد تايم غلامه لان الجملة محكية على حالها
فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد من ان يقول وعدم
كون الثاني صورقا نحو سيق فان مبني وكما تنصنا عرف
العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البنادر
منع الصرف ولا يعرف قبل العلمية نحو صان زيدا وجوان
ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانها مبنيان واما
غير المنصرف من المعربات وفيه نظر لانها محكيان على
البناء والاصح ان الجملة وان عدت من مبني الاصل اذا صارت
علما كونها معرفة محكية فما ظنك بالعارض اعني خمسة عشر وقد
عد المصنف فيما سبق المحكم مطلقا من المعرب واما بانه اكتفي بما
ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية
ولو قال المصنف والترتيب شرط العلمية وعدم النسبة كان اخص
واشمل وامنع واراها بالاسناد بعد كونها خلاف اصطلاحهم
تقتضيا استدلال القيد والالف والنون المزيدين في
الاضمة وهو توحيد الضم باعتبار ما كونها سببا واحدا لو كان
في صفة وقد مر تفسيرها في منع الصرف عدم فعلا في
موتنه لتحقيق مشابهته لا في التانيث وقيل وجود فعلي الادل
ادل

اولي لان المشابهة بعد مقبول التاليج قد فعل بعينها واشتراطها
لاستلزامه واللازم هنا اعم والا اي وان لم يكن في
صفة فقط العلمية يمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون
الاصالة جاز المنع ولا يجب حساب ان كان من الحسن
فمنصرف لانها فعلا وان كان من الحسن فمتنع لانه فعلا وهذه
فايدة زايدة على الكافية والالف اللاحق المفردة ينبغي ان يرد
باللاحق المعنى للغير يشاور الالف قبقتين فانه غير منصرف
حال العلمية مع ان الف ليس لللاحق الا الاصطلاح اذ لا سبب
في الاصول بل هو في منع الصرف العلمية يمتنع عن التاء
فيحقق مشابهته لالف التانيث المقصود محوارط فان الف
ليست التانيث بل حارطة واحترز بالمفردة عن المحدودة
فانها لا تلحق بالالف التانيث المفردة بل مع العلمية لان هتمزة الف
التانيث المدونة الف في الاصل بخلاف الملحق فله يتأكد المشابهة
بخلاف المقصود وهذه زيادة على الكافية لا بد منها ولو نزل
ان غير منصرف فيه علمية موثقة في منع الصرف احتراز عن
الجمع والفي التانيث فان العلمية غير موثقة فيها لا استقل لها
بالتأثير في الاحوال الثلاث متممة صرف لما تبين انها شرط
فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يحتملان في التانيث ينبغي بلا
سبب او عكس واحد الا نحو امر يريد ما كان الوصفية
الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران وامر فان سبب
يقتضي الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني
العلمية كما مر ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت لانها تعود
والا فخر لا يقبل لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتكثير والادل

2 الزايل ان لا يعتبر وجه سبويه اعتبار الوصفية الزايلة في
 اسود وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية
 لم تنزل بالحكمة للاعتبار من هو ما تهازل الالابهام فقط وفيما نحن
 فيه زالت بالحكمة فالقياس ما سد وما نحن اجمع وافعل التفضيل بغيره
 اذا سمي بها ثم نكر فيصرفان بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية
 الاصلية فيها ومعها غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف
 وينصرف اذا كان يعزى ما فيه العدل الحقيقي فيتناول جمع اخر وخر ما
 علما لم يذكر اذ لو جعل علما لم ينت لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره
 المصرح به من ان النسخة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف
 فينزل بزواله واليه ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
 الاصل مع العلية ولو نكر يا بد واحد منع على مقتضى السماع مطلقا
 وعلى مقتضى قياس سبويه ايضا لا اعتبار الوصفية بعد زوال
 المانع والعدل تابع لها في الاعتبار وقياس من قبل الاختصاص
 كما في امر واما العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما
 فيه الخ بخلاف الحقيقي وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية تخصية يحصل
 بان يراد به واحد ما سمى به البارزان لكلام والمنكر في سبويه
 للمسمى اعز ما في ما بان وقع اشتراك لفظي بتعدد الوضع كقولك
 ربه عمر لقيته او الوصفية المشهورة عطف على واحد كقولك كل فرعون
 موسى اي كل بطل محقق وتشكيل العلم للجنس كما سمي بها او بالصفة
 المشهورة فقط اذ لا يتصور فيها وقوع الاشتراك وفيه تامل
 وقد المنع من الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما
 هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوز الاكثر من
 لان الضرورة رد الاشياء الى اصولها ولا يجوز الاكثر من

والنصف

والتصغير بخلاف وزن مختص ناسب الفاعل فلا ضمير مختص
 والضياء البارز للوزن ان يضمن وزن وقع الاختصاص به فيعرف نحو
 ضمنت تصدعت علما على صيغة المجهول ولا تصغر نحو حميد
 ويشكل لان اعتبار الوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجودة في
 الحالين وفي الاوزان بالاختصاص المنهدم بالضعف لتصرف العدل والجمع
 اذ التصغير وضع مستاء في مخالفة المالك والجمع فيه خلاف
 ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصل لبقا للصرف على حاله
 والنسبة بخلاف ايضا منع الصرف مطلقا ان يجمع العلم الا باثر
 باسم كانت النسبة في مفردة نحو كبر سبي كبر سبي فان النسبة
 لا دخل لحكمه ارجح غير المنصرف ان لا ينون بشي من التمكن وكما
 لانه لما شابها الفعل في تحقق الفرعتين او فرع الاسم في الاشتقاق والا
 وكما علمه فرغ شي منع منه ما منع الفعل اعز التنوين والكسر الا للثقل
 كقوله تعالى سلاسل واعلا لا على قراءة نافع والكسائي
 او الزحاني وهو تفييد في اجزا الجوز لا بخلاف الوزن لكنه يخرج
 عن السلامة جواز قيد للقسامين ابي جوز انهما جوزا
 او الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله اعد
 ذكر نعمان لنا قيل دخل الكسر معهما مع الاشتقاق وعنه في
 دفع الضرورة يدلع ان منع الكسر بشقاعة التنوين لا بالا
 صالة وجوبا ايرتوجها وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف
 في حال الجر ملايا باللام المعوار الاضافة ايرتوجها معانانا
 لانها من اظهر خصا يصر الكسر فيضعف مشابهة الفعل
 فوجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات النزاع الاعراب
 وما يتعلق بها اراد ان يبين محالها وبذلك يعرف انها

فاده

لما زاد الاسم فعال
على انه جمع كرفع لان المذكور الذي لا يعقل في حكم المونث
كالجباد الصافات وايام الخاليات او مرفوعة ابتاويل
الكلمات ولم تقدرها لشمولها المضارع ولم يذواللام
للاستغراق ولا في قسم الاسم يرد انه في قسم الموب فالمناسب
تقدير المربيات فيلزم كون القسم اعم من التقسيم او تخصيص
الاسماء فقط او مع المحدود كلها بعيدا ايضا تخصيص انواع ال
عرب بالمعنى يستدعي ان لا يكون المبني مرفوعا ولا منصوبا
ولا مجرورا ولا فاعلا ولا مفعولا وهذا خلاف الاجماع فالوجه
ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عمود من
معنى يتعلق العالم ليكن دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره
بشيء فلفظي وان منع حاله في ارض فتقديره او في نفسه
فحالي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماض والامر
بغير اللام وخاص بالاولين والاولى للعام وكذا محالها في كل
والعرب في الاصطلاح ما اشترط على الخاص فظهر ان المناسبات
تقديم المبني على المرفوعات وبيان المحل ايضا ثم المرفوعات
اما مرفوعة لعدم العالم ارضه محذوف او مبتدأ ضمه محذوف
او مجموع قوله الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله كالمثل هذا
حل حاض فيكون ما له ابر مرفوع خبر محذوف والمحل مشعر
اسناد اليه المعروف الاصطلاح في فخصر الفعل وان عم ما في حكمه
مع كونه خلاف التبادر المحل للمحد يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز
ولا قرينة لعمومها وايضا ان اريد بالاسناد والاصطلاح كما
في حد الكلام فله جمع ولو عم المعروف وان اريد معنى النسبة

مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عكس ان عن المرفوع لا يعيد لان
الغرض من الحد معرفة المحدود لا جزاء اعراب مخصوصا بوجه
الاصطلاح فالحد الصحيح مناسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصيغة
ولا حاجة الي ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضمت الجملة لا الفعل
وما قيل ان الاسناد اليه شبه اسناد اليه في الحقيقة ففي المعنى
على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي الكمال فيه الاثر ان
رجلا في قوله رايت رجلا ضمت اسندا اليه الضمت في المعنى
مع كونه منصوبا واما المتدا المقدم حين فالسندا ما حاد او مركب
لا فعلا او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع الاخر اجماعا
والمتبادر في الاسناد النسبة بابا الاصله فيخرج التوابع وانها يسمان
الاخبار والانتشاء والاحبابي والسلب وصحة ايراصل الفاعل
والاولى ان يليه ابر ياتي بعد الفعل بلا فصل لكن عادة في مع
شدة احتياج اليه حتى جعل كالجزيء الاخير منه بشرط انه اسكان اللام
في نحو ضمت وضم تبادر من ضمتك وضمتك لا يمنع وجوب
الولي وامتناعه بعارض والاصل في هذا اظهر والحق يستعمل في
الواجب غالبا فالعود عدول فصيح الاضمار ابر ان بيان ضمير الفاعل
الفا للتصديق والتفريع قبله ذكر الفاعل نحو ضمت عنه زيد كانه
وان كان موضعا لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه قوله تعالى واذا
ابتلى ابراهيم ربه والمتمتع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل
فيل يبتلى بلسان المتبادر وهذا لا يعيد لوجوبه محوذا قائم زيد لعدم
تشبيهه في المشي والجمع وعدم تقدمها ليل علم ان المرفوع المقدم
ليس بفاعل ولا يتعد لفظا بلا خلاف في قيل ليل يلزم قيام
حدس واحد محلي في نظر لان مدلول الفعل الجنس المرفوع ولذا لا يشي

ولا يجمع كيف ولو تم لا تمتع قام الزيدان والزيدون ولا يحذف
في الصحيح لعدم إغارة الفعل بدون الحذف عند عدم التلقظ
حقيقه وحكما نك يشتمل الاشتار وينبغي ان يزيد بلانا يبر ولو
مركبة والمنقيات اما سر فرعة على الائمة لكن ما مثلها
او على الفعلية اذ الوالي التا يقتضى التاخير على ما جزنا
والوحدة اللفظية اذا التداخل تمتع والمواخر مفعول والجر ولكن
لا ينعى للزوم المط بل يعيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على
الاصلا فلا يجوز ان ينصو على وفيه ما في الثانية لكن يمكن
رفع الاضرب ههنا اما بمعنى المحاز او حوازل مع كما هو
مذهب المص او التعلق معنى بين الخاصيتين وعدم
القربية لفظية كالاعراب والثاني نحو ضربت موسى سليمان
او معنى نحو كل الكثر عيسى واتصاله اي كون الفاعل
ضميلا متصلا بارزا او مستكنا احتراز عن المتفصل نظرا
مضرا ووقوع مفعول اي الفعل والفاعل بعد الا او بعد
معناها وهو في انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط
نحو انما ضرت زيد فمعنى لا قبل الفاعل ومع شي اخر فقبل نحو
انما ضرت زيدا او يور اللمعة بوجوب كل واحدة هذه
الاربعة تقديم اي الفاعل على المفعول لدفع اللبس
وامتناع فصل الجزء وانتقال المعنى هذا ولا بد في الثاني
من شرط تاخر المفعول عن الفعل في الثالث في توسط
الابنهما اذا تقدم المفعول مع الاجايز غير مستحق نحو ما
ضرت الا زيدا لعدم انتقال المعنى ولزوم قصر الصفة
قبل تمامها واتصال المفعول اي كونه ضميا متصلا بدون

اي اتصال الفاعل احتراز عن مخصوصتك وضمير اي اتصال
ضمير المفعول به اي بالفاعل نحو ضرت زيدا غلامه ووقوع
اي الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها بوجوب تاخير اي
الفاعل عن المفعول التنا في الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانتقال المعنى ولا بد في
الثالث ههنا ايضا كما سبق وجاز حذف عامله اي الفاعل
وقد حذف مجموعهما اي الفاعل وعامله وجدت قوله في قيد
لها نحو ان يد لمن قال انه قام ونعم ان قال اقام زيد ووجب
حذف عامل الفاعل لوفر ذلك العامل كان زيد جازا فزيد
فاعل محذوف لا يتبدل ان حرف الشرح لا تدخل الاعلى
الفعل لفظا او تقديره والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام
الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر للفا المفسر كما المتداول المذكور
بغلاف ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز جمعها نحو
قوله تعالى فو كوسى اليه الشيطان قال يا ادر الاية ونحو جاء
رجل اير زيد واخر

نحو الفاعل بن الحاجد كرامة الفصل بين الشيء ونائبه بما لا
يخصه والتعريف بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم
تناوله نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا غلاف
بحسب المعنى الاصلي ضا في للفور مفعول في الاصل
نشب اليه نسبة وصفته اولية بجهر اصلا حي او شبه
كاسم المفعول ولا يقع نايب الفاعل المفعول الثاني من باب
علمت يعني ما كان الثاني منه عين الا اوله اتا والثاني
والثالث لو جد التباين من باب اعلمت يعني ما يتعدي الي

ثلاثة مفاعيل وهذا عند المتأخرين والمتقدمين منقول
مطلقا لا يتناع كون الشيء مسندا ومندا اليه معا سنادا
كما انما بخلاف نحو عجبني من زيد وهذا بعد كونه قاتا
صرا غير متوجه اذا سناد تاما بين المفعولين حال
المفعولية فالحق ما قاله المتأخرون من ان المتناع هو
الالتباس كما اذا انشفت القرية نحو علم اخوك زيدا واعلم عمر وزيدا كرميا
مخلاف نحو علم منطلق عمر واعلم الكتاب زيدا مستعلا اذا التلبس
بشيء اخر في الاصل والعمل ان المتعار هو الكتاب وفي العبارة
ركاكة والتباس ولو قال ولا ينون لوالثباس الثاني والثالث من
النواحي كان اخيرا واظهر واسلم ولا يتنع الزمان والمكان
والمصدر ثانيا الا ان يزيد ليلا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث
مدلول مشتق من مطلقها فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان
او موضع او زمان بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرح اوزها ب
شديد وتعد مشتق المصدر المعهود وجواب عن تقدم ان يستحق
جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو تعد وقيم وهو محذور
عن الزيادة وتقرره ان ما اجاز المصدر المعهود مثلا ان يقال
لموقع القوم او القيام اذا لا فائدة في الاسناد الى الموكرد وهو ملفوظ
فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكر ابن خروف ولا يقع المفعول
والفعل مع اما الاول للزوم والشمع العلية وهذا يتناع ان
الجواب في الظرف واما الذي يتنع ولا يقال له مفعول له عند الا
كثيرين بل مفعول بغير صحيح ذكره الرضوي واما الثاني فلان في
واقع شايسته العطف على شئ فيلزم شبهة وجود العطف مع
حذف العطف في عليه نيا ولو حذف لم يعرف انه مفعول مع
وما قبل

وما قيل ان الواو دليل الاتصال والفاعل كما الجز منه فكما لا يمكن
مع الواو كما يكون نايه معطى منقوضا للجواز والمجوز والمفعول
الاول من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني من غير الواو ذاتا
اولي بان يقع نايب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس
لان في الواو مع الفاعلية وهو الاخذية مثلا فنكسب لنيابة
الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو الماحوزية مثلا فلم ينكسب
نحو اعطى زيد درهما ونحو درهم زيد ونحو وقع الاول
للنيابة للسرو فاعله نحو اعطى خالد بشرا اذا كان البشرا
واجر او ظهيرا ولا يجوز اعطى بشرا خالدا ولو وجد المفعول به الصريح
مع غير من المفاعيل تعين للنيابة شبهة بالفاعل فان تعقل
المتقدم يتوقف عليهما بخلاف سير المفاعيل وان اعترض
بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا ان لم يوجد
المفعول به في جميع المفاعيل الخالية عن مواضع النيابة سواء في جواز
الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضيا اي العاملان للسبق الضمير
الفعالان والتخصيص للاتصال في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايضة
كحال الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على
المدحيين كما يتناع الاضمار وهو تعيين الاضمارية في
الفاعل اللزوم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول
في القطع بالحدق وما بعدها واحدا واكثر اسما صريحا او
غيبا مظهرا او مضمرا متصلا ومعنى الاقتضا والتنازع
توجهها بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك الموضع مع
لكل منهما على البدل فلا يتصور في المتصل الا الجزم واما ما
في المتقدم والمتوسط قيل لا يجاز في التنازع اذا الاول يستحق

واضح بان الثاني جائز قبل وجوبه لا ينافي مع وجوده لا يمكن فيما اخذه
الاول ولا يلزم تعيين اعمال الا لا مطلقا لان المتناع تقدم الاحتجاج
الاول على وجود الثاني لا على احتقائه والكل فليس يصدق حد التنازع
ويكون تقدم احتقائه على احتقائه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاحتجاج
على اللفظ فمما ولو على المنس من فعل الوجود ايضا والحال ان التنازع انما
تصور في النسبة والقلب كما هو حوايه واللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب
ما قاله الشريف من اعمال كل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار عند الزمخشري
اعمال الاو بخلاف الموضع ولعل وجه اتفاق اولوية التقدم العامل
ومرجو حية تاخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما جوابا لوجه من مفصلا
او ظاهرا بعد لا قيد لها نحو ما ضرب وما اكرم الا ان اول الازيد في حذف
ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني ان اتحد جهة اقتضايهما
بالاتفاق فالكلام يوافق الكسائر ههنا صرح به شراح اللبس والبلاب ان
فلا وجه لقول من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطع لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو متنع ههنا اذ لو اصر بدون الاف المعنى
والحرف لا يصح اضماره هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اياك اوزيدا فالجواب الا لا واختلف المصنفان معا
وتصيا حالان او تميزان او مصدران على حذف معناه فانه لا يجوز
الحذف بل يجب ذكر المفعولين كما ضربت الا اياك وثالثه في الايات
لتفاير صيغتي المرفوع والمنصوب في المعنى فلا يبدل احدهما على الاخر
بخلاف المظهر نحو ما ضربت وثالثه في الازيد ولو قال فلو بعد الا يحذف
من الاو الا في المعنى المختلف اعربا بالمكان اخصر لا يخلو ما قمتدك
تعدت الا بكر ولو كان ما بعدهما ظاهرا غير اعميه اير غير ما ذكر في الواقع
بدا لا يعني المنفصل بل الاصل نحو ما ضربت او قاعدت اذا جعل
فاعلا

فاعلا واخبرني بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط
رفع الظن في حد المتبدا فعلى هذا فنحو قاتم ارتقا عدا نهما
اوزيدا والزيدان يحذف من فيه المحذف على كذا ذهب الكشاف
والاضمار على غيرهم ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاضمر
في اطلاق ظ ولو اريد به المستقل باللفظ يشتمل المنفصل
اذ لا يعرف فرقا بينه وبين الظن في الاشارة المذكورة
لكان له وجه اعمال العامل الثاني عند البصر بين واشار اليه
ترجيحه بتركه لو للجماعة وهم يجوزون اعمال الاول من حرجا
اضمر الفاعل فيه اذ في الفعل الاول ان اقتضاه مشتملا على
طوره اذ روتوا الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعاً للتنازع وهو باس
حذف الفاعل بلا نايب اذ لا نظير له في غير ما سبق بخلاف الا
ضمار والنقص نحو ما اكرم الا انا واسم بهم وابصر واضر بن
واضربوا القوم واضرب بن واضرب في القوم غير وارد لوجوده في
بارز او مستكنا ووجوده في البواقي فذهب مذهب الكسائر
حذفه ههنا الاضمار والمفعول متبدا اير لو اقتضى العامل الاول
مفعولان لو كان ذكر ضميريا بظن خيب قيل يريد مفعول
باب علمت فيه ان المعنى والنز محتمل يجوز حذفه في تفسير قوله
تعالى لا تحسبن الذين يسهلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل فان ذلك كجزء المتبدا فاذا اجاز حذفه جز المتبدا للقرينة
جازف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما المتنع سوية
الاقتصارات يكون الا فرسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذفه
ليس ومثل نحو استفت واستعان على ترتيبه ورغبت ورغبت الزيدان

عنهما وملت وما رغبني زيد اليه وبالاضافة خلاف الحذف بتورية
المقابلة وهذا جيد لا نهم جواز التنازع باقتضا أحدهما
فاعلية شيء والاخر مفعوليه وهي تقم ما بالواحدة وما بدونه لكن
في تشبيه نيبكسحي من قوله ولو منع منها فينظرون شكل والاير وان
لم يكن ضرر في الحذف هو بان الاضمار في الفضلة ولو عمل العامل
الاول كما هو مختار الكريمة لكونه اول الطالين اضر الفاعلية
اير في الثاني على طرزا لفظ بلا خلاف والمفعول معطوف على المسكون
اضر بلا قيد لوجود الفصل مشتمل على الوجه الاول ليدل على ان
مفعوله مغاير للمذكور والاضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة
ولو منع منها تايب الفاعل اير الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول
قبل زيد باب علمت نحو حسيبي وصبتها منطلقين الزيدان منطلقا
فلما اضر ثاني الثاني مفردا مخالفا لاوله ولو قضي مخالف المجمع والا
قتصار متع ورد يجوز المخالفة والاختصار ولو هو مشار في حالي
الاضمار والحذف وعمل المنع على اللبس كما لضره فيمليق لئلا اشكال
وتترك الجواب على امر القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط
المسايل ملكان مشتركين حقيقيين مختلفين
اللفظ كالعين لم يكن جمعها حد واحد فادخل اوله على النونية
في الاستقلال بخلاف الرواد اصلها الاشارة الشخصية الا ان
لا يمكن فالنوع الاقرب ان يقال علي لفلان وفلان مائة درهم
صار مقرا لكل تخمين بخلاف جازيد وعمرو وقد اصاب الحم حيث
ينز احكام المتبدل في الخبر ولم يخلط كما بن الحاجب تا اير اسم اللفظ هما
اولى من مرفوع اسد اليه ناير وغيره اليها وتنكاحا لانه الفاعل
اللفظي المراد ما يعمل بالاصالة فيه فوجد الاشارة المذكور في
علمت

علمت لزيد قائم وبحسبك درهم قبل وجه العدول من التزيد
الي الاشارة اقتضا الاول ليق الوجود دون الثاني وفيه خفاء
او صفة اير لفظ والعلية ذات بمهمة باعتبار معنى مقصده
فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوبة بحسب
اقرب شيئا نحو والمتعارف نحو اسد الزيدان بعد حرف النفي والا
لفظ الحرف حشو لخل اذ النفي اعم مما يستعاد من الحرف ومقوما
ولا وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل وكذا الاقنوم
من الحرف وهو الهزج وهو الاسم نحو ما صانع البكران ومن
خاطب الخالدان وكذا رمي واين وكيف وكلم وايران ويرد
على المصدرون ابن الحاجب ان يذكر غير مصفوكا موصوفه اذ
لا يقال ضويعت الزيدان ولا اضار عاقل الزيدان ورافعة
لفظ لظ ليخرج نحو قائمان الزيدان او الزيدون لان الصفة
ههنا متعين للجزئية ان تفرد الصفة عند رفع اللفظ المشابهة
الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل
البعيد وعليةما نحو قائم ابو زيد والجواب ان المراد بالصفة
المحضنة التي لا يشوبها الا صوغية والمصغر مركب منها والمتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى ولا شغفام والنفي في المعنى
داخلا ن علي المتبدل وفي نحو قائم زيد اير فيما طابقت افرذا
امر ان كون الصفة جزاء مقدما او متبعا ما بعده فاعله ساد
سد الخبر بخلاف نحو قائم الزيدان والزيدون فان الصفة
فيهما متعينة لا تتبدل وما بعدهما للفاعلية اذ المطابقة لازمة
بين المتبدل والخبر وتتقدم اير المتبدل اصلا تقدم اصلا واصليا
راجع الي المتبدل قبله اير قبل ذكر المتبدل لتقدم معنى نحو في دار

تنظيم

علمت

زيد واقنع صاحبها الدار ويجب تقدم المتبدل في تضمين عدد
على الاشتغال للاختصار ما شابه الصدر كالاشتغال وكشرط
والتيور وتضمين من ابوك على مذهب سيبويه فان من متبدل عنده
وان كان نكره وخبر معرفه وعند غيره ابوك متبدل ومنه
ولو كان امكن قام لكان اولى واخصر او كان خبر فعله والاعل
فعل المتبدل ارجاه فيشمل نحو زيد قام ليلا يلبس بالفا على نحو انما
تمت ليلا يلبس بالتاكيد ونحو زيد ان قاما والزيدون مما هو اللدا
يلبس بالمتبدل او بالفاعل لانه مما يعمل في اخو الفاعل من دون ارسد الا
مطوي على فعله نحو زيد الاقاييم او معناها نحو انما زيد قائم
ليلا ينقلب المعنى هذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكر
في الفاعل او مماثلة مطوي ايضا على فعله اير في اصل التعريف
نحو المنطلق زيد واصل التخصيص نحو فضل منكر مزيرو غلام رجل
صالح منك ليلا يلبس بالجزء الابوية معنية للاشتغال والاشتغال
مفعول اير يجب تقدم المتبدل اذا كان خبر مماثلة ملاسا لكل
شيء الاملاسا بقرينة وهذه زيادة لازمة كبنونا بنونا بنانا
وبناتنا بنون من ابنا الرجال الاباعد فان غرضنا ان
الحاق ابنا الابنا للابناء دون ابنا البنات فبنونا بناتنا تعني
للابتداء تقدم خبر عدم الابتكار والكاف في عبارة المصنف في
البيت ويحذف المتبدل حوازا عند القرينة التي يذكرها في الفاعل
ويجب حذف المتبدل في نحو الحمد لله الحميد في الرفع يريد كل نعمت
الاصلا قطع عن منقبة مخالفة الاعراب لزيادة مدح اوزم اوزم
لزيادة معنوية رسي الرفع على المدح والالزام والترصع ولو ذكر
المتبدل يظهر تقدم هذه الثلاثة وكذا المنصوب على احد هذه الثلاثة
يجب

يجب حذف عامله كما اذا نصبت الحميد فالرفع على تقدير وهو النصيب
تتقدرا عني ومع بالرفع على النحوية عطف على قول الحمد لله ويريد كل
مصدر بدل عن الفعل فلا يجوز اظهاره ثم دفع على الخبر فحمل
على النصيب في وجوب الحذف اير امر سمع وزائد فسمع في اللزوم
الجزء بالنصب كلمة بالرفع تقديره زيد اكل الخبر هو اكله يريد كل خبر
عنه بصفة ذكر بعد منصوب على الاشتغال قيل انما وجب الحذف
هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمنكوب لا يجوز ان يكون
موكدا للحذف وان كان المؤكدا لا يحذف من الحذف والتاكيد ولا جزاء
ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد فتعين الخبر المحذوف هذا كما ترى لا بعيد
وجوب الحذف ويكون المتبدل نكره اير بعيد وهذا مذهب المحققين من
النحاة اقتضاه المصنف والجمهور شرطون التخصيص شي ثم اختلفوا في
عدد المخصصات وايجاب التخصيص للافادة وهي قد توجب بدونه
ككوب انقل ساعة فلا وجه لا يشاطر غيرها كما احسن موزون
على اللفظة التسمية وعبد مومن غير مخلوق النار وامتنع في غيرها
اير في النار المدلولة بمخلد ام رافضي وشراؤها راجع الى المقترن
والرافضي فيه ملكية وتخييلية وشراؤها سلام على اهل السنة وللحج
الذي لا يقبل الانتقام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاولين
رد للمقتول وفي سادة للفلسفة لفظ اسناد اسنادا تاما
الي المتبدل فيخرج نحو مومن عبد مومن خير من شرك وما قيل في وجه الخروج
لان المراد هو المنسب الي المتبدل بلا تبعيته كما سبق في تعريف الفاعل وهو
وهذا التعريف حسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان يكون
الخبر في قولك زيد قائم اخواه مجرد قائم مع كون مرفوعا بل مع ناعا كما في
زيد قائم ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب في وسط المعنى او قد عرفت

انه لا فساد فيه مع كون كلمة واحدة اذا دعت اليه ضمير مع وكان اخر
في الجملة فما ظنك في الاكثر وعدم كون مجرد قايم في المثال المذكور
غير اظ من اللفظ ويطلق اي يطابق الخبر المتبدا في التذكير والتانيث
والافراد وضمه لو كان الخبر مشتق كما بد ان يزيد ارجو حكمه كالمشتق
ولم يكن افعال من ذلك سببا ولا قد فعلها بمعنى مفعول وخم
ويكون الخبر جملة ملازمة بما يدبر بطوا الى المتبدا لانه حيث يقع
يحي مستقلة وذلك هو الضم في الغالب وقد يكون الاشارة نحو
قوله تعالى والذين كفروا كذبوا باياتنا اريد اصحاب النار
والعموم المشتمل على المتبدا نحو قوله تعالى انه من يتق ويصدق
الله لا يضع اجر المحسنين ولا م الجس نحو نعم الرجل زيد على وجه
والطخون زيد قايم ابوطاهر اذا كثر في طاهر ونحو الحاقه بالحاقة
ويتشبه منه خبر ضمير اثنان واما نحو قوله صلى الله عليه وسلم افسلك
افضل ما قلت انا واليسون من قبلي كاله الا الله وقولي زيد
ينطلق فالخبر فيه ليس جملة على الحقيقة اذا المراد اللفظ وقد
يحدق العايد قياسا اذا كان مجردا من الجملة اسمية ^{متبدا}
خبر من الادل نحو البراكستين وسماعا في غيره والظرف هو في
الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والمجرور يتعلق
بفعل محذوف كاسم فاعل على الذي لكن في الاصل في العمل الا
ملا بسا بقرينة معنية للفعل نحو الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم او معنية كاسم الفاعل نحو ما عندكم فزيد
وضربت فاذا في البناء زيد ويتقدم الخبر ارجو تقدمه على
المتبدا وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن الخبر
ماله الصدر مفردا حاله فاعل تضمن ارجو جملة صوغ كايون
فان

فان اين مفرد صريح وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا
والمضاف اليه ما تضمنه في حكمه وجوب التقديم نحو صحة ارجو
يوم سفره او خصصه ارجو تقديم الخبر خبرية بحيث لو لم تقدم
اللسن بالصفة نحو في الدار رجل المصطلح اعني تقليد الاشراك
فلا ينافي نحو في الدار بنكره غير مخصوصة ولذا لم يقل ارجو
كايون الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو سلام عليكم او كان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتداه مع مدخولها نحو عند
انك قايم ليلا يلتبس المكسرة ولا بد من استثناء ما بعد اما ولو لا
اللسن فليها نحو ما انك قايم فحق ولو ان زيدا قايم لغمت ولو قال
او لزم لسر من تاخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان
اخيرا وفيدا او ضمير معطوف على ضمير كان للفصل ارجو كان
ضمير الخبر ارجو الضمير العايد اليه موجودا فيه ارجو في المتبدا نحو عمل الثمر
مثلا زيدا فان ضمير مثلا عايد الى الثمر وهو خبر الخبر الحقيقية
فلا لاصافة لا ربي ملازمة او كان المتبدا بعد الا او معناه ارجو
انما ليلا ينقلب المعنى ويتعد الخبر جواز ارجو زيد قايم ضاحك
ويجب تعدد الخبر لفظا كقولهم هو حلوا مض والخبر الحقيقية بحورها
فكل واحد جزئ الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدها لكن لما تعدد لفظها
لفظها اجري الاعراب عليها معا فظهر جواز اعراب الواحد المعجول
باعرابين اذا تعدد لفظ كما جاز اعراب المعجولين بواحد اذا تعدد
لفظا نحو تضار القوم اعلم ان دخول الفاء واجبة في خبر المتبدا مع
اما لا يحذف الا لضرورة وجاز فيما ذكره المصنف وتمع فيما عداها
وصح دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة الى نكرة موصوفة ارجو
موصوف نحو كل خير فمن الله والموصول معطوف على كل بفعل ارجو

لعدم

خو الذر يا تينيل واما مكل او في الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصوف
المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت الذر تعرفون منه فانه
ملا قبلكم الانية ونحو علم الذر يا تينيل فله درهم وانكره الموصوف بهما
اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يا تينيل فله درهم ونحو
اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان الدخول للمشابهة
الشرط والخبر الذين من قبيل الاخبار في الدلالة على السببية وهما
يخرجان الكلام الى الانشائية وفيه نظري في اخواتها الاربع اختلاف
والصحيح الجواز ويمنع سائر النواحي مثل كان وظنت بالاتفاق فلو
قال ويمنع النواحي الا التوحيات من الحروف كان افيدوا بعد من
الشبهة ويحذف الخبر جواز القرينة ويجب حذفه لو التزم في محله
اي للزغير فيستغنى عنه كجمله الامتناعية فان جزاء التزم على غيره
عاما حال من الخبر ليدلوا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن قرينة
خو قوله صلى الله عليه وسلم لو لا قول كل حديث عهد لفضت الكعبة فحكمت
لها بايين وان كانت فالامران نحو قوله تعالى لو لا انتم لكانوا منيين اي
اغوى شتمون وما عطف على خبره لو لا كل مصدر لفظا او معنا اضيف
اي نسب اليه فاعل او يمنع الخلق مفعول وبعده اي بعدما اضيف حال من
احدهما او منها نحو ضربني زيد او زدني ما او قاي عيين وان تضمنت زيدا
قايما والتقدير حاصل اذا كان ايرود بما جا والقائم مقام الخبر للحال
وافعل عطف ايضا على خبره لو لا مضافا حال من افعال هذا المضافان
المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قايما اي اخطب اكون الامير حاصل
اذا كان قايما جعل وجوده خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبره لو
عطف عليه نايب الفاعل بواو بمعنى مع نحو كل رجل وضعته اير مع
عرفته متروكان وغير ما اقسامه حال كون ذلك المقسم به صريحاً اي
في القسم

بالمعنى

في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا سد الجواب سد الخبر فله في نحو على
عصده كذا فعلم كذا لعدم صراحتها في القسم فلا يجب حذف
خبه تاما الياسم فيخرج نحو منا
في ان رجلا حسنا قايما وهو كالجواب خبر المبتدأ فيكونه مفردا وحده
ومتحد ومتعددا ومثباً ومحدوفا وغيره في كذا بعد ان ثبت كونه خبرا لبا
ان بوجود الشارطة وانتفا الموانع فلا يرد حوازا من زيد وانتفاع
ان اين زيدا ويتقدم ضربا ب ان على اسم كى كان ظافا جوارزا
اذا كان الاسم معروفة نحو قوله تعالى ان النيا اياهم ورجوا ان
كان نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا ولا يخفى في
غير الطرف بخلاف خبر المبتدأ فانه يجوز تقديمه ظافا او غيره و
كالاستثناء اي لنفي الحكم عن الجنس
ما استند تاما الياسم ولا يتقدم خبرها على اسمها ولو كان ظافا
لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر ويجب حذف خبره في لفة بني تميم
ان دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هله في الدار رجل والا يجب ذكره
كذا نقل الرضوي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يشقون لالفاظه ولا
تقديره ويقولون معنى لا اهل ولا مال الا تنفي الما والاهل فلا حاجة
الي تقدير خبره اصلا
في النفي
والدخول على المبتدأ والخبر ما استند اليه نايب الفاعل ليهما حال من
المجرب ورسنه تمام التعريف وشموع يطلان العمل عند تقدم الخبر
لفظ لم تدخل المعرفة عاملة ق لم تدخل الباء في خبره وليست لفظ
لا لنفي الحال بل لملتن النفي بخلاف ما وليست في هذه الثلاثة نقل العمل
فقط اير في كذا لقلته المشابهة وكثرة ما كثر في المشابهة
تذكر في المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة

٤٤

المفعول على كل فرد من غير تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب
عد لعن حد ابن الحاجب لا احتياجه الى تكلفات مع عدم تمام منه اما
الاول فان يراد بالفعل في فعله القيام وبالفاعل ما يعمله ليدل برغوى
ضرت ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعمله المشتق منه وبالمذكور ما يعمله الحكم و
بمعناه اشتمالا لكل الجزء مع عدم تمثية في النوع والعدد ومعمولا المصدر ولا
قرينة لشئ من هذا وما الثاني فلصدمه على نحو ضربت وضرت في شدة للتأكيد
اي المجردة كونه تأكيدا وتقوية بمعنى عاملة يعني جعل النصب على من له فخرج نحو
ضرت زيدان فان نصب الثاني لكونه تأكيد المنصوب لا مجرد التأكيد والاكهان
موكدا منصوبا وهذا جامع وما منع لكن لا يفيد المتدبر كما استلزام الدور
الدور يفيد من عرف المنصوب بسا قته او غير ذلك واحتاج الى معرفة الا
صطلاح ولا يتقدم هذا التسم اعني ما نصب للتأكيد على عاملة لان حق
المؤكد التاخير ولا يشهد له الجمع كونه تأكيدا للماهية من حيث هو ولا كثره
فيما وهذه الثلاثة يجوز في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاول والنوع او
العدد بخلاف النصب نحو رايت ضربا حسنا ورجالا ثلثة ومحموا
المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج بل حكم احكامه فلا
بمعنى العامل واما بخلاف الملازمة بلغة فانه قد لا يكون نحو عمدت جلوسا
ومعنى الملازمة اشتراكهما في معنى مدلولها اما مطابقتها فيها نحو ضربت
ضربا او تضمنها كذلك نحو ضربت ضربا او مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كان
تدراكا لكانت حكما حكما او حكما بالاول وضربا لينا او نحو ضربت سوطا او
ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله ابتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتلان
فالله بسة فيه وضعي لا حكمي كما قيل يحدن اير يجوز حذف عامل المفعول
المطلق نحو ضربت ضربا ويجب الحذف المذكور كفضله اير حذف عامل فضله من فضل
من الشئ كذا اذا بقيت منه بنية وايضا من اهن اير عاد وحمد الله وليك من لب
المكان

المكان بمعنى البت اير اقام والتبينة للتكثير اير اقيم لا نشال امرك ولا ابرح عن
مكاني كما اقيم في موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعي والقياسي
وعد محمدا بدون الامر من الاول وليكن من الثاني وحصره الرضوي والقياسي
وزاد فيه موضع ما وقع بين الفاعل والمفعول بالاضافة والله من غير
ارادة النوع نحو كتاب الله وصيغة روعدا لله وسنة الله فضرت الرقاب
وسبحان الله وليكن وبوسا لكر وكحفا لكر وعقر لكر وجدا لكر بخلاف نحو شكر
ستبار وعال الله رعييا وشكرت شكرت وفي نهج البلاغة نخدم محمدا ونحو مكر
مكرهم وحي لكا حبيبا وفعلت فعلتك ونقص ما وقع مثني ولو زيد للتكثير
لا تتفاضل نحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو ليكر وسعد لكر فداخل في
النزاهة وادرج هذا هو الحق وكان المصعب يميل الى هذا حيث قيد محمدا بقرنة
ليكر ولم يصرح السماع غير انه لم يذكر الله في الاولين فحصل هذا التسم
عن البوقاي بان لم يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الاثنية للجنسية فان حكم
انه اراد به السماعي ويمكن ان يجعل متعلق بالثالثة على التنازع مشعرا
لبيان باللام باللام وليكن بالاضافة فيسوق الرضوي ونحوه ويجب فيما يقع
فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام غير نوع كان اري وما عطف على فضله اير
سفعول مطلق وهو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما اير فعل
ناسخ ان اسم وهذا اري من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق خبر كعدم
صحة الحمد الا مجازا كما انها انتضيا وما كان زيدا لا سيرا وما وجد تكل الا سيرا
بريدا ومكرر عطف على مثبت بعده راجع الي ما لا يكون خبر نحو زيد سيرا
سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا ووجه وجوب الحذف ان المقصود من هذا
المحصود التكثير ووصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للجزء
والاسم العامل كالفعل مع ان هذا المصدر بعد الخبر عنه المذكور يدل على تعيين
العامل وان اريد زياده المبالغة وضع المصدر على الخبر مجازا نحو ما زيد الا

سير وما مفعول مطلق أكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر واثير من
عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلن يرد نحو
زيد سافر مسافرة كلفه على كذا اعترافا فان اعترافا أكد مضمون له
على الذي لا يحتمل الاعتراف فسيهت تأكيد نفسه او انت قائم حقا
فحقا تأكيد لمضمون انت قائم الذي يحتمل غير الحق فسيهت تأكيد لغيره او
البتة ايرتبت هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم
مربع واربع افر ثم اجزم فيكون قطعيتين او اكثر بل لا يشترط في النظر
والمرجع قطع ههنا على غير القياس ونقل تعريفه اير حقا وتكثيرا
اير البتة قال في لبس الباب والاكثر الاخير اير فيما يحتمل غير التعريف
باللام وفيما قبله التاكيد ووجه ان ما اختار غيره يحتاج الى زيادة تأكيد
فناسبه اللام العهد والجنس بخلاف الاخر ولا يعقل وجهها ذكره
وقيل في شرح السعيد كذا وقد يحى اللام لازما في بعضه كالبتة فان سبق
حكم في كتابه بان اللام فيعلا لازمة وانما وجب حذف العامل في هذين
لان الجمليتين كانا يتبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما
عاملتان في المصدرين لا فادتهما معني الفعل وانما تقدم المص هذا الضابط
مخالفا للكافية لمناسبة اسبق في التقوية والتاكيد وفصل عطف على الكثرة
راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاشارة الفرض المطمئن نحو قوله تعالى فشد الوثاق
فاما ما بعد واما فدا المضمون شد الوثاق والاشارة المن والغدا وانما وجب الحذف
لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراط في الضابطين ككتابنا
التاكيد وتفصيل الاثر اير شبهه اير شبهه بالمفعول المطلق فيه نايب الفاعل على
حالين المجرور اير صار عن الاعضا الظاهر كالضرب والصوت يلزم
لحدوثه غير العلة ما ليس كذلك كالعلم والزهدي يلزم الالتمار بعدما اير جملة تفنن
صاحبه اير المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه كما يخصه وما اير اسما

بمعناه

بمعناه راجع الى المفعول المطلق كانه صوت صوتك اير يصوت صوتك اير يصوت
باتامة الاسم مقام المصدر كما في كلمة كاه ما ووجه الوجوه ما سبق وتقول في غير
العلاج له علم علم الفعول على الوصف او البدل ولا يصح تقديم الفعل للدلالة على
الحدوث والمراد الاستمرار في اللفظة الذي الصق به الفعل وبه
نايب الفاعل وضميره عايد الى اللام وفي الاصطلاح ما يعقل الفعل اير الحدوث
اير يثقف تفعله عليه بعد عن تعريف الكافية لعدم تناول نحو فنت زيد
وجعل الوقوع بمعنى التعلق حقا او عقلا مجازا لا قرينة له ويرد على المص
الفاعل واللوازم اير البتة ان بقية الاحداث ويجعل ما عبارة عن الاسم
المضيق بتقرينة المقسم بخبر الكمال لكن فيه ما غير مربع ويتقدم المفعول به على
عامله جواز نحو يدا ضربت ويحب التقديم المذكور لو تضمن المفعول به المصدر
اير صدر الكلام كالاتهام والمن شرط وكلم الخبر والمضاف الى احدهما نحو كم
رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت ويمنع التقديم لو كان
العامل اسم فعل لا يقال زيد يدا رويد لضعفه او شيئا مصانقا اليه نايب
الفاعل وضميره عايد الى موصوف لا يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المفعول
لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغي استغناء فانه يجوز ان يقال
انا زيدا غير لكن به معنى كضارب ويحذف المفعول به جواز لو كان من باب
بقرينة ولو كان شيئا اير منسيا فحمل كالكثرة فله يحتاج الى قرينة
كيعطي اير يفعل الاعطافه يقدرا المعطوف لعدم تعلق الفرض وعامله
عطف على ضمير يحذف لوجود الفصل جواز نحو ملة لمن استعد للمح اير تقصد
ويجب حذف العامل في سبعة ابواب الادراك سماعي وذلك في الامثال والامثال
فله يجوز ذكره لا تتابع تغيرها كاهه اير اير نيت مكانا ما هو كاهه اير سموا
او كاهه اير نيت في سبعة ابواب الاستعمال ويقال له به الاستعمال
وما اضمر عامله على شرطه التفسير وتقدم على النداء مخالفا للكافية حذر عن اير

لها

الاقسام فعلى هذا لا نسب بتقديم التخيير والاعراض والاختصاص وما
مفعول به عطف على اهلا كان بعد عامل فعل او شبهه كما
حرف لانه لا ينصب لمفعول به عمل زيد في غير ضمير كزيد
صرتته او متعلقة كزيد بلاضرتت غلامه صرتت غلامه او رجلا
يحببه او الذي يوجب او عمرا واخاه فوجود الضمير عمل النصب
لفظا او معنى فيه او متعلقة شرط فالوجه ان يقول ناصر ضمير او
متعلقة فخرج نحو زيد بلاضرتت وبمفهوم غير خرج نحو زيد بلاضرتت
بسوط واما يمكن اعماله ايا العامل المذكور في المفعول به السابق
او اعماله متاكبه فحذف المضاف فرجع او بقى على جرة على
الاقل او عطف على الجور على مذهب الكوفية واكثرنا
بالامكان عن ما امتنع لما منع لفظي كان واخواته وكام الابتداء
والالتقي وما وان بخلاف لو اتي حرف النفي والاولى في التأكيد
وصرف العطف وما السببية الواقعة موقع غير زايده ومنه قوله
تعالى الزانية والزانية الانية عند المبرد وكتم والاستغناء والوض
والخفيض والشروط والتعصير والتعويض الفاعل والمضاف اليه الصلة
والصفة وجواب القسم وكون العامل من جملة اخرى ومنه قوله
تعالى الزانية الانية عند كسوة اذ تقديره عند حكم الزانية
والزانية فيما يتلى عليكم وما جلد واجملة اخرى بيانية فلا تعمل
في التي قبله والغاء زايدين او تقييد او معنى كفساد المعنى او
خلاف المقصود كما في قوله تعالى كل شئ فاعلم في الزبير فانه نصب كل
فان تعلق في الزبير بفعل قد وان كان صفة لكل شئ بل ان الثاني
او المقصود وان كل مفعول لهم ثابت في الزبير لان كل ثابت في الزبير
فعلون وعمل تعين لا ابتداء في نحو زيد صرتت مانع ايضا وينبغي ان
يراد

يراد يزيد لولا ان العمل في غير يعلم ان الامكان فرضي وان
المانع مختص في العمل يحصل الاحتياز منه منطوقا من نحو زيد بلاضرتت
بسوط وعبارة امكن او لي من لوسلط فيستاد منه عدم الاعتداد
بالمانع اللفظي نصبا مفعول اعماله فهذا مستغني عن ان العامل لا
يرفع ما قبله وان جعل مفعول عمل المحض لا احتياز عن
زيد ذهب به فالمناسب قرينه والانسب ما قلنا لفظا صفة او لفظيا
نحو زيد بلاضرتت او معنى اير مضمونا عمليا نحو زيد مورثته وعلى
الثاني فاللفظي نحو زيد بلاضرتت غلامه والمخوف زيد مورثته به
كزيد وصرتت عليه ايمكا بستة او مرتبة به اير جاوزته مثلا لان للمثاب
ليعلم انه يعم الاثر والملاذف ولما اقتضى المناسبة المفاهيم قدم
الكامل فيها ونكر مثال الاول لوضوح ثم هذا الباب اربعة اقسام
ما يجب فيها النصب وما يختار وما يساوي الرفع وما يختار وليس ما يجب فيه
الرفع من هذا الباب ومن ترتيب الاقسام نظران الترتيب التدرجي وهو
قلب ما ذكرنا اختار ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على
المساواة وتقدم الاصح بالباب فالاصح وهو ترتيب ما ذكرنا وعلو
الاولى اختار المصنف غير انه قدم اختيار النصب ومساواة فقصر
والاصح اقل تقصيرا ونصبه اير باب الاشتغال اولى من رفعه لو عطف اير
لو وقع العطف في باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد وعمرو
اكرمه للتشبه ولو كانت الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات
وجهين الفعلية والاسمية واقتضى المعطوف نحو زيد قام وعمرو اكرمه
في داره فالنصب مساو للرفع او كس عطف على عطف الحذف بالصفة
او رفع كقوله تعالى انا كل شئ خلقنا يتقدمان المقصود ان كل شئ
مخلوقتنا وانه بقدر النصب حكم فيه واما الرفع فيتمل فيه كون خلقنا
جزا فالقصور ووصفة فتقيد ان كل مخلوقتنا بقدر وهذا بغير عمل اعني

المقصود أو كان بعدة أي المفعول به المذكور أمرا ونهرا كزيد
اضمة ولا تفتح لأن الطلب لا يقع خبرا لابتا ويل القول
والنصب يستغن عنه أو هو أي المفعول به المذكور رقع بعد
التنقي نحو زيد باضمة بنه وكذا وان بخلاف لم ولما ولن بحسب تلفظ
محوها فلا يقدر بالاستعارة والاستغناء نحو زيد أو هل زيد
ضمة بنه والرفع في هل اضعف وعند البعض لا يجوز بل يجب
النصب وينبغي ان يقول بعد حرف التنقي والاستغناء لأنه لا يجوز
النصب في ليس زيد ضمة بنه ويجب في نحو من زيد اضعف أو متى زيد
ضمة بنه على ما في التنقيح رتبة الرضويان الأسماء المتضمنة للاستغناء
تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما في هل ويقع متى زيد اضعف
ومتى زيد ففتح فالرفع في متى زيد باضمة بنه اقبح الصحيح كما في هل وإذا
كان المتضمن للاستغناء هو المفعول به المذكور فرفع أو في نحو ارفعهم
ضمة بنه وحيث وإذا كما تبين للشرط نحو حيث زيد تجده فأكبر
وإذا زيد الكرمته أكبر وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تخضما
للشروط بخلاف ولو ولما سائر الأسماء الجازمة فلا يفصل عن الفعل
إلا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد حرف
التخفيض هلا والاشد تبيين ولو لو ما ورحم في الشرط
ان ولو دون اما لأنها لا تدخلان الاعلى الافعال بالاستعارة
والرفع أو في غيرهما أي المذكورات مما اختير فيه النصب وجب
أو ساور أو وجد قرينة موجبة للرفع حال من محذوف أي ارفعها
موجودا أو من غير أي المذكورات الموجبة للنصب والمسوية كإذا
للمفاجأة نحو قام زيد وإذا أمر ويضرب بكر لأن غلبة وقوع
الآية بعد إذا للمفاجأة من اقوي من تنكب العطف وهذا
مذهب البعض وبعضهم يوجبون الرفع بعد وأما القبر

الطلب يعني الأمر والنهي والدعاء نحو قام زيد وأما عمر وفا كرمته
فغلبة دخولها على المتداقون من رعاية التشكيب وأما مع الطلب
فالنصب مختار لأن وقوع خبرا مبتا ويل بعيد فغلب على الغلبة
نحو ما زيد اضعف أو فلا تضر به أو فغفره الله تعالى وترك
للجواب على الايتين الكرميتين لأنه وصيغة المفسر والثالث
باب التحذير وإشارته بقوله وما أي مفعول به حذر مدلوله
من مدلول ما ذكر بعده وذو أي ما بعده ملابس بالواو نحو اياك
والاسد اياك بعد عن الاسد والاسد بعد عنك والجمع بين ضمير
أي الفاعل والمفعول كشي واحد جائز إذا كان أحدهما متفصلا
ذكر الرضوي أو من نحو اياك من الاسد اياك بعد من الاسد
ويحذف نه جوارزا كإياك ان تحذف بخلاف اياك الاسد فإنه
لا يجوز لأن حذف الجار في غير المواضع المعهودة شاذ وحذف
العاطف أشد ويأيا عطف على ضمير يحذف وضمير إلى من
أي يجوز حذف سائر حرف الجر مع ان وان حذف قياسا
أي قياسا وهذه قاعدة اشتراطية وما أي مفعول به عطف
على ما حذر حذر منه أي من مدلوله ولو كرر نحو الطريق الطريق
وانما وجب حذف العامل في قسمي التحذير لصيق الوقت وعدم
الفرصة بذكر حقيقة أو اعتبارا وعاملها أي عامل قسمي التحذير
بعد الاتق كإتيامه إلى تكلفاته قال الجاهلي ونعم ما قال تقديرا
بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسب لأن المعنى على الاتقاعن
الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بعد الاتق أو نحوها
انتهى والرابع باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما أغري به
مكرر أخاك أخاك أي ألزم وهذا أحد فاعلية ان يزيد أو

معلقا على الواو

كشانه والجمع ليدخل القسم الاخر وما نحو العهد الزم واحفظ
فلا يجب حذف عاملة وان سمي اغراء وعلة وجوز الحذف
ما تقدم في التخيير والخاسر باب الاختصاص كما قال وما
نصب على الاختصاص نحو العرب تفعل كذا امر مخصوص ونحو
العرب ومنه اي مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح
نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحصب
والترحم نحو وياور الي نسوة عظمى وشعنا مواضع مثال السعال
ولا بد فيه من اختلاف الاعراب لما قبله ولذا سمي وصفا معطوفا
ايضا وقد ينكر امر الغالب في باب الاختصاص التعريف وقد ينكر
كشفا في البيت السابق واعلم ان المراد من الاختصاص المدح والذم
والترحم والمشهور بانها اذا الاختصاص لفظا بينهما موصوفا
بذم اللام بعد ضمير المتكلم الا فتخار نحو انا الكرم الضيفان ايها الرجل
اي انا الكرم مختصا من بين الرجال او للتصاغ نحو انا المسكين
ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لجد بيان المقصود
بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اي مختصا بالدخول وهذا القسم منقول
من الندا حال في الحال ولذا لم يذكر المراد اسم منعت والاعلم مفهوما
ضمير المتكلم السابق ما يعرف بالدم نحو نحن العرب تفعل كذا او مضاف
نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لان شرا وكذا اختلف
في هذا القسم قيل انه منقول من الندا ايضا والمختار انه منقول باعني
واخصر لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف
الاصول وذر اللام لا يتبادر والمفرد المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم
ضمير المتكلم نحو من يزرع الفاكهة والمسكين والحمد لله الحميد فلا يعدن باب الاختصاص
بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقديره العالم في الجمع اعني اراخص

او اذم او اترحم حسب المقام والمصير جملة بابا واحدا لا شتا كهما في جواز
تقدم اخصر تعليلا للاقسام تسهيلا للضبط والسر باب
الندا ولم يعرف المنادى بما عرفه ابن الحاجب بل الكسفي قوله وما نودى
بجوف الندا لفظا نحو يازيد او تقديره نحو قوله تعالى يوحنا اعصم
تصفاته منفرد للخدمة وجود الاقبال ضد الادبار ونحو يا الله
ويا زيدا ولا تقبل او ادبر ويسما وباللهم وانما جبر حذف عاملة
اعني ادعوا نسا لرفع لبس الخبر ثم انبئت عنه حرف الندا ليدل عليه فتأكد
الروح لا منتاع للجمع بين الناييب والمنون ويحذف نحو امر المنادى
جواز عند القرينة مثلا قوله تعالى الا يا اجدوا فمن قرأ بالتحقيق امر
يا قوم وزاد هو ليصح العطف بعدد والحرف امر يجوز حرف الندا ايضا من
غير الجنس قبل يعنى النكرة قبل الندا فيشمل ايا مع جواز الحذف منه اذا
وصف بذم اللام والاشارة كان ندا يها يكثر فله قرينة والمستغاث
والمندور لان المط فيهما مد الصوت والتطويل وينبغي ان يزيد والتعجب
منه نحو يا للما ويا للدوايح والمهدل نحو لزيد لا تقتلنك وادخاله
في المستغاث كان المتعجب يستغيث منه يحصر فيقتضي منه التعجب
ويخلص منه وكان المهذل يستغيث بالمهدل يحضر فتتقم منه
ويسترح عن الم خصومة تصنف بارد علي ان التعجب موجود قبل
الندا وسبب الضحك والسرور فكيف يقتضيه منه التعجب ويزاد
التخلص وان التهديد يقتضي الاستقلال والاستغاث التذلل
وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف عنها ايضا فتعني
العلم غير الجلالة والمصانف واي الموصوف بالاسم باللام نحو ايها
الرجل وايها الرجل قدم حذفها عن الفالكافية لانه عدم الاتيان
المقدم على الذكر المتفرغ عليه سائر الاحكام والتعجب بالحذف لا يهاجر

شده الاحتياج اليهما ويجب حذف حرف النداء اللهم لوقوع
الجم المشقة عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوذ عنه
واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند
الفراصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم
عوضا عن بقية ورد يجوز اللهم امنا بالخير والله العن
فلانا والدعا على نفسه وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ
اللهم عند سيبويه جعل الميم مانعا وجعل ما كذا الملك في قوله تعالى
اللهم ما كذا الملك مناداة وصليا وما غير سيبويه يجوز يا ويسني
المنادى على رفعه مجاز باعتبار الكون او الالوه شامل للواو والجمع
والالف التثنية والضم لفظا او تقدير ارحمنا لو كان مفردا
غير مضاف ولا مشابه به معرفة قبل النداء نحو يا هذا ارحمنا
نحو يا رجل كذا رجلان مثل تثنية النكرة ليكون قرينة لارادة
احد معاني المفرد ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بين لوقوع
الكاف الالوية ومثابهية اياها افرادا وتعريفها في دعوى المشابهة
لكان الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار ح العلم المفرد
الموصوف بابن اوابنة مضافين الماعلم نحو يا زيد بن عمرو بن
ابنة عمرو بن عبد بن عمرو بن عبد بن عمرو بن عبد بن
بنت عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى انب مني
تابعه قال وزيد بن عمرو بن عمرو بن عمرو بن عمرو بن عمرو بن
عمرو كان اقرب وجبر المنادى به الامتناع لانه لام الجمع
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله للدعا لوزاد والتعبير والتقدير
لكان افيد اللهم مفتوحة في هذه الثلاثة جملة على كد ولو عطف
بغير يا نحو باللحمية وللشبان كرت في المعطوف ولا يستعمل في الايا
وانما

وانما اعرب مع اللام لخصف مشابهة للمرف بدخولها صفة
الاسم وفتح ايرني المنادى على الفتح بالفتحة اي بدخول الف الا
لاقتضا فتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح بتقدير ميم قيل
للتناهي اثر يها فيه انه ان اراد مطلقا لم يجوز واعل زيدا
وان لفظين فلا تقرب ونقوصا ايضا نحو يا هذا مع
عدم جوازه واجيب بالجملة على الاطراد وبمع التناهي على
الصفة اعني البناءية والاعرابية دون الذات اعني
الفتحة والكسرة فانه ان الاطراد في النوعين المختلفين
ضعيف والالف لا يجب البناءا لما موجب المشابهة القوية
التي تزول باللام وقيل للتحذير عن التكرار وهذا
لا يجب منع الجمع خصوصا ان الهم يتجدد لفظا وخصوصا فيما
يطلب فيه المد والتطوير وقيل للتحذير عن الجمع بين العوضين
وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا عن الاخر وهذا
امثلا ذ مناسبة اللام للامتناع ظاهرا كما بينا بخلاف
الالف بحيث يراد مد الصوت مع الامتناع يعوض عن الالف
عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه
اراد ما اتصل به شين من تمام معموله نحو يا حسنا وجهه
يا خيلا من زيد او نعت له جملة نحو يا حلما لا تجمل او ظرف
نحو لا يا غلام من ذات عرق بخلاف يا زيد انظر في المعطوف
عليه علي ان يكن اسما شيا واحد نحو يا ثلثة وثلثة شين
عدد او علما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة المفرد كقول
الاخي يا رجلا خذ بيدى وتابع المنادى المبني بتد
ضمه برفع احترزه عن المعرب بان تابعه لا يجوز رفعه

والمراد غير ما فيه الف الاستغناء اذ تابعه ايضا ويرفع كسور
 التاكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا وبناء على الاصح ومعطوق
 عطف على التاكيد يدخل باعليه يريد غير في اللام غير
 للجلالة والبدل عطف عليه ايضا لاستقلالهما علة الاستغناء
 الاخيرين فيكونان كالمناد المستقل ان كان ذلك مفردا لو
 حقيقة بان لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان المضاف الافراد
 حكما حكما بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف نصيب
 المضاف المنوي وجوبا علة للاستغناء ولما كان للمكسبي
 شيئا وجب النصيب عند مباشرة العامل بالذات
 وجاز الوجهان عند الواضحة برفع ذلك التابع جملا على
 لفظ المنادى بمشابهة المور في العروض والاعراب
 بخلاف لازم البناء والاشبه ان هذا الرفع مثل الجواز
 وضع للملايكة الجذوع على قراءة ابي جعفر للمثكلة والاتباع
 ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجرح مجاز وينصب جملا
 على محله وتترك ذكر اختيار الخليل واو عمرو واو العباس اذ التقاض
 يسلب الاختيار فيسقط المساواة المفهومة من الاطلاق ويجب
 زيادة لفظ استطراد هذا او لفظا يعاير لفظ هذا مع نداء
 ذي الله وليلا يلزم اجتماع التي التعريف وزيادة هذا
 التي في ايها مع انه مناسب للنداء عوض عما يقتضيه من
 المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة اقرب من ايراد جازيا
 هذا بدون وصف دون يا اي عقيبت تدري جانبة التور من الام
 الي التقريف فلم يلزم الاستدراك بل ارتفعت درجة من اختيار فلندا
 قدما سؤلك استثناء من ذير اللام فيقال في يا الله بله

توسل

توسل مع قطع الهنزة لكونها معا عوضا عن محذوف ولزوما
 بخلاف النجم والناس وقطع الهنزة ايما الخروج وجها عن دلالة
 التعريف وقيل لنية الوقف تنجما للجلالة ويرفع ذوالله من
 المذكور وجوبا بهذا تخصيص لقوله وتابع المبني الى اير يجب رفع
 هذا التابع وكما يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود
 بالنداء كما به بشعر حرف النداء وتابع المعرب على لفظ كذا قيل
 والاحتمار منقوض بخوجاني صار زيد وعمرا وتوصيف المعرب
 بالذم لا محله من الاعراب وسور الرفع لرفع فاسد ههنا
 وضم مينا ونصيب معا يا تيم تيم عدي يريد المناد والمكرر
 اذ اضيف الثاني فقط وجه الاو لا والاقا في جعله مضافا الى
 محذوف مثل المذكور او اليه والثاني تاكيد فاصلا وجاز يا غلا
 بسكون تاليا ويا غلا هي بفتح ط والقريظة التكرار وتعلق الضم والكسر
 واصليته السكون واخفيتها ويا غلام محذوف وابتداء الكسر ويا
 غلاما بتعلق الف غير يرد ان المناد والمضاف الى اليا وجوز في
 اربعة اوجه والاول ان يجوز ان في غير النداء وبالها اير جاز هذه
 الاربعة بلاهاء وبالهاء وقفاً موقفا وكذا اير مثل المنادى
 المضاف حذف الفها الى ياء المتكلم في جواز الاربعة الاربعة بان
 امر ويا بن ام ويا بن عم وجاز فيها حذف الفها وابتداء فتح الميم
 لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن بخلاف بخلاف يا بن اخي
 ويا بنت ويا بنت عطف على غلام يير جاز فيها زيادة على
 الوجه الاربعة قلبا ليا و تاء مستوحشة او مكسوة بله الف وبالا
 بحولت تعويها الحرفين من واحد وكما يجوز يا ابني لانه جمع بين العوض
 والعوض عنه وابتى شاذ يا غلام بفتح الميم بقرينة سبق الذكر العطف

وبالصفة تشبيها يا غلام بنح الخيم بتره بالمفرق ما في المنادى
 تتعلق بجاز يا غلام من الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان
 اليه فلا يجوز في يا غلام من الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان
 والتعريف كما في غير المنادى وهذه زيادة لازمة ويرحم جواز
 وهو امر الترخيم او ترخيم حذف اخره الاضائي الغنى الى الاسم او
 المنادى ولا بد من زيادة لمد التخييف جواز اليجوز عن فاضل ويدل على
 عطف على ضمير رخم ضرورية وقت ضرورية كما في سعة الكلام كقولك علم
 السبعة ان انتقارها ناطق بعد اعمد وقد يغير المرخم يريد ان الاكثر
 التقاع على ما كان فيقال يا حاربك الراء والاقل تقيمه وجعله سببا
 كما كرا اصله كرون فلما رخم قيل يا كرا وعلا الاكثر ويا كرا على الاقل
 لكونه بعد الحذف مثل عصار شرط امر شرط ترخيم المنادى العلمية امر
 كون المنادى علما لعدم البشيرة زايدي على الثلاثة الا حرف
 ليدل على الاختلاف لا البنية وفي ان تصب زايدي اشكاله لعله لا حظ
 المعنى على ما فرنا والتاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط
 العلمية ولا الزيادة نحو يثبت شبه لان الاختلاف من الواضع وهذا
 يدل على ان التانيث كلمة بلا سها وان لا يكون المنادى مضافا
 ينبغي ان يزيد ولا شبهة قيل لا يمكن من اخر الا ان كانه ليس
 المنادى معنوية من اخر الثاني اذ ليس اخره لفظا وهذا يشهد
 بكونها كلمتين والذرع عند تعليلة بعلته سذك في جملة ولا مستفاد
 التضاد الفرضين ولا مندوبا لذك ايضا ولا جملة كما نطق بحكيه حالها
 فله تغير ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخير
 كما جعله بعلتك لتزوله منزلة تاء التانيث نظرا الى الاصل ولو
 كان في اخره حرف صحيح اصله كما ين بعد مدة زايدي ولا بد من حذف
 القيد

القيد ناذ لا حذف من نحو سلاة رها ومختار
 الاحرف واحد او زايديان في حكم زايدي واحد بمعنى انهما
 زيدتا معا زايديا حال من ضمير اخر على اربعة احرف
 كما سماه اصله وسماه على ما ذهب اليه سيبويه كاشالا
 للتانيث وان كان افعا لاجمع اسم من السمو كما هو مذاهب
 غيرهم كان مثالا للاداء ومنصور حذفا والا امر وان لم
 يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف كالمحذوف
 حرف واحد نحو يا مال في مالك والسبع باب المندوب واذا
 اليه بقوله وما ندب امر جعل مندوبا وهو في اللفظة مبيت
 يكر عليه وفي الاصطلاح المفتوح عليه امر على فقد والتجمع
 التوجع والحزن معروفا بعد الندوب في ندبته علما ان
 غيرهم ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة
 يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتاه بواو او
 يا من تمام التعريف والبناء الاولى للسبب والثانية للاداة
 ولا يندب بغيرهما وينادى بحسرة كما بواو وهذا كما ترى
 يشهد بمبانيته المندوب المنادى وقد سبق ما يدل على اعجمية
 المنادى وهو الحق وهو امر المندوب كالمندوب في الاعراب والبناء
 والتوابع وصح زيادة فيه امر في المندوب او فيما اصنف المندوب
 اليه نحو يا امير المؤمنين وكذا في شبه المصنف الاضافة نحو
 يا طاعا جبلا وكذا في الصلة نحو يا من حفر بئر من ماء
 لا الصفة عطف على ما اصنفه فاليونس فلا يقال وازيدا لطويها
 الاغندة لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المصنف
 بالمصنف اليه والموصول بالصفة لانه حيي بهما التمام المصنف والموصول

وحجى الصفة بعد تمام الموصوف لفض كالتخصيص وقال يونس انما هما
في المعنى بخلاف المضافين والموصولين جازين نقصان الاتصال
اللفظي وتسمية نظر فلو لتبس بغية المبدأ سبب زيادة الالف
زيد مدة مناسبة كوا علا ملكية في غلام المخاطبة فلو زيد الالف
لا لتبس بالمخاطبة ونحوه اغلاما مكو فلو زيد الالف لا لتبس بالثنية
والها عطف على الالف لوقف على المندوب وقد يحرك ويريد
ان اصل الكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعة بالكسائية
او بالصفة بعد الالف والواو تشبيها بها الضمير بالفتحة بعد
الالف لما سبتا مثل المفعول به في الاعراب تقديم
مخالفا للكافية لكونه كسب الفعل وجودا او تنصوبا بخلاف المفعول به
وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له نظر للكافية وكل
وجهة موصولة ما امر منصوب كما هو باعثة على الفعل واختلا
لحد من غير من لكنه اقل خلد من احد بن الحاجب ونزك خلاف
الزجاج لضعف وشرط امر شرط المفعول له تقدير الامر
اذ لو ذكرت كاسمها لمفعول له عند الجموع بل المفعول به غير
الصحيح خلافا لابن الحاجب لذلك وشرط نصبه ولو لم تقدر ايضا
لا يكون مفعولا له لعدم اشعار العلمية وجاز تقدير الامر لوجود
امر مدلول المفعول له مع امر مع مدلول على عامله وفاعلها
امر فاعل مدلولها واحدا في شيطان في الزمان والفاعل
وكونه فعلا كذا انما يفهم من الباعث وهذين الشيطان وانما
بقوله جاز الى جواز ذكر الامم مع الشيطان المذكورين ولكن لا يجوز
حذف الاعد هما معا فيقال انما يتكلم اليوم لوعدي بذلك امسك
لا كرامك وجه الاشتراط حصول مشابهة المصدر بهما فتعلق
الفعل

الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر اعرابه مثلا ما امر ما امر منصوب
فيه الفعل اير وقع في مدلوله الحدث من هذه مثل الحيشة فخرج نحو فضل الله
يوسر الحجة وشرطه لا بشرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكره
في المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت كان مفعولا به بواسطة الحرف وعند
غيره ولو لم تقدر ايضا لا يكون مفعولا به تفاقا ويقبل تقدير في الزمان
متعلق بهما كحين وزمان او وقتا كيو موشهلا ذال او حيز للفعل
وغيره محمول عليه ونسب في علم الاوه لا تحاد الحقيقة النوعية والمكان
بهما حملا على الزمان المبهم كتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت
لاختلافها ذاتا وصفة وغير الزمان المبهم لعدم الاصل في النصيب
لا يحمل عليه وهو امر المكان المبهم مسمى مدلوله بسبب امر خارج
عن مسماه فان تسمية الشيء بما مثلا بوقوعه اذ امره انسان
ارحون في شمل الجهات الستة عند دلل وسط بالسكون وازاء
وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار
والمسجد وهذا وكابد من استثناء جانب وما بعناه وداخل البيت
وخارج الدار وجوف البيت وسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها
لا ينصب على الظرفية كما نص عليه يسوسم وكذا لا بد من استثناء كل
مكان ليس فيه او في عامله معني الاستقرار الا ما امر مكانا موقتا كان
بعد دخلت وبعد ما امر فعله بسبع معناه امر معني دخلت
وهو سكت وتزلت مستثنى مفهوم الكاهر يعني لا يقبل المكان المعين
النصب بتقدير في الا ما بعد الح نحو دخلت الدار وسكنت البلد وتزلت
الحان والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اشع فيه جذب في
وجاز التعلق في المضمر في الفعل الذي نحو يوم الجمعة صحت وما

فعلم يتعدا في ثلاثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضمت زيدا واعطيت زيدا وهما
 ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا فاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول فيمكن
 كالتعدا في اربعة ولا اصل له وحذف عامله جواز اكبوم الجمعة لمن قال
 متى سرت ويجب عامل حذف عامل المفعول فيه كقولنا العامل على شريطة
 التفسير كالمفعول في على التفصيل السابق ويتقدم جواز اعلي عامله نحو يوم
 الجمعة سرت ويجب تقدم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه على عامله
 لو تضمن المفعول فيه المصدر نحو يوم ما ان يوم سرت واي يوم سرت
 قيل مع نايب الفاعل كنه وله وفيه واعتذر عن نصية عا
 هو ز بعض النجاة من اسناد الفعل الي كازم النصيب وتركمه نصيبا
 على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى قد تقطع بينكم على
 قراءة النصيب فيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الي
 المصدر ثابت مقطوع فوجب العمل عليه ههنا ونحو الآية الكريمة الذي
 فعل الفعل مع ما ان منصوص صاحب معولا قيل احترست عن نحو
 كل رجل وصيغته فالرفع فيه واجب وان قصد المصطبة لعدم
 العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بتقرينة المقسم كما اعترف
 به هذا القابل وتقييد المفعول يكون عاملا غير معنوي كما قرينة له
 بالوارو ولو كان عاملا لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على
 المفعولية مع نحو جئت انا وزيدا قيل المراد بالامكان الخاص بعين عدم
 الوجود والامتناع ونحو ضمت زيدا وعمري حيث فيه العطف فله يرد
 وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جواز مع النصيب لا مع غيره
 مطلقا فيكون عين الجواز ولو زاد معارض الاستفهام وان
 كان

كان عاملا معنى مستبطن اللفظ لا يجوز التجرد وامكن العطف لكانا
 عاما متقيدا بجائز الوجود وجب العطف لضعف العامل نحو
 من ليد وعمرو والا اير وان لم يمكن العطف في صورتين بالنصب
 على المفعولية مع واجب كجئت وزيدا مثال للعامل اللفظي مع
 عدم امكان العطف وبالمعنى مثلا للعامل المعنوي مع عدم
 امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول مع على عامله وان منفصلا
 اير يجوز كونه ضميل منفصله نحو حيث واياك لا متصلا لمنع
 الواو في عرف النجاة نكرة لان الغرض منها وهو تقييد
 الحديث المنسوب الي صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشواتي
 كيفية العامل كما انه عدل عن المشهور باختصار اربع احتياجه
 الي قيد الحيشية وفروج نحو جاء زيد والشمس طالعة الا ان يتكلف
 والتعريف كايتمه وفيه بحث اما اول فلان العامل في العامل
 فهو اللفظ والحال انما تورده كيفية مضمونة الذي هو الحديث
 اذ لا بد لعامله من الدلالة على الحديث واما ثانيا فلان فواتق
 صفة الفاعل والمفعول به والحديث انما هو صفة اخرى للفاعل واذا
 صفتي شيئا وشيين لا يكون كيفية الاخرى اذ كيفية الشيء
 صفة لا صفة موصوفة او اخر مثلا للمركب في جازية زيد راكبا
 صفة زيد كالجيش نعم للحال تدل على صفة الحديث ايضا وهو
 المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما
 ثالثا فلان تتقاضه بالمركب والنوع المنكرتين واعدام اشراط
 التاكيد فيها كما يدفع وان ظن انه سهو فالتعريف الصحيح
 نكرة توضيح كيفية حدث العامل التزاما فيندفع بالاول والا وبالاول
 الاخر ان اشتقا حال من فاعل تو صرح بتاويل المنكر او غيره

ضحي

خ

يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد
بحاز كنهنا بسا اطيبيته رطبا فانها حالان من فاعل اطيبي
مع وجودهما والعامل في رطبا اطيبي بالاتفاق وفي بسا ايضا
في الصريح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال الترتيب
فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل اطيبي عامل في رطبا
وباعتبار زياده اطيبي بسا كما قيل هذا زاد اطيبي
بسا على اطيبي رطبا وتقدم معولا التفضيل مع ضعفه في
العامل لانه اذا تعلق بشي واحد حالان باعتبار ان يلزم
ان يتركب منها متعلقة فالسبب متعلقه بالمفضل وهو هذا
باعتبار اصنام في اطيبي والمضمر بالنسبة الي المظهر كالعدم
فانتم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرتبية تعلقته
بالمفضل عليه وهو ضمير من فوجب ان يليه وتقع الحال
مصدرا سماعا ذاسماع او وقوع سماع كالتثنية ركنا
او راكنا ولا يجوز ان يقال التثنية ضمما مثله لعدم السماع
ولا تتقدم الحال العامل المعقور وذو الحال المحرور ينصبها
اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا ولكن لو كانت ظرفا
والمحرور داخل في الظرف وهذه العبارة لا تخ عن خلاها او لا
فلان الظان الاشتنا تعلق بها معا فيلزم جواز تقدم الحال
الظرف على المحرور ولم يذهب اليه احد وانما ذهب البعض
لجواز تقديمها مطلقا على المحرور بحرفي الجبر صرف خلاف الي
الحال بالنسبة الي الاول والي صاحبها بالنسبة الي الثاني فيكون مختار
المصر من ذهب البعض المذكور سهو فالا اشتنا مصروفا الي الاله
فحقه ان لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اراد بالمعنى في كل
جامد

جامد ضمن المشتق كما سمر الاشارة وغيره يلزم تقدم الحال
الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الحال في
تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منه يسوي مطلقا
وجوزر الاغتشش بشرط تقدم الجند على الحال نحو زيد فابها في
الدار والحال الظرف على العامل مثلا جوزر ابن الدهان وتقدم
الحال جواز اذا ما اير صاحب المرفوع او المنصوب بقريته سبن المحرور
واضاف ذالي الضير وتقدم وحكم بشذوذ ما وقع وهو اير
ذو الحال الفاعل او المفعول به او كل هما لفظا او معنى ويفرق ذر
الحال غالبا في غالب الازمان او الحال او تعريفها غالبا لانه
محكوم عليه في المعنى فالنحوين اصل فيه ويجب تقدم الحال على
صاحبها لو كان نكرة صرقة ليدل على الصفة في ذر الحال
المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طرد البنية فان خصت
بوصف او غلبت لزم تقدمه عليه لقربها من المعرفة وتكون
الحال جملة خبرية كما انشائية لانها بمنزلة الجرح صاحبها والاشياء
غيره ثابتة في نفسه فليكن تثبت لغيرها ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضيان شيئا بغيرها لزم وجودها
وهو الضمير او الواو مع الضمير وعدو وضعف وقوع الجملة حاكما مع الضمير
وحده لو كانت السمية او الواو او كليهما سويا كالمضارع المثبت لا يد
من تقديمه مع فاعله تكونه اشتنا من الجملة فانه اير المضارع المثبت
يقع حاكما بالضمير وحده كما يجوز دخول الواو عليه لمشا بهته ام
الفاعل المستغنى عن الواو ولزم الماضي المثبت الواو حاكما قد
فاعل لزم وقد تقدم قد وفي بعض المواضع والاولا او لولا استلزام
الثاني زياده وحقنا وجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيلد لغيره

كونه ماضيا او حال او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا
قيل مثلا جاز يدركها يفهم منه ان الركوب قد كان تقديرا
على المحي ببل بدم قد حذر تقديرا الى زمان المحي فيه ان الزمان
لا يلغى ببل بدم المقارن وقد حذر في عاملها ايرالمحال جواز
كقولك من يريد سفر اشدا مهديا ايرس ويجب حذف
عاملها في الحال الموكدة وهو التي لا تستقل من صاحبها مادام
موجودا غالبا والمتقلة تقابلها وهو قيد للعامل الموكدة
لو قرئت تلك الموكدة مضمون جملة اسمية احسنه عن
ما يوك مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله
تعالى ولا تغشوا في الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا
اير احق بنسخ الهمزة اير ابوتك لكن معنى تحققه وصرت من علي
يقين او يضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى اشتهر وبعض
النهاة خصص الموكدة بما يقر مضمون اسمية فيجب الحذف
في كالموكدة والاولى وانسب بالمعنى اللغوي ويقع الحال
الموكدة جملة اسمية كما يقع مفردا وفعلية ولا تصد تلك
الاسموية الموكدة بالواو بل بالضمير وحده اير تباط
الموكدة بصاحبها والواو يقتضي التوسط وكان الواو لا يدخل
بين الموكدة والموكدة تقولا هو الحق لا شك فيه وهذا كالاشتباه
بما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده
بياتين نكرة لعدم الاحتياج الي التعريف فخرج صفات
المبهمات كهذا الرجل بله تلو وعطف البيان لا يشترط
التعريف فيه ولو منع فقوله الوصف فان ابهام متبوع لعدم
الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم
فخرج

فخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل تنزل الابهام الوصف فخرج
المشترك نحو رايت عينا جارية فان ابهامها استعمالا نشأ
من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانها
ينزلان الابهام عن صفة صاحبها وكذا المفعول والنوع
مذكورة او مقدمة اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اير ما يزيل
الابهام عن ذات المذكورة يزيل عن مفرد ليس بجملة
ولا شبهها مقدار يعرف به قدر الشيء وهو خمسة غالبا
من العدد الي والمقيا سوي بيان للمقدار وسيا يتبين
باب الاعداد والكيل اير الكيل نحو قفينا ان برا والوزن
اير الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا
وقدر راحة سحابا والمقيا سوي ملاء الارض ذهبا
يفرد اير التمييز عن مقدار غير العدد لقصد به الجنسية
لا النوعية والعددية وقصد بها يستلزم كونه جنسا
وهو ما نشأ به اجزاء من ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير كالماء والتمر والزيت والسنن بخلاف نحو رجل
وفرس والا وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العدة
جنسا او غيرهما فيطبق التمييز ما قصد انقرا بها اللبس الي
منتهى هذه العبارة على قول ابن الحاجب فيفرد وان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره فان فيه تطويلا
وتعسفا من وجه عمل الانواع على ما فوقها الواحد جملة
شاملة للمراد مع تقابلها في الاستعمال وجعل الجمع شاملا
للشيئية وتقييد بخوان قصد ولو كان المراد المقدار بله بلسا
بالتقنين او بتقنين الشيئية والجمع وروى بان التمييز بعد تقنين الجمع

الواو بمعنى او ومثل نحو الاضربن اعمالا وحسنون وجوه كارح
بان التمييز بعد فنون الجمع انما يكون عن نسبة في شبه جملة وهذا
كقول الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نحو عشرين فانه يجوز ان يضافه
على قلة جازت الاضافة اير اضافة الى التمييز اضافة بيانية
لحصول الفرض مع التحقير وتركه والا فلا تكون مفهومة
السطر والمصدر من بقوله فلا يجوز اضافة المصناف لاقتضاها
وذا واللام لا ينصب التمييز وعن غيره عطف على عن
فرد مقدار وضع للمقدار كجاءت فضة ولجرح غير
المقدار اكثر استمالا لقصوره في الابهام عن المقدار
وما قيل لحصول الفرض يقتضي الكثرة في المقدار ايضا
والثاني ان ما ينزل الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة
اير عن ذات مقدرة في نسبة لان الابهام بالذات في النسبة
اليه وبواسطته في النسبة كتاب زيد نفسا اير طاب
يشي زيد بالاضافة نشاء ويجوز طيبه ابا اير طيبه
ابوة اشار بالمثلين اير ان النسبة اعم مما في الجملة
وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها
بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يكون التميز
عينها ومحمولا عليها كما يجب في المذكور بل يكفي اشتماله
على الجمول فظاهر عموم قولهم التمييز عن النسبة فاعل في
المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ابا منه
رفيه مبدا عنها فجعل الجمول لازما في القسمين فيلزم في صحة
عموم قولهم المذكور ان تجعل الفاعل في مثله كذلك وهذا
سواء كان مقلدا بينهم الابهام اذ الابهام في الشيء المذكور
فالوجه

فالوجه هو الاول ليس الا وما اير تمييز صلح كذية وهو ما انتصب
عنه ومعنى الا صلح كالحمل للمحل صلح لمتعلقة نحو ابا في طاب زيد
ابا فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوع والمعنى
نحو القرابين واستنكل بطاب زيد نفسا فانه عين ما انتصب
عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجب ابعضهم على جوازها فيه
ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلح عدم جواز الاضافة
الي ما انتصب عنه كاب مجلف نفس فانه يقال نفس زيد نفس
الصفة اشتتاما صلح فانها لذاتها فقط لا لمتعلقة لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اذ اقلت طاب زيد والذمان
الوالد هو زيد لا غير بخلاف الاسم نحو ابا ونظائره اير توافيق
الصفة صاحبها في الافراد وضديه والتذكير والتانيث وتعمير الصفة
المذكورة للحال نحو طاب زيد فارسا فمما يميز باعتبار اشتماله على
الفردية التي تنزل الابهام عن شيء منسوخ الى زيد وحال باعتبار
رئيسية صفة زيد عند الطيب فان دفع الاشكال بان اللفظ
الواحد لا يرفع الابهام عن ذات واحدة وصفته معا اذ ما فيه الابهام
هما هنا اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم
يرد على من جعل الذات المقدرة مبدا عنها ويمكن ان يجمع استحالة رفع
الواحد الابهامية عن واحد مستعمل بمثل هذا بساطة من رطب
وما اير تمييز لم يصلح لصاحبه اير لم يحمل عليه فله اير لمتعلقة فقط
نحو طاب زيد ابوع وعلما ودارا وازان اير ما صلح وما لم يصلح فيها
في الافراد والمطابقة كما اير تمييز ذكر يعني المميز عن ذات
مذكور اير يفرق كل منهما ان النسبة والا فيطابق ولو اكتفى بذكر
الاول في الاول والا في الثاني لان اخص واظهر ولا يتقدم على غاملة مطلقا

لضعف الجامد وكونه فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم
والتمازي والمبرد يحون من ان تقدم التمييز على عامل الفعل وشبهه
لما وارتشركا يجب ان يكون حكمه كل واحد
ما يطلن عليه لفظ في عرف النحاة متصل ابر صادق عليه مفهوم
وهو اسم ما علم دخوله في المشتبه منه باعتبار المفهوم المراد
دخول باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في الحكم فخرج المتفصل
والصفة بباب بنوع الافلا تناقض ومنفصل المتصل وصدق
المتضاد بن علي واحد نوعي في حالة واحدة جازم كما يقال الانثى
فقير وغني وعالم وجاهل انما المتجمل على الواحد الشخص وهو
ما بعد اير باب الا وعلم عدمه اير عدم دخول مدلوله في المشتبه
منه باعتبار المفهوم كما في القوم الاحرار المراد كما في القوم الا
زيدا مشرا الى جماعه خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في
هذا القسم بالقرينة كالاشارة في الحكم بباب الازد المتصل
كلها بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين والا اير وان لم يعلم
دخول ما بعد باب الا فيما قبله وعدم دخوله بل يكون على الاحتمال
ولم تنس بدخول المشتبه في المشتبه منه لتقابل الصفة والاشتراك
الا ان يراد للقوم على طريق الاستخدام فصفة اير بباب الا
صفة فان كان الا فمعنى غير لتعذر الاشتراك بقيه وقد اصاب
المصرح مخالفة ابن الحاجب في التعميم من وجهين عدم اختصاص
الصفة بالا وتبعية الجمع المنكر والغير المحصور والاولا في اما الثاني
فمدار الحكم على الصفة فتعذر الاشتراك كما عرفت ابن الحاجب
والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جازي رجالان الا زيدا وفي الجمع المعرف
كما جاء في رجال الا زيدا لم يوجد قرينة العهد والاشفاق فلا

يعلم

يعلم الدخول وعدمه فتعذر الاشتراك على ما صرح به الا زيدا
واما الكوفي في المحصور كما جازي مائة رجل الا زيدا وقد لا يعذر في
الجمع المنكر والغير المحصور كما جاء في رجال الا رجلا او حمارا وقد
يحذف المشتبه كما في القوم ليس الا اير ليس الجاهل في الا زيدا
وينصب المشتبه وجوبا لو كان مقدا على المشتبه منه
لتعذر البدل لا متناع تقدم على متبوع او منقطعاً عند الجازمين
قيل لا ينص في الا بدلا للفظ وهو لا يتبع في الكلام الفصي
ورد بان القوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة ويعتبر
بعضهم بقوله وهو كما يصدر الا بطريق السهو والفتنة والمشتبه
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفظانة غير مفيد لان الحصين
هم وبدلا للفظ قد يتبع قصد في كلام الفصحاء تلكت لطيفة
بينما الشريفي في حواشي المطول وقيل جازا لا بدال في جازي القوم
الاحرار كان اما بتكرار العامل الموحب اير جازي حمار فيفيد
المعنى واما بتكرار المنفي اير ما جاء في حمار فيلزم من الغلط في العالم
والمعول معا وكذا في المنفي نحو ما جاء في القوم الاحرار ولا يخفى
عليك ان اللفظ اصلا في المشتبه منه في المنقطع ولو سلم فما ذكرنا
يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو هم كيف فح يلزم تقاير البدل
والمبطل منه تقيا واشتراكا فالوجه عندنا ان الاية المنقطع بمعنى
لكن فيعمل عمل الاثر اير انهم اختلفوا في عماد المتصل انه الفعل او
معناه او الا والتفق المناخرون في المنقطع ان عامل الا و غيره
محدود في الاغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعاً
او اللقوي بطريق الاستخدام لفته تميم على البدلية ان كان البدل
منه مرفوعا وقد عرفت ان مجرد الا محصور بالقوم الاحرار ودمهم



يجوزون البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاء في القوم
الاحرار ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى يا
عاصم اليوم من امر الله الا انه من رحم ربي فخصر المثل في
في كل من المنصوب جهة التخصيص والابهام او واقعا بعد ليس
ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وخلا لكونه جارا او
مفعولا به والمستثنى يعم ايضا ويلزم اضرارا اسمها ما في باب
الاستثناء والمرجع فاعل المذكور ان ليس او لا يكون للجاء في مثلا
في الاوسطين مصدرية وخلا في الاصل كما لم يتغير بين فخص
معني جاوز ولا حذف في واو اصل الفعل والتميم هذا التضمين او
الحذف في باب الاستثناء لكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا
التي هي اسم الباء وفاعلها كما سمع في الجملة حاله ولم يظفر قد مع
الاخيرين لكون اسمها بالايون ولا المصدر بالفاعل يجوز
فيه تقدير زمان وقد يحجر بها ابي بعد او خلا على انهما
حرفا جارا او واقعا في موجب ابي مثبت كافي ولا نهى ولا
ستفهام ذكر فيه المستثنى منه كما في القوم الا لا يزيدا فلو كان
المستثنى في غير ابي للموجب مع ابي مع ذكر المستثنى منه فالبدل
اول من النصب على الاستثناء نحو قوله تعالى ما نعلم الا قليل
لان المستثنى في فضلة قطعا بخلاف البدل ولو تغذر البدل عن
لفظ المستثنى منه او محله القريب جيب من اعلى محله ابي للمبدل منه
كلا احد فيهما ابي في الدار الا لا يزيدا فانه تغذر الا بدين محله قريب
لا حد وهو النصب بلا لا تتفاضل النفي الذي محله لا محله بالا
فا بدل من محله البعيد الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدمه
ابي للمستثنى منه يعبر المستثنى بالمرابيه ابي للمستثنى منه فاذا
كرر



كرر ينصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا
حكم ما فرق الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتأكيد مع
ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه واما لغير التأكيد وكلام
المؤمن فيه مع امان يمكنه استغنا كلتا الين منلوع او لا وكل منهما
اما في العدد او لا فالاقسام اربعة مثال الاول في الموصولة على
عشر الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الاثنين الا واحد فكل واحد منفي منصوب كانه في موجب وكل شفع
مثبت جائز فيه الوجهان كانه في غير موجب فيلزم بالاقرار
خمس كانه في جنة التسعة من العشرة فتبقى واحد وادخلت
مع ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت
معهما ستة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلاثة وادخلت
معها اربعة صارت تسعة واخرجت منها ثلاثة بقي اربعة وادخلت
معها اثنين صارت ستة واخرجت منها واحد بقي خمسة وفي غير
الموجب خمسة وفي غير الموصولة على عشرة الا تسعة لانه فكل واحد
مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا
فالتجميع مما سبق هذا هو القياس الا ان الفقه قالوا اذا قلت ما له
على عشرة الا تسعة لم تكن مفرا بشي لان المعنى ما له على عشرة
مستثنى منها تسعة بالنصب ابي ما له على واحد فان قلت الا تسعة
بالرفع يلزم تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة ووجهه ان في الكلام
هو الاثنان والنفي طار عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء
راجعا الى مثبت كما تقدمت له على عشرة الا تسعة وبصير مما صله ان
له عليك واحدا دخلت النفي كان المعنى ليس على واحد فلا يلزم
شئ وما اذا رفعت تسعة فله يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى

الاثبات والنفي داخل في الكلام بعد نوجب الحكم على الابدال
النفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المكين
الاقر شيا الاها شيا الاعقيل فقد جاء كمن المكين
قريب مع جميع بني كاتم الاعقيل وفي غير الموجب جاء المكين
الاقر شيا الاها شيا الاعقيل فقد جاء من المكين مع عقيل جمع
قريب الاها شيا وحكمها في المعنى والاعراب حكم الاول موجبها
كوجبها وغيره ومثال الثالث له على عشرة الاثلاثه الاربعه
فيجب نصب الاول ويجوز الوجهان في الاخير والاستثنا ان من
المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثه وفي الرابع ان كان
المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثنا مغزا وقد تقدمت المكررات
على المستثنى منه فالجمع منصوب على الاستثنا نحو ما جاء في الازيد
الاعمر الا خالدا احدا لا يمكن الابدال وان تاخرت نفي
احد المشتقات جواز الوجهين والباقي واجب النصب لان
المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه مرة اخرى نحو
ما جاء في احد الازيد الاعمر الا خالدا ابكرا وان تقطعا
فالمقدم النصب على الاستثنا واحدا المتأخرات جازر الوجهين
وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاء في الازيد الا
عمر احدا ابكرا الا خالدا وان كان مغزا شغل العالم بواحد
ونصب ما سواه نحو ما جاء في الازيد الاعمر الا خالدا وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجر 2 ثان المستثنى
الا النصب والاول استغناء العالم نحو ما اكل احدا الا الخبز
الازيد لان النفي قد انتقص بالافضل استثناء موجود والمعنى كالأحد
اكل الخبز الازيد فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثنى منه للمستثنى

الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احدا الا الخبز
الازيد او في الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجد لا يفرغ
كما يحى نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيد والنصب واجب
اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه من غير موجب يستقص
الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد فظهر وجوب نصب
واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه فيه اي
في الموجب لو نفي الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العوم نحو عرك الفكر الاستغناء عند الاكل الاتساع وعدم الافا
د في غير الموجب نحو ما يملك الازيد نادر فالحكم بجواز التفرغ فيه
الفالب والافادة في الموجب نادر فالحكم بعده على الفالب ايضا
ويجوز المستثنى بسورة بالقصر وبكسر السين وضبطا وسواء
بالمدم فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما ايز سورة وسواء
ظرفان منصوبان ابدا لانها في الاصل بمعنى مكان ثم استعير
المعنى البديل ثم الاستثنا وعند الكوفيين يجوز رجوعها عن الظرفية
والصرف فيهما رفعاً وجرأ ونصبا وحاشا عطف على سبيل لانه حرف
جر في الاكثر وقد نصب على المفعولية به اربحاشا على انه فعل متقد
فاعله ضمير ومعناها تنزيه المستثنى مما نسب اليه المستثنى منه نحو
ضرت القوم عمر احدا شازيد ايز نزلهم عن ضرب عمر وركب سيمتا
عطف على سورة ايضا لاضافة سين اليه وما زائدة او الى ما ذكره
غير موصوفه والاسم بعدها بدل منها والسين بمعنى المتشابهة للنفي الخمس
وضربا محذوف والواو والداخلة عليها في بعض المواضع اعترض صنية
فمعنى جاء في القوم وما يسا زيد وما مثل زيد موجود القوم الذين جاوا
ار يقر اخصر لا شد خلاصا في الجي وجاء الرضع فبما بعد الاسما

وهو اقل من الجعل ان خسر محذوف وما بمعني الذم او نكرت موصوفة
 بمحالة ائمة وقد نصب كما بعد ما علم ان ما نكرت موصوفة واعني
 مقدر وغير عطف على سور ايضا وهو ان غير صفة في اصل
 صنعه لدرالته على ذات مبهنة باعتبار معني معين هو المغايرة
 ويعرب غير مية اير في الاستنادون الصفة اذ هو مع باعرا موصوف
 كما علم اير المستثنى بالاعلى التفضيل من وجوب نصبه لو مقدا او
 منقطعا باعتبار المضاف اليه او في موجباتهم وجواز الوجهين مع
 ادوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوالم في المفعول
 اشتغال اعراب المستثنى اليه لما اخرج
 اير لافعال الناقصة وهذه احسن من عبارة الكافية المسند
 اير اللفظ الذي اسند اليه عايد الي الباب لوجوده في ضمن
 المسند بالذات والحقيقة فخرج نحو يضرب بدون فاعله وقايم في
 كان زيد يضرب والوجه قايم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية
 وهو اير خبر باب كالحجز اير خبر المتبدي في اقسامه واحكامه وشرائط
 المذكورة وجواز تقديم معرفة شرط وجود الاعراب اللغوية
 احد المعمولين وهو قرينة ههنا لاختلاف اعرابها بخلاف خبر
 المتبدي لا اتحاد اعرابها فلا بد في الجواز هناك من قرينة اخرى فان
 مخالفة بين الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستشاد في خبر المتبدي
 مخالفتها في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويجذف عاملا
 جواز والوجه ان يتولا ويجذف كان كاستناع حذف غيره كان
 خبرا خبرية اير في مثل هذا الكلام في محي اسم بعد ان ثم فاشم اسم
 وجوه نصب الاء ورفع الثاني ان كان عمل خبرا في اه خرو هذا
 اقرب لعل الحذف دون المعنى وعلم ان كان في عمله خبرا كان جوازه
 خبرا

كان

خيرا وهذا اضعف لصدي علي الاول ونصبهما ورفعهما
 نغهما من الاولين وجربهما بتقدير حرف الجر ليس نغيا سر
 ويجب حذف كان كما او اما انت بتفتح الهنزة او كسرهما اير ان كنت
 تسيب للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان اختصارا
 فانقلب المتصل متفصلا وزيدت ما عوضا عن كان فادغم واصل
 المكسور بلا لام فعلم به ما مر
 عايدا الي الباب المسند اليه نايب الفاعل فلا يرد نحو ابوه في ان
 زيد ابوه قايم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان
 بخلاف المتبدي الا للضرورة الشعرية ولا بد من استثناء ضمير
 الشأن فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح
 الترتيب صفة للجنس غير التفسير لقلة النصب في اسم لا يخله في ما
 سبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب فله يرد نحو ابون
 في لا غلام رجال ابون قايم بليها يتبع بعدها فاصلة تكملة مضافا
 او شبهها به نحو لا عشرين درهما لك احوال عن الغني المحرر فلو كان
 مطلقا المسند اليه بعدها لوجوده في ضمن المتعبد مفردا غير مضاف
 ولا مشبه به مع وجود الاولين يذم اشتغال على علامة نصبه لتعنته
 معني الاستيفاقية لكونه جوابا له من خبر نحو رجل ولا غلامين
 لك ولا سلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان للسند
 بعدها مفصولا عطف او معرفة او معرفة متصلة وان كان كل واحد
 منهما مفردا ان للوصل رفع وكرر وجوبا لطابق السؤال والمراد
 بالكلية النوع كالتخصيص فيحصل ستة صور اربعة في المفصول
 واثنان في المعرفة وترى نحو قضية ولا ابا حسن لاقدمت مما تقدم
 وكثر حذف اير المسند اليه بعدها في مثل لا عليك اير بل من المراد فيما

وجد الخبر كما ان حذف الخبر شرط بوجود الاسم ليدل على الاحتمال
 وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مع تكرير لا تكسر تين مفرد بين
 متصلين وجوه فتحمل على الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير
 خبر الاول ونصب الثاني عطف على لفظ الا ان متونا لا عمل به ورفع
 عطفا على ولا زائدة فيما بينهما ورفعها بالابتداء ليطابق السؤال ورفع
 الا ان على ان لا بمعنى ليس والفاء العمل للتكرير ولا تغيير اللفظ في الدلالة
 على كناية شيئا عملا بخلاف الجار الداخل عليه نحو اذ يتبين بلا جرم وتفيد
 المذكور في الاستفهام حقيقة نحو ارجل في الدار والتميم نحو لا ما لا ينسب حين
 لا يري ما والعرض نحو لا تنزل عند من رعت المبيت من اسم
 مفردا يلية حالان من ضمير بيني للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد
 وينصب على لفظه او عمله التزوير نحو لا جازظن وظرفان في الدار والا
 اير وان يوجد احد الشرط فلا عمل به رفعها نصبا لا زوم لعدم الالتحاق
 ويعطف على لفظه عايدا الى المبتدئ اير بالنصب وعمله اير بالرفع ولا
 يجوز البناء مكان الفصل بالعاطف ولا بد من تعيين المعطوف بالتكرير
 اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا يعمل فيه وبعد التكرير للمعلم حال
 من نحو لا حول ولا قوة والبراق في التراب اير غير النعت والمعطوف كتنوع
 المناد فيبينه البدر اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز
 الرفع والنصب في عطف الياء وجازا احواله بلا فصل بينهما ولو فصل
 نحو لا افع في الدار لكر لم يجر اثبات الالف وكذا غلامه لا فية اير
 يجوز احواله وكذا غلامه لا فية للتشبيه بالمصناف لمشاركة الاول
 في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء على الاصل نحو لا افع لا غلامه
 لها المشبهتين بليس المسند اليها فخرج بضم في
 ما زيد بضم اير ولا يعمل في تيمم ويظهر عملها بتقدير اير الج على

اسمها وزيادة ان بعد ما الضعف عملها وانتفاض النفي كما قد يتق
 العلة في مشابهة ليس ولو عطف على خبرها بموجب بكر للجيم على
 عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع العطف حملا على محله
 الخبر اعلانه خبر متبدا بخبرين ولا ينصب لا تتقاض التوقيف الا اير
 وان لم يعطف بموجب بل بغير نصب حملا على لفظه او خبره على
 تقويم تقدر من الباء في الخبر ويجوز ايضا بتقدير المستند فقط
 موقوف او متبدا ما بعده او محذوف او ضمير
 المصنف اليه في الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه اير مدلوله
 بالجار المقدر اخترا عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف والا
 وههنا ابحاث الاول ان الجبر وان كاختصاصا تشمل الاصل
 مدخول الجار الاصل والاصناف المعنوية والمخون مدخول
 الجار الزايد واللفظية فكما استوفى قسامها يتبين ان يستوفى
 قسامها وقد ترك المصنف كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني
 والثاني ان المعقول والمنقول عن النخاه ان لا تقدر مع اللفظية
 وتصريح ابن الحبيب بمطلق التقدير تقوية للعمل في خصوصيات
 زيد ومن البيانية في حسن الوجه فاسد استلزامه جواز
 نحو انصار زيد بالاتفاق فله يتنازلها المشهور وغيره كما
 لا يتنازل الجبر والحرف الزايد كذا ذكره الشافعي فكيف تقسم
 الاصناف اليها والثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة
 الجمع كما سيما في الوجه الثاني والتفسير بالمفرد كما ضحى بالجمعية
 بالدم والتقوية بمسئلة اليمن ليس مفده ههنا اذ ليس معنى
 الاضحية الا بطلان اعتبار التقدير اصطلاحا حتى يجوز ان يقال
 جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلانه فيمنس اليه ويكون

يصار

بمعنى كل الافراد في ان يعتقد كل فرد كان ليس معه غيره بما
يتكلمون ان يقال بلالم يكتم احكام المحرور بالحرف اكتفى بذكره
اخر الكتاب ولما اكثر لي بالاضافة بالحرف الاصل لم يرضوا بن
الحاجب تركه راسا فغير المشهور ولما اتفق القيدان في الجواز
مع صحة الحوالة تركه ولما اتفق احدهما فقط في اللفظية مع عدم
صحة الحوالة ذكرهما على وجه يشعر بالخطاب ونسبهما عن المعنى
بان ارجاعا عن تقريبها واذ خلا في تقسيمها بان ارجاعا من عمل
طريق الاستخدام الي ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم الجواز
على ما بينهم من كلام الشريخ ارجع بطريق عموم المشترك على راجع
الضعيف لكثرة الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر
الي افراد المذكور اذ الي التقدير والحذف حوالة واكتفاء ايجازا فتأمل
وشروط ابر الاضافة مطلقا كون المضاف مجازيا باعتبار الاول
والا لزم تقدم الشيء على شرط بلا تنوين ولو كان مقدرا
بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو حكم رجل ورجوع
بيد الله وما عطف على تنوين يقوم مقامه ابر التنوين وهو
نون التثنية وجمع بها ابر تسيب الاضافة متعلق بكون قد والله
لا تضاف لانها سابقة على الاضافة في التلاظ والنظر سبقا
في الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة ويبغى ان يزيد
ارجحوا على ما جاز مع انه لا يفيد في ذلك الجائز من نحو ضار
على قول الحسن الوجه الا ان يحتم ما يقوم غير النون نين
وايضا لما فرض وقد التنوين من المجرى وغير المنصرف ايضا
وقوله للتنوين لكن علمه التمكن وكما تمكن في بناء علي ان
فرض المجال جاز في المانع من فرضه ذرا اللهم اللهم الا ان
يعمم

بعمم التنوين ويخصصا للفرض بالوقوع وبالنوع والاولى حذوها
والشرط لا يكتفى بوجوده بشرط بل لا بد من المتضمن وهو ههنا
تحصيل ما يدق في اضافة نحو القدم فلن تغضو وتكفي ابر ما يطلق
عليه لفظ الاضافة لفظية قدما لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الي
اسم المقصود من الكلام و ابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة
الي المتكلم المحذو له ظاهرا وشره ومقصود منه بالذات لو كان المضاف
صفة اسم فاعلا او مفعولا او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد
مضاف الي معموله فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف
في اللفظ فقط تفيد هذه الاضافة اسميت بواو المعنى
على ما كان قبل الاضافة ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما
التخصيص في نحو ضار زيد اذ رجوع اصل قبل الاضافة بالمعوية
والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بين الله ونابيه
والضرب نحو الحسن الوجه واللحم اخف منه بخارجا ووصفا والا
ستار حكمي فتوصف النكحة بواو الصفة المضافة الي معموله
ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وتصح نحو الضار بازيد وكذا
نحو الضار بواو زيد لخصوص التخفيف بحذف النون دون الضار
بمعنى لم يصح المفرد المعرف باللحم المضاف باللحم لعدم التحقفاذ
سقوط التنوين باللحم السابق الا لو كان المضاف الي ضمير
متصلا بخطا ضار بواو قيل عملا على ضار بواو الذي حذف تنوينه
لا اتصال الضمير بالاضافة اذ لا يتصل بالتنوين مع الاتصال
فاشكاله في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخله
الضار زيد مع ضار زيد و مع ضار بواو في اذ يلزم وجود الضمير
بله شرطه لا تقتضي وقيل اصله بواو ضار بواو بالتنوين

فلما اضيف حذف التنوين واتصل الضمير لا تشاء المانع ثم حمل الضارة
عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لا بدية اللفظية وجود الاستعمال بلا
اصنافه لكونه في تقدير الاتصال فكالم يوجد ضارة كالتنوين
لم يوجد ضارة اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال
اصل الضارة بك الضارة اياك وايضا اتحاد الجزئين لا يكون في الحمل
والاجاز الضارة زيد وقيل ضم نحو الضارة بك منصوب فور وحذف
التنوين في الضارة بك والضارة بك واجب بان التنوين بمنزلة
التنوين يوزن بالاتصال ما بعد ما قبله فلا يجمع الموزن
بالاتصال فيه انه متقوض نحو يستقر تنكر واصله بانه ليس
بمنزلة التنوين من كل وجه الا ترى انه يجمع مع اللام ويثبت في
الوقف والاقرب ان نحو ضارة بك مضاف والتنوين محذوف
لاجل الاتصال والاصناف معا كما في نحو منكر وكله كونه في
تقدير انفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاصناف ووجه
الشرط العمل ونحو ضارة بك وضارة بك مجرور بحال باللام مضاف
والنون محذوف لاجل الاصناف ونحو الضارة بك ليس بمضاف
لعدم التحقيق بل هو مثل الضارة زيد فتقدير وذا اللام نحو
الضارة الرجل حمل على الحسن الوصل لا شئت كما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام ومضافا اليه اريا الذي
اللام نحو الضارة ذر الما فانته حكم ذر اللام وكذا المضاف الى
ضمير نحو الضارة الرجل علمه والا اريد ان لم يكن المضاف
صفة مضافة الى معرفة بان لا يكون صفة نحو علم زيد او يكون
صفة نحو علم زيد او يكون صفة غير مضافة الى معرفة نحو صانع
مخو خالق السموات فالاصناف معنوية مفيدة شيئا في المعنى دون
اللفظ

اللفظ فقط بشرط ايراد الاصناف المعنوية تنكير المضاف
ليلا يحصل الحاصل او المحال فان كان ذ اللام حذف كما
وان علمنا نكر بان يجعل واحدا من معنى بذل اللام نحو زيد نام
في زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتقدير التنكير
وتقدير المعنوية تقدير هي اير المضاف تا المضاف اليه المعرفة
لان وضع المعنوية المضاف في ما امكنت وذات المعرفة
دون النكرة ثم يستعمل في الاستفراق وغيره كاللام بعينه
مثلا اذ قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد
ومسوق اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا
قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مضافا اليه
معهودا بينك وبين مخاطبك اياك لانه اكر غلاما له او
اشهرا او معلوما مخاطبك دون غير فيكون معرفة
هذا اصل وضعه ثم يستعمل بدون اشارة وعهد كالاول
فيكون كالنكرة كقولهم لقد امر على الليم يسبي الامثال
وغيره شبهها نحو نظير شبه وسور هكذا في ما عندنا من نسخ
والظاهر الامثال وغيره لكونه مستقاه عن ضمير تعويضي ويمكن
ان يجعل مثل ما لم يشتهر طرف المفهوم الا ان يشاء ايركا يفيد
الاصناف المعنوية كتعريف مثل الخمدية عدم اشتراط ايركل
منها بماثلة المضاف اليه في شير من الاشياء او مغايرة فانها
اشتهر يعرف قيل في وجه الال والتو علم في الالبهام في ان
التعريف للعهد كما سبق فله يضره التو علم كيق او نحو خالق الله
ومقدره ومعلومه اكثر ارباهما منكم مع افادة التعريف بالاتفاق
وقيل لكونها تاو بل المائل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا

انه محدثه التعريف بالاشتراك الا ان يقال به يتبين الذات فله يمكن
تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاشتراك دليل العهد فيكون
الاضافة على اصلها فيتعرف من كل وجه وبعدهم ينهدم العهد
فيكون معرفة اصلا ولكن استعمالا فيجوز ان يعامل معاملتها
فيه انا لا نسلم الانهدام والسند سبق وانه يتوقف على وجود
معاملة المعرفة بلا اشتراك كما وجد في ذم اللام كما سبق وان
هذا وتفيد المعنوية تخصيصه امر المضاف بالمضاف اليه التكرار
فيلان التخصيص لتقليل الشك وكما شكر ان الغلام قيل الاضافة
الي رجل كان مشككا بين غلام وامراه فلما اضيف الي رجل
ض غلام امراه وقلت الشك فيهما ان التخصيص لم يحصل من
الاضافة بل بالاشتراك الي المضاف اليه بحرف الجر محصورا بعينه
غلام لرجل وبالجملة الفرق بين غلام زيد وعلام لزيد في المعنى
فحق ان يسمى معنوية فلا يظفر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بلها كضارة زيد وضارة زيد في حصول الفايده
اللفظية دون المعنوية مما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
وتقدر من البيان في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما على
على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه
التقديرات كما بدت في قرينة عليها والا يريد ان لم يصح كل
منها على الاخر فكل اللام مقدم او فيقدر اللام نحو غلام زيد
وضرة اليم وعلم النقة تالوا لا يلزم في تقدم اللام صحة التصريح
بها بل يكفي اعادة الاقتصار بالذم معلوم لولا اللام فتتوخ عليه
تقدم اللام نحو ضرة اليم دون في محاذها ليه ابن الحاجب وعدم
الاصحاح الي التكاليف البعيدة نحو كل رجل وشجر الاراك في ان التقدير
غير

غير اذ لازم الاول صحة التصريح والثاني عدمها ولذا لم يبين الفروق
المعينة والمفعولة ولواريد التضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن
تبعه واعتدروا عن عدم البناء ما بان التضمن مجوز البناء في الاعم
الاغلب اربان المضاف اليه بمنزلة التنوين الذي لا تجامع البناء وكله
ضعيف لا تقتض غلام رجل لصحة التصريح ولو منع اللزوم ان
لزم بيان فراقه لاختلاف حكمهما فالوجه عند صحة اللزومين
وان التقدير ههنا محقق بمعناه وان المراد بصحة التصريح بحسب
الوضع فلا يصح عدم صحة الاستعمال الا ان الفرقان اللزومين
لا تبني مع عدمه صحة التصريح في الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل
واذا بانه يحق فيه تصريح الحرف بحسب الوضع وعلى نحو ابن دميترية لا
يصح فيه حفظ القاعدة لهم واستدلوا من الاثر واعلم ان ابن
الحاجب قدم بيان تقدير الحرف ثم الفايده واخر الشرط نظرا
الي ان الكلام في المحررات فينا سبب المبادرة الي بيان الجار
الحقيقي وان المقصود اهم بالذكر وعكس المصنف نظرا الي وجود
اولا و الي المقصود الا هم الا تقع ثانيا وهو اعادة التعريف والتخصيص
واما تقدير الحرف الجار فلا يصح معنى التخصيص والجر فنظر المصنف
ادق وبالقبول احد وكما يضاف صفة الي موصوفها وكما يضاف ذكر
بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الي الصفة والمحل بس هو الوصف
المذكر والعكس تصور والنفى وقوعه فله تناقض والمراد مع ابتداء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من صيغ التركيب الوصفي والا
صافي معنى فلا يقوم احدهما مقام الاخر فلهذا للكوفيين غير ترتيب
الكافية ترتيبا وتكميلا واحتراسا عن كون الثانية كالحشو وهذا
اولي بالرعاية من تقديم الاعم بالنفي الذي راعاه ابن الحاجب

00

ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والمخصوص مترادفين او متساويين
 لعدم الغايبة واول نحو اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب اخلاق
 بالوصف بان حذف الموصوف وصارت الصفة كالاسم فالنسر فاما
 صيف للثياب من حيث انه موصوف ومجد للجامع في المسجد الجامع
 بالوصف بان تقديره مسجد الوقت للجامع وقيل رقة في المثليين
 لكونها اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ وبان
 ينكر الاول بان اتفاق الاشتراك فيكون ككسب الاراكة وفي مثل هذا
 يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز
 اضافة المضاف مرة اخرى كما يجوز تقديم المضاف اليه علي
 ولا التصل بينهما بشي الا بالظرف الحقيقي والمجازي والمجرد للضرورة
 الشعر كقوله لله در اليوم من لا مة والمحق في هذا ما قال ابن هشام
 في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جازية في السعة
 اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر رحمه الله
 زين للمشركين قتل اركادهم شركا بهم او ظرفه كقوله بعضهم ترك
 تشكر وهو كاسي في رداها واطراف الصفة الى مفعولها الاول والثاني
 صدر الثاني كقراءة بعضهم فلا تخبن لله مخلف وعده رسله او
 ظرفه كقوله صلح الله عليه ولم يهلا انتم تاركو في صاحبين وكون الفاعل
 فما كهدا غلام والله زيد واربعه تختص بالشعر الفصل بعمول
 لفظ غير المضاف وبناعله وبنعته وبالندوة ويجذف نحو المضاف
 اليه ويبين المضاف كما في الغايات وقد تترك على حاله بغير التنوين
 وهذ في الغالب اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثله ذلك
 المحذوف خذ نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم
 فلا خون عليهم ارفل خون من يباعدا كما يتبع على اعرابه ويرد قول
 ع

نحو قوله تعالى وكله ضربا له الامثال والمضاف ويعرب اير المضاف اليه
 باعرام اير المضاف وقد تترك على اعرابه كقراءة بعضهم
 والله يريد الاخرة بل لم عند عدم اللبس ظرفي محذوف فان
 التا التبر فلا يحذفان في السعة ويجذف بمجموعهما
 اير المضاف والمضاف كما يقال هو من فرسخان اير
 تعداد مسافة فرسخين ويكسر المضاف الصريح يعنى باليس
 في اخره حرف علة والمحقق به يعنى ما اخره حرف علة تسكنت
 ما قبلها باضنا فتقوا الي ابياء ضمير المتكلم وهو اير ايا مفتوح
 او ساكنة ويثبت الالف ان كانت في اخر المضاف الى ابياء
 وقبيلة تغلب الالف يا وترغم الالف الشبيهة فيشبه وتزعم ايا
 والواو بعد قلبها ياء فيط اير في ايا المتكلم وينفتح ياء المتكلم ولا
 تسكن للسالكين نحو قايض ومسلمي ومسلمي ومصطفى الاسم
 التابع اذا بحث فيه فلا يدخل في المحدود فعلا وحرف مؤكدا
 وحملته كما محالها من الاعراب تاكيدا وعطف او بدلا او بيان
 والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف بمسئور الاقرب
 ان يقال ذكرها فيما استطاد اير ايجازا وتلخيصا للنايين
 لفظ تبع سابق في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية التخاذل
 في النوع مع كون الاصح كاجل السابق وقوم فله يرد نحو
 الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الجايز
 وطما اشمل عبارة الكافية بعل وجود الخلل ذكر الجمع وكل التميز
 للافراد والتعريف للماهية وثان غير شاملا لثالث فصاعدا
 الا بتاويله وابعار سابقة المحتاج الى حذف المضاف واردة
 النوع وعدم المنع غيرهما فله يتقدم التابع الا العطف بالجز

محدول

للضرة الشعرية كقولك عليك ورحمة الله السلام وهو اي
ثابت فيه اي المتبوع المذكور التزما
يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتا
كيد في نحو جاء في القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول
وزيادة مطلقا لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية
مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية
موادها فاستاذ ان ليس لغير العطف من التوليع مع متبوعاتها هيئة
مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيننا
نظرا الى اختلاف المعاني وان اتخذ اللفظ والهيئة التركيبية وكذا
للاضطرار عن الحال كما قيل ايضا نحو وجهها لذكر التابع فالوجه على
ما ذكره الرضوي ان يقول لود على ذات ومعنى غير الشمولية
نعم لو اريد الدلالة التفضيلية او جعل على صلة الاستعمال وصلة
الدلالة محذوفة وما عباره معني مخصوصا بافراد المتبوع
لاستقام لكنه خلاف المتبادر وتبعه ايرتبع الدال على ما
فيه متبوع في التعريف والتكثير والافراد والشيء والجمع والتذكير
والتأنيث ولا وجه لاستثنا ما يستور فيه المذكور لا يشترط
بينهما فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب حذر عن التكرار
وذكر الواو في الجميع لا رادة النوع من الجانبين ولو اريد الافراد
منه لذكر او الاثنيتين وقدم التبعية على القايدة لتقدم اللفظ على
المعني والايجاز على ان ذكر القايدة استطراد من جهة
المعاني لم تراقها لم تذكر في غير النعت فحق ان تذكر في مثل
هذا المختص فضلا عن التقدم اذ في معلقه لما كان دلالة
النعت السببي على معني المتبوع الزاما مثلا اذ قيل جاء
رجل

57
رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن على حسن موجود في
غلامه بالالتزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم
يرضوا المحر كما ضبط ابن الحاجب فزاد وتبع الدال على
في متعلق المتبوع اياه في الاولين اير التنوين والتكثير وكان
كالنقل المسند الى الظ في الباقي مفرا دايما مذكرا الا ان
يكون فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب تانيثه او غير
حقيقي او منفصلا فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد
الفاعل في تركه بحسب اللفظ وغيره موازنة ومناكبة له حتى
اذا خرج عن الموازنة بالتكثير مثلا ولم يكن مشتقا جازما
المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود غلما
واسود انصاه واساعره اعوانه فظهر الخلل في اللفظ
فوجب ان تزداد بعد الباقي ان موازنا له والافعال لوجهان
يخصص النعت متبوعه اير بتقليل اشتراكه في التكثير نحو
رجل عالم او يوضح نحو الظايرن ويا شئ لمجدنا ان الله
الكرم والجرم والدم نحو الشيطان الرجيم والجرم التاكيد نحو قوله
تعالى الهيبين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يحى للترجم
نحو زيد الفقير وللشوق كالجسم الطويل العميق ولما تسمى
كثير من النماذج شرطية الاشتقاق في النعت رده بقوله
المشوب كتميم وروا لفظ نعت بالقوة مطلقا
اير جميع الاستعمالات اذ وضعها للدلالة على ذات
مستهم ومعنى فيها كما فاما لصفات المشتقة لفظا اير نعت
لنكران مدحها اللهم الاور للتخصيص والتاثير للتقليل نحو مررت برجل
اير رجل ايكامل في الرجولية راس الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا

الرجل قيل كان هذا يدل على ذات المبهمة والرجل على معينة و
خصوصية الذات المعنية بمنزلة معاني المبهمة فيه ان هذا ما
صلا غير هذا خصوصا نحو شيئا معلوم رجل ولم يصح ان
يتبع نعتا للمنى ما ذهب اليه البعض من انه عطوف على لفظ
هذا نعت لعلم محرم بزيد هذا او مضاف للعلم نحو علم
زيد هذا او مضاف اليه ضمير نحو زيد غلاما هذا او مضاف
اليه مثل نحو غلام هذا هذا قيل لكن هذا في هذه المواضع
لمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع المواضع وامتناع
كونه نعتا لغير المذكور ان عدم شرط وهو الموافقة واعرفية
الموصوف او مساواة فلا فرق بينه وبين المنسوق وذر
فالوجه عدة معناه خصوصا ابراهيمون كل من ايجي الى الافر حاصا
بما ذكره مطلقا ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الجزئية لا
الانشائية لانها تقع صفة الابتاويل بعيد كما اذا قيل
جاء في رجل اضربه ابراهيمون في حق ارضه الى ابراهيمون
يوه بضم يعايد راجع اليه النكرة للربط المذكور او قد
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الاية ابراهيم والمضمر لا يقع
صفة قيل لانه يدل على الذات كاعلى قيام معنى فان فيه
ان ضمير الغايبي قد يرجع الى الراء على معاني الذات الا ان
يقال اصل على اخويه طردا للباب والادى ان يقال لانه اعرف
المعارف فلا تقع صفة لغيره ولعدم الشرط ولا ضمير لما يذكر
في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغايبي والوصف
المادح وغيره وضعف هذا فلما جوز انكاره والزمخشري في قوله
ضمير

51
ضمير الغايبي مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس
ترتيب الكافية وذا ابراهيمون اعرف من الصفة او مساو لها
في التعريف ابراهيمون ان يكون الموصوف ازيد تعريفان الصفة
او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها ليدل على المرفع
منه على الاصل والمنقول عن سيبويه والجمهور ان اعرفه المصروف
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم الموصوف باللهم والموصوفا
بينهما مساو او ازيد من المضاف مساو لتعريف المضاف اليه عند
الجمهور ووصف باب هذا اسم الاشارة بذي اللام شامل
لنحو الذي ووزن مثله والمضاف اليه والي ذر اللام مع وجوده
الشرط المذكور كما بهامه وكما يتصور وضع الابهام بالمبهم
واما المضاف الى اللام فقيل لانه كالاستمارة من المستعير
والسؤال من الفقير فيه انه ان اريد التعريف فممنقوض نحو
الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التمييز
ودفع الابهام فممنجوز ان يكون المضاف اسم جنس كقدم فلما
جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز هذا علم الرجل مع
انها في الثاني اكثر ويجوز الموصوف جواز اذا علم نحو
قوله تعالى ان اعلم سابقات ابراهيم ورجع يجب حذفه نسيا
فيما غلب عليه الالسمية كالفارس والصاحب ابراهيم
عطوف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقة في
غير الواو والفاء وشم وحس الا بتكفي بعيد ارتكبه البعض
واقترض علم ما يفهم من قوله كوضع حرف عاطفة فلا يرد
الصفات مع الواو كزيادة اللصون كقوله تعالى وما اهلنا
من قرية الا لكاتب معلوم على رابر ويعطف المعطوف

او يقع العطف على المظهر المحرور لئلا يلا فاصلا نحو مرت
بزيد وعمرو الضيب بالمحور باعادة الجار او ملايا بالجار
على الوجه الاول نحو مرت بزيد والمال بينك وبين زيد لانه
لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى
بخلاف الفعل والفاعل كما ناكش واحد فاشتد توهم العطف
على بعض حرفي الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار
فلذا قدم المم هذا الحكم على تايده مخالفا للكافية ومهنا بحث
وهو انه يقع من هذا جواز مرت بزيد ويلا اعادة الجار
وهو ممتنع بل خلاف الا ان يقال عدم جواز معلوم من
بحث المضمرات او يقال والضيب المحرور بالرفع عطف على
المحور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اجمال المسئلة الثانية
ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اير والضيب المحرور
العطف ملايا باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل
واوجز واذا المرفوع بالجمع عطف او الرفع متبدا المتصل ملايا
او ملايا في باب العطف بفاصلة بينه وبين العطف تايده
او غيره ولو وجدت تلك الفاصلة بعد اير العاطفة نحو قوله
تعالى ما اشركنا ولا ابوانا الا للضرورة اير وقتها هذا هو
الاول عند البصريين ويجوزون على قبحه غير فاصل ولا ضرورة
وعند الكوفيين يجوز مطلقا وهذا اخص من قولهم اكد بمنفصل
الا ان يقع فصل قالوا في وجه التنصیل الفاعل المتصل كالجاء من
الفعل فيكون كما لعطف على بعض حرفي الكلمة فبالا تايده
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على
التايد

التايد لان العطف حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاييدا ايضا وليس كذلك لكن اذا وقع الفصل
طال الكلام فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما اولا
فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول
بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارجا عن الا
نصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره مستحب
فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان
التصل بكلمة اقل من التايد لما كفي كان ما ذكر في التايد
مما لا يغني عن ان المحرر قد بحث العطف على عاملين لمشاركة
ماتين في كونه بشرط شي وايجاز افعال ومعمولي عاملين
عطف على المحرور وواضح ما قدره غيره ومعا للفظ وجعل
العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل على
صلة البناء المحذوف تكلف باردا ولا يدع الغلط لو قدم المحرور
عليها اير المرفوع والمنصوب للدلالة المحرور عليها اير على
احدهما على حذف معناه والا يلزم العطف على ثلثة فيهما اير
في المعطوف والمعطوف عليه والظان هو الكلا والمطر وفجر
نحو في الدار زيد والمحرة عمر وحوارة لوردد السماع وعدم
جواز غيره على الاصل ان المحرور الواحد لا يتصور ان يقوم مقام
عاملين واذا منع الجواب مطلقا يسويه ولا وجه لتجويز الاختصار
مطلقا وهو اير المعطوف به حكم اير المعطوف عليه فيما يجوز
يتمتع شالاحوال العارضة بالنظر الي الفيد فقط او مع ثقل الا
ان يختص بسببه باحدهما فيخص العروضا به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبدالله ويا عبدالله وزيد فان سبب لزوم

تجدد المناد عن كالم التعريف اغني لزوم اجتماع الين التعريف
لو لم تجدد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد يكونه مناد
مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبدالله فلا يصح ما زيد عما جاز
بتأيم ولا ذاهبا عمرو والابر فعه اير ذاهب على ان يكون جزا
مقد ما لم يرد اذ لو نصب اوج عطف على قائم لكان ضلعا عن زيد
وهو منتهج لخلق عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد
اسم ما اير يقرر المتنوع عند اسم
بان يدل صريحا على ما دل عليه التاكيد فيه يحصل التفسير ثم قد
يكون ذلك هو المقصود الاصل وتريد جعل ذريعة الى رفع الخبر
او السهو وعدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم
الاختصاص بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة
وعطف البيان يقصد منها الايضاح دون التفسير فيها
بجزء المتنوع وبهذا قول ابن الحاجب تقييد بالانضمام دون
المطابقة المتبينة في التاكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين وكلها
والصفات الكاشفة على ما توفهم اذ لا بد من الضمير في الجمع
بالمطابقة واخراج الضمير الموكدة تحكم وهو اير التاكيد
لفظي لو كرر الاو اير المتنوع اما بعينه كزيد زيد وعوازه
مع اتفاقهما في الحرف الاخر فخصس سوا تير عوارضه نحو
انت وجه التاكيد في كل لفظ اسم او فعل او حرف او بر كونه
هذا ايضا يظهر الخلل من تعريف ابن الحاجب وان امكن
الجواب وهو اير التاكيد وتلك اخصر معنوي لو كان الموكدة
نفسه وعينه وهما ملان باختلاف الصيغ والضمر
لاختلاف المتنوع بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع

والجمع كنهه ونفسا وانفسهم وانفسهن وكذا عينه اه ويؤكد
الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بهما اير باحدهما لو اكرر
ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو ضربت بنتك انت نفسك اذ لو لا ذلك
لا لتبر بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز طرف اللباب واما
غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التاكيد اولا بمنفصل لعدم البر
نحو ضربت بك نفسك ومررت بك نفسك وكذا لا يجب في غيرهما
لان اجمعين واخراتك تسهل بغير التاكيد وكل المضاف اليه لا يقع
غير التاكيد الا مبتدأ فلا يسر وكلمة وهو بالضم نحو كلمة وكلها
وكلمهم وكلهن واجمع والتبع والتبع والتبع والتبع بالتثنية او الجمع
فكلها بمعنى اجمع ومن بالصيغ نحو اجمع وجمعا وجمعين وجمع وكذا
البراق والتثنية الاخيرة لا تذكر بدون اير جمع لعدم ظهور
ولا لتعاطف معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلاثة على اجمع
لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد بكل واجمع ما يفتقر واجزاء من
حسب القوم ولو كان ذلك لا افتراق حكما حكما او محكوما من
الشرع او غير نحو انت بنت العبد كله اذ الكلية والاجتماع
لا يتصور ان الا في ذمها اذ اذ اذ الم يصح افتراقها لم يكن في
التاكيد بهما ما يدين غير المشنبي صفة اقوله ما يفرق وكان وكلتا
وهما له اير يتعان تاكيدا للضمير نحو جاءني في الرجلان كلمة هما
والمراد بان كلتا هما ولا يؤكد النكرة بهما قيل اير بكاه وكلتا فيه
انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد بالمفرد كلمة غير المنارق
باتفاق البصريين والكوفيين جزوا تاكيدا للنكرة اذ كانت
معلمة المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجا وراهم
بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع الضمير الى كل واجمع وكل

٦٠

وكلتا بعد الاولين واحدا كما في اقتضاء الاجزاء
المعرفة وغير المثني وكذا الاخير ان لا تقتضاها بالتشبيه
واتباع اجمع في حكم اجمع ولما كان اختصاصا بالنفس والعين بالمعنى
مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل بهما اير بالموكدا
المعنى اوبه اوبه اوبه المعنى كان اوجه ولا يعدان يجعل بهما
تعيينان بهما وسهوان من قلم النسخ ولا يوكرا المظهر بالمعنى
لكنه كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا
فكذا الموكدا ويوكرا المضمير بهما اير بالمضمير كقمت انت واكرمك
وانت ومررت بك انت وبه وهو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو
اخو اخرجك لقيت زيدا اياه بتقدير جمع الضمير الذي زيد فبدل عند
النهاية وتأكيد عند الضمير لرجوعهما الي شي واحد وبالمظهر نحو انا
محمد قلت كذا ومررت به وشم التسم هو كذا على قول
اير التابع بالذات من النسبة فقط دون المتبوع فخرج
ما عدا العطف بحرف الاضرب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه
مقصودا ابتدائه بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما متفق
وهذا هو كنههم قالوا في معاني الاضرب الاخبار الزمر وقع من
المشكلم لم يكن بطريق التصدير لهذا صرف عنه بكلمة بل وقالوا بدل
الغلط الثلاثة اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوجه الغلط
وشروط ان يرتقي من الاولي الى الابل نحو همد بدر ثم غلط صريح
كما اذا اردت ان تقول حمار فيستق اللسان الى رجل ونسيان المقصود
ويستق اللسان الى غير ثم يتذكر ويتداركها ويقع الاخير في
كلام النصح وان وقع في كلام فحقة الاضرب عن الازم المنفرد
فيه ببل فظمان لا فرق بين الاضرب وتسمير بدل الغلط الالي
وه

71
وهذا التدارك فالنصح ايزيدون بل فيصير اضايا والاولى اساط لا
فيصير بدل الغلط وان الغلط والنسيان يتحتم في كلام النصح
لكن يضمن عنهما والاولى اساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عا طقة
وهو اير بالبدل كل لو كان مدلول البدل عينه اير عين مدلول المتبوع
في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا مترادفين وكا
متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول
البدل جزوه اير جزء مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت
زيدا راسه اشتغال لودر بضم الراء عليه نايب اير على مدلول
البدل اجمالا وكذا لانه اجمالا ويجمل بغيره اير بغيره كل واحد من
العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه فان النقيض دل عليه اجمالا
بسلب زيد ذات الشيء بل ياجح مثل الجمل والثور وهذا هو
الصواب واما اقتضار ابن الحاجب على الملء بسبب بينهما بغيرهما
فيقتضيه كونه علامة في جاوي في زيد غلظت به بدل الاشتراك
ولس كذلك بل هو بدل غلط والا ان وان لم يوجد احد الثلاثة
في البدل فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ايهام او نسيان
فيتم اقسامه المذكور بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلم
ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اير نعت البدل لازم ليدل
يكون المقصود التقصير غير المقصود منه كل وجه فاقوا فيه بصفة
لتكون كالجواب لما فيه من نعت النكران مثلا بالناسية ناصية كاذبة
ولا يبدل لظاهر من مضمرة اير بدل الكلا من عايب كان المعنى
المشكلم والمخاطب اقول مراد خص دلالة من الظن ولو ابدل الطامنة بدل
الكلا يلزم ان يكون المقصود التقصير غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

فان المانع فيهما مفقود الاختلاف المدلول يقال
اشترت بثلث نصف واعجبني علمك واعجبته على وضربك
الحمار وضربته بالحمار
اير منبوعه
فخرج غير الصفة كما شق ولا يلزم من هذا كونه اوضح من
منبوعه بجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت به عن
بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما ابي عطف بيان
وبدل من حيث اللفظ في هذا زيد بالتقنين مرفوعا منصوبا
اذ جعل عطف بيان وبالضم اذ جعل بدلًا والناظر الى البدل
اذ جعل بيانًا للبكر جاز وان جعل بدلًا لم يجز لانه في تكرر
العامل فيكون كالضمان بزيد وقد مر امتناعه واما الفرق
المعنى فغير عن البيانا

الكلام في الافراد واما الكلام في المفهوم والحكم فتدبر
في صدر الكتب وعرفت تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر
من المناه
وتابعها وهو مخصوص بالاستقراء مما بينه
والقافية اير القاف حركات او المبني وسكونه لم يقل وانواعه في الاعراب
ان معاني الحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقايق في كانه البناء وكونه
مخدة من حيث عدمه ولا لتعاطي شي صنم وفتح وكر ورفق وقد سبق
في التفصيل في صدر الكتاب
اسم فخرج كان نحو ذلك
واذا اشكر وصح لذات او ذات مخاطب فان الضمير موصوف
بجسميات باعتبار معن عام وهذا معنى ما قبل الموضوع
لخاصة الموضوع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانها
موضوعان للمعنى من الكلمتين فكأنهما عامتان او المتكلم
به او المخاطب بخلاف فيهما فانها متكلم بامر كلام كان ومخاطب
كذلك

كذلك او المتكلم به من حيث يحكي عن نفسه او المخاطب من حيث
يتوجه اليه المخاطب فيه انه منقوض بخوقلت انا كذا وقلت
له انت الان يذهب الي تعدد الوضع واردة الا اولها وما قولك
انت مخاطبا لنفسك فجاز وبان لفظ المخاطب كذلك الا
يريد به فيرجع الى الثاني او غايب تقدم ذكر لفظ نحو ضرت
زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقدم معنى بان يكون
الاصول ربط التقدم بحوض غلامه زيد ووجه داره زيد وعلمت
درهم زيدا وضربت في داره زيدا او يكون جزء مفهوم التقدم
على عدل وهو اقرب للتصور او مدلوله بسباق الكلام التزاما
كقوله تعالى ولا يوبى لانه لما ساق الكلام قبله ذكر المبررات
علم ان ثم سورثا وقوله تعالى حتى توارثت بالحجاب اذ انفتحت
يدك على الشمس قيل ومنه قوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ
النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على المتكلم
هو القرآن مع قوله تعالى شرف رمضان الذرات في
القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة قال
ذكر الدابة مع ذكر على ظهر الارض وكذا الفناء لفظ على
في قوله كل من عليها فان فيه ان بعض الدال لما تاخر
كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسبات
يجعل من التقدم الحكمي وانما لم يذكره المصنفان في ذكره
تناقضا اذا مثلما ذكر فيه قول الرضوي التقدم الحكمي
ان يكون المفروض في التقاط وليس هناك ما يقتضيه تقدمه
على محل الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم التقدم نظرا الى
وضع ضمير الغايب ثم قال فان قلت فاي ضمير الما مل لهم على

مخالفة مقتضين وضع بتأخر مفسر عنه قلت قصد التنجيم
والتعظيم للفظ من هذان ضمير الغايب في التقدم الحكمي
محاذراتان قلت سميت بحسب انه لا يجوز ذكره في التقدير فهل له وجه في نفسه
قلت لا بد من تقدم الاثر الثابت
الشرعي عن قولهم حكم شرعي يعقبه وشرط يسقط ومصدر الحاكم مثلا
قولهم المستثنى في حكم الملتفظة معناه النجاة يحكم على فوطنة لوجود
اشاره فيه من كونه فاعلا مؤكدا ومعطوفا عليه وهو ما يحكمون
بان الملتفظة مقدم لوجود اثره وهو صحت ذكر الضمير وهذا المبنى
يجب كونه محاذرا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في الجواز الاخذ
في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو
اير المضمير منفصل قدمه لكون مفهومه وجوديا لولا استقلاله في
التلفظ بين اهل اللغة كهما اخوك وهو اير المنفصل مرفوع
المحل وانما كانا ابي كهن ومنصوب المحل كذلك كاي اير الى ايا من
تركه اكتفا على سبق والا اير وان لم يستعمل في التلفظ فمتصل نحو
الزيدان ضرب بينهما وهو اير المتصل مرفوع كقاضيت اكاو بشر
المرفوع المتصل في الصفة اسم فاعل ومنفعل وصفة مشبهة
وافعل التعظيم مطلقا مفردا او مثليا ومجموعا مذكرا او مؤنثا اذ الم
يسند الى الظاهر الصفة لا طرادها والماضين للغايب المفرد
الغايب للمفردة اذ الم يسند الى الط والمضارع لهما اير للغايب
والغايبة بالشرط المنزك وللحكم وانما وجد وقوع والمخاطب
المفرد اجماعا ولم يذكر الاسماء مع انه يستفهم مطلقا وامر المخاطب
المفرد مع وجوده فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى
وحكما بعيد بخلاف النهي وامر الغايب ومنصوب كياض بني
لا افرأ

يا اخره ويجوز بكل بخلاف المنفصل فانه لا يجوز له فالضماير
انواع والاولى عندي عدوا اربعة اذ الاعتبار للفظ لا للمعنى
والاعد المتكلم ستة ثم الاصل في الضماير الاتصال للايجاز
فلا يسوغ المنفصل الا عند تفقد المتصل ولو من وجه والتعذر
بامور اشار اليها بقوله وينفصل الضمير لو تقدم على عامله نحو
اياك نعبد اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او متصل بينه
وبين عامله بالا نحو ما مضت الا انا ولو كان الا مقدر نحو انما
ضرب انا وعبارك الكافية اعني او بالفصل لفرض اشمل لتاويله نحو
جاو في زيد وانت واما انت او زيد واسكن انت وبعيد اياك
او اسند اليه اير الضمير ما صفة جري على غير صاحبه نحو زيد
عمر وضاربه وهو فانه لم يذكر وهو لتبادر المستتر راجع الى
عمر ونفري فلما انفصل على خلاف الظاهر علم ان مرجعه خلاف
الظن وهو زيد وحمل عليه نحو همد زيد ضاربه به وان لم يلتبس
طرد اللباب والمراد بالجر ان يكون خبرا او نعتا نحو من
همد بر جل ضاربه به او حالا نحو جيتاني وجاء في زيد ضاربه به
انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تأكيد لا زم لا فانا
بحواز نحو الزيدون ضاربه بهم نحو بلا ضعف وهذا داخل
في الفصل لفرض فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلل ابن الجوزي
ان لا يذكر مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المستند لا
الضمير فعلا جاز الاتصال والافتصال لان الاتصال
لا يرفع البسوق في الفعل الا في مواضع يسيرة جعل في الصفة وبنينا
في الضمير او كان عاملا اير الضمير حرفا وهو اير الضمير مرفوع نحو ما
انت قايما اذ الم مرفوع لا يتصل المرفوع نعتهم بخلاف المنصوب

عل

نحو انك اذا كان عامل الضمير معنويا نحو اننا زيد لا متناع اتصال
 اللفظ بالمعنى او كان عامل الضمير محذورا مثل اياك والشركاء متناع
 اتصال اللفظ بالمحذوف في عكس ترتيب هذه الثلاثة نظرا
 الى العامل فان اللقطة على المعنى والثابت على المحذوف ولما
 فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم اللفظ
 والاولى تقدا لاولى لقرب من الوجوه فقال ولو اجتمع ابراهيم
 ابراهيم مرفوعين الاول ان يقول غير مرفوع احدهما اذا كان
 لوجوب الاتصال نحو ضمير يتكلم اذا المرفوع كالجاء من الفعل فكان لم
 يتحقق فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فجاء
 الاتصال والاتصال في الاخير نحو ضمير يتكلم وصد بر اياك واعطيتك
 واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغايب
 فان المتصل الضمير المرفوع له جهتان اتصال وكونه فضلا في النظر
 الى الاول يمكن اتصال الثاني والى الثاني للفصل والاول وان لم
 يكن احدهما اعرف اولم يقدم فالانفصال في الثاني لا يتم نحو اعطاه
 اياه واعطيته اياك للتخفيف عن تقدم احد المتساويين او المرفوع
 وعند انفصال الثاني يربح الاول بالاتصال وهو اول الانفصال
 او في جريبات كان ايرالا انفصال فعلا الناقصة نحو زيد قائم وكننت
 اياه وكننته لكونه لكونه ذا جهتين ايضا كونه خبرا مبتدئا في الاصل
 وشبهه بالمفعول في النظر الى الاول يتفقد الاتصال لكونه عاملا
 معنويا والثاني يمكن كما في ضمير يتكلم والاصل اولى بالرعاية في التسمية
 والاكثر في الاستعمال لو انما الخ باتصال الضمير لكونه مبتدئا وعييت
 الخ ايضا باتصال الضمير لكونه فاعلا للفعل متبعا واي في بعض
 اللغات لو لا الاتصال وعسا بالانفصال اتصال المنهون يسوق
 تعرف

خفتش

تصرف في العامل فجعل لولا في هذه المواضع فقط حرف جر وعي
 بمعنى لعل التقار بهما في المعنى فالضمير ان على اصلها والاول
 نص في الضمير فجعلها مستعارين للمرفوع كما في قولهم
 من انا كانت فلولا وعسى على اصلها ويجب نون الوقاية
 التي اخرج الفعل عن الكسرة التي هي اخذت له المختص بالاسم
 وكسرة نحو لم يكن الذين ونقل الحق عارضه باتصال الضمير
 مستقلة فلم يخرج الى الوقاية مع الياء المنصوبة للمتكلم في الفعل
 ما ضيا ومضارعها وامر مجزء اعن نون الاعراب نحو ضير
 واضربني وهذا او جزء اشمل من عبارة الكافية ويجوز
 نون الوقاية ولا يجب معها ابر مع نون الاعراب نحو
 يضربونني لان كراهة اجتماع النونين عارضة الوقاية
 المذكورة ومع لدن وباب ان ان المرفوع الستة المشبهة
 بالفعل على الحركات البنائية وكسكون وكراهة اجتماع
 النونين ومما جعل الاخرات ويختار نون الوقاية في ليت
 لترجح المحافظة على الحمل من وعن وقد وقع بمعنى حسب لترجح
 محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على كراهة اجتماع
 النونين فيما قلنا ووجه عدم المعارضة في الاخيرين فظهر ان المحافظة
 بسبب مرجح لا موجب بخلاف الصيانة عن الكسرة الفعل
 ولعل عكسها ايرالمذكورات فيختار فيه ترك النون لنقل التضعيف
 وكسرة الحروف وفي التنزيل لعل عمل صالحا وقد اصاب المم حيث
 قدم ضمير اثنان لكونه ضميرا ملحقا وعظم شأنه وقايدته على ضمير
 الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث عنه ههنا استطراد للاتحاد
 والصور بخلاف نون الوقاية التي هي من ايضا فان البحث عنه راجع

محافظة صح

الى ضمير المتكلم فقال ويسبق الجملة ضمير الشأن اي الضمير الذي عند
 الشأن وهو اي الضمير الشأن ضمير غائب مفرد مبهم غير راجع
 الى شئ يفترقا اي بالجملة بعده ولا يقع متبوعا للثاني ولا الايهام
 المقصود منه لان ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا او وقع في النفس من ذكره
 او لا فلا بد ان يكون مضمونا في الجملة شيا عظيما يقين
 فلا يقال هو الذي باب يطير يختار ثانيا لانه لو فيها اي في الجملة
 المفسر موت عمدة ليحصل للكسبة لانه راجع الى ذلك لا لث
 لان ثانيا باعتبار القصة نحو قوله تعالى فاذا بيعت شاة خاصة ابصار
 الذين كفروا والتذكير مع ذلك جاز وان لم يتضمن الجملة موت
 فعلة او كالفصلة نحو انما نيت عرفة لا يختار ثانيا ونيت واتصاله اي
 ضمير الشأن واستان وغيرهما اي اتصاله على حسب عامله
 اي اقتضائه فان كان مبتدئا نحو هو الله احدا واسم ما نحو ما هو
 زيد سلطان كان منفصلا وان كان اسم بلبه كان وكاد مستترا
 نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان اسم بلبه ان واول
 مفعول بلبه علمت كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبدا
 وقول اشاع علمته الحق لا يخفى على احد وقل حذف المنصوب كقول
 ان يدخل الكنية يوما يلق فيها جازرا وظبا اما جوازه فلكونه على
 صورة الفصائل اما قلته وضعفه فقبله لانه حذف ضمير مراد
 بلا دليل عليه لان الجزء كان مستقلا وفيه نظر ويجب حذف ضمير
 الشأن مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله
 رب العالمين وذلك لانهم لما وجد المكسورة المخففة عاملة في
 المنفرد مع قلته مشا بهتوا الفعل بالنسبة الى المنفرد ولم يجدوا عمل
 المنفرد في المنفرد مع كثره المشابهة قدروا عملها في ضمير الشأن ثم حذفه
 وجوبا

وجوبا لئلا يفوت التفسير المطلق ويقع بين المبتدأ والخبر
 لو لم يوجد عاملا داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو
 جد عاملا كذلك نحو كان زيد هو القايم ضمير الفصل لفصل
 بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع وبكسر
 اي ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في
 الافراد والتنثية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والشك
 والخطاب والجرح اي حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لانه
 الفصل انما يحتاج اليه في افعال من لا لحاقه بالمعرفة لا متناع
 اللام وهو اي ضمير الفصل حرف دلالة على غير مستقل وهو
 رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير
 لكونه على صورة بعض الهمزة يجعله اسما ملغيا لا محل له يمتنع
 اللغات في انما وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم والكوفيين
 يحلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يوكد بالمضمر اي ضمير
 الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل
 تاكيدا للام وقد خبر عنه اي ضمير الفصل عما بعده فيعمل مبتدئا كما جاء
 في غير السكتة كانوا هم الظالمون وان ترفيع انا اقل منك يرفع
 اللام فيكون اي ضمير الالف المشبهة ولما
 دل الاسم على الحد التثنية والاشارة حقيقة في الحقيقة المحاضرة
 فيخرج المصبرات والمعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الحقيقة
 وذلك الله بماز لغاية الظهور فكانه محسوسا هذا وعطف
 عليه خبر للمذكور المزدوج قبل حال حال والعامل معنوا الفعل المفهوم
 من شبهة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وايضا لم يرد
 الى جواز فان المبتدأ وحلوا العامل ما ذكرنا لانه جعله صفة

ويدخله

بتقدير المعرف على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور
وتظهير قول صاحب التلخيص في الفصلة في المفرد وقد التقنازي
الكافية وقال الشيخ اصواب في ذلك رعاية جانب المعنى ثم قال
وقرر على هذا امثاله من التركيب وراع فيه اجزائه المعنى وان
احوجك الى زيادة تقدير في الالفاظ والاصح ان يجعل اسما للشيء
مما له باب وفصل او خبر محذوف او مبتداه وذا مبتداه والمذكر
خبر ويمكن ان يجعل ذا مبتداه ثانيا بتقدير منتهى خبر والمذكر حال
من فاعل الطرف او العكس والجملة خبر الاول وذات وخمسين
نصبا وجه المثناه ارب المثنى المذكور وتأتي بقلب الالف
ياء وتة بقلبها ما بغير صلة وتتمر جملة الياء وذه وهي
كته وتتمر وذير قيل الاصل لكونها بازاو ذالمونث وتان وتين
لمثناه وهذا يدل على ان الاصل تان وواو بالمد والقصر لجمعها
اير المذكر والمونث وتاتي في بعض اللغات مثناهما اير ذان
وتان بالالف مطلقا في الاحوال الثلاثة قيل ومنه قوله تعالى ان
هذان ساحرات على قراءه تثقيلان وتدخلاهما للتبليغ
او اير هذه الالهة ما لم يلحق الله امرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما
اير بين الهاء واسم الاشارة القسم نحو بالله ذوالضيم المرفوع
المتفصل عنى هاتين اركا وتلر وقوع غيرهما ويتصل باو افر هذه
الاسماء عن الخطاب يعني الكاى جميعا على حال الخطاب من التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفين عدم حظ
الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد
بالنسبة واسم الاشارة كما يحذف وقيل لا امتناع لوقوع الالفاظ
ومنع مستند نحو فاعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه
ولا يخفى

ولا يخفى ان هذا كله مدعى السند اللازم اثبات المقدمة المنوعة وان
هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذ
حرف الخطاب خمسة انواع لا تشترك التثنية وكذا اسم الاشارة
لا تشترك الجمع فيضرب الخفية في الخمسة يحصل ما ذكر مثالها
ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكين وذاذك الخ وتاك وتانك الخ واد
الخ وجاء افرادها اير اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في
جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى
او مجموعا مبتداه بل ما ذكر او نحو وهو اير اسم الاشارة باللام والهمزة
نحو قوله ذاك والنون المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد
بالها نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغيرها اير المذكورات
من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للتقريب وقم بنفع
التاء وهما بضم الهاء وتخفيف النون وهما بنفع الهاء وتند
النون وهما الاكثر وجاكر الهاء للمكان الحقيقي المحسوس خاصة
لا يستعمل في غير الاماكن والثنائي للتقريب والاطرافان للبعيد
واما ما عداهما فتستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا
يصير جزءا من الجملة الالجملة خبرية الانتشائية وعائيد نقص التام
لانها لا يتم ان لو كان الاعراب يجمع الموصول والصلة وليس كذلك
والصلة لانها تنسأ ويه في المعرفة والجملة وتغير العائيد الضمير
عام كعائيد المتد كما ذكر المالكي في التسهيل وحذفت الخيرية
مع العائيد من التثنية مصف التي والتي اير الداهية الضمير
والكبيرة والحذوفة من فصاعته امرها كبت وكبت وكث حذفت
اير العائيد منفعلة وقيل مبتداه ومجربا وقد اصبحت في زيادة الكثرة
اذ لو كانا وهم اوجه احداختصاص الجواز وهو الموصول الذي

يك

للمفرد المذكور والتي للمفرد الموثق وجاء حذف الياء
فيهما وحركة ما قبلها بالكسرة والذات والتان بالالف
رفعا وبالياء نصبا وحذف الاء ويجعل العلي جمع الذي
من غير لفظ وقد يجرى للموثق والذين جمع الذين من
لفظ وهما اي الاولي والذين كالا والاعلم خاصة بخلاف
مفرد هما ومنتها جاء حذف نونها ايرالثلاثة للطور
بالصلة وجاء الذون بجمع المذكور ويجوز حذف نونها
ايضا ولو قد تم كان احسن والاباء الهزء مكسورة
فقط واللاي بياء مكسورة فقط واللاي بياء سالبة
فقط واللاي بهزة وياء واللاي بتا وياء كلاهما جمع التي
وقد تستعمل للمذكر واللو التي بجمع الموثق والالف واللام
اي مجموعهما كذال في شرح المفتاح للشيخ والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى
هذا فالوجه ان يقول وال كهل ولما كان اسما واحدا جمع
اليه ضمير المفرد والمذكر في قوله وصلة اسم الفاعل واسم المفعول
بسبب كان يصاغان من الجملة الفعلية كما كان سبب
اسم الفاعل مع فعله مما فعله مبني للفاعل وسبب اسم المفعول
مع نائب الفاعل مما فعله مبني للمفعول ففي الصيغة مفردان
في المعنى والحقيقة جملتان فلا يخلو ثغور في الموصول اعلم
ان الصفيين وضوء التمرين للمتعلم فيما تعلمه وتذكره و
اختار بانه كيف يبني فلان من فلان كذلك الخيون
وضوء لاجل ما ذكر باب الاخبار بالذم فانه سبب لتذكر
كثير من سايل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين في
الاستحضار

الا استحضار وسرعة الانتقال فاراد المصربا انه فتقال
ولو اضر بها اي بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة
لكن جرت العادة عن التمرين بالذم والبا للمستغاة
اذ الموصول يخرجه عنه صدر في الجملة الثانية الموصولة
مستداه لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اي
الضمير المرجع الي الموصولات كما كنا محل الخبر عنه في الجملة
الاولى من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او
الاخبار في الاول بمعنى الجواب وفي الثاني بمعنى السؤال
او نظر الي المعنى والمال دون اللفظ فان الموصول مع صلته
دال ابداعا على الوصف الذي هو الخبر في الحقيقة بخلاف الموصول
عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا السر يقال اضر في
عن زيد في ضربت زيدا بالذي فيقال الذي ضربت زيد فيعكس
في الظن ويظن انه لم يطابق الجواب لسؤال لكن المطابقة حاصلة
في المعنى والماء وعلي ما بينا وهو المصدر ولذا لو قيل اضر في زيد
في ضربت زيدا عن الذي فقيل الذي ضربت زيد كان في
في غاية الركائز والتعويل على هذا عند من شمل على الثاني
واما الاول ففي غاية الصعق لان فيه اخراج الباء عن صلة
المذكور مع كونه في غاية التبادر وفوت مقابلة بعن كونها
في غاية الشهرة وتغليب المنقول على الغالب واقر الخبر عنه
جزاء الظاهر في شرط الاخبار بالالف واللام كما تعلم مما سبق
ولو تعدد شي مما ذكر تعدد الاخبار بالموصولات كضمير الشان
لوجوه تقدم على الجملة فيعتمد تصدير الذي وتاخير الموصوف
بدون الصفة والصفة بدون الموصوف كما متاع جعل الضير

محلها لما مر وما يجمع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما
غوا الذمضنة زيد العاقل والمضائق بدون المضائق اليه كان
الضيق يضائق والمصدر العالم بدون المعول لتعذر عمل
الضيق فظهر ان ترك المصدر انجز واخذ والحال والتميز
للزوم تنكيرهما والضمير المستحق لغيرها اير الموصولات وما اشتمل
عليه اير على ذلك الضيق كمتناع جعل ضمير الموصول محلها بالبقاء
ذلك الغير بلا ضمير وكذا عمار في الجملة الانتائية كمتناع
جعلها صلة وكذا المضائق البيخي الاعلام لعدم معناها فلا
يصح جعل الضيق محلها وما عطف على الذي في قوله وهو الذي
او على الالف واللام اير من الموصولات لفظ ما وما كان مشكايين
الموصول وغيره نعم التوهم الاختصاص وتلك الغايدة فيكون
قوله استفهامية اير منسوخة الى الاستفهام بكونه جزء معناها
كلاما مستانقا بتقدير يكون اويحي ولو زاد الواو وكان اسن
ويحذف الفها اير الالف بالاستفهامية مع الجار المضائق نحو كتاب
م عندك والحرف نحو قولنا عم يتسألون للفرق بينهما وبين
الموصول ونحو ذلك لا يحذف قبله الموصول كاختصاصه بال
استفهام وتقلب الفها هاء كنهية نظرا فانه هاء السكت كما هي
وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح للناس من رحمة فلا يحسبها
وموصوفة اما بغير نحو مررت بما يحب واما بجملة كقوله ربما
تكره تكلم النفوس من امره فوجه كحل العقول وتامة غير عظيم
المصلحة وصفة وموصوف واستفهام اما بمعنى شيئا واثنين
نحو قوله تعالى فتنها في وصفة نحو مثلا ما اير مثلا عظيما او خيرا
او نوعا من الزاع ومن الموصولات من وهي كما في الوجوه الاله
التام

التام والصفة فمن لا يكون احدهما خصت من بما يعلم وخصت
ما بين كما يعلم نحو فمنهم من يمشي على بطنه ونفس وما سويها
بجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان اير من
وما على الواحد والمذكر وغيرهما اير من المشي والمجمع والموت
ولفظها مذكر والحمل عليه اير على اللفظ المذكر المفرد في ما كان
معناه شئيا ومجوعا او موشا اكثر من الحمل على المعنى وتظهر
ثمة للحمل في الصلة والصفة والضمير وكما يقعان اير من وما
موصولتين وموصولين معا بخلاف باب الذي الذي يقال
مررت بالذي اكرمه الظريف ولا يقال بمن اكرمه الظريف
لانها معرفتان موصولتين وتكرتان موصولتين فيمتنع اجتماعهما
واير للمذكر واية للموت وهو اير كل واحد منهما كمن في ثوب
الاربعه وانتفا الاثنيتين فالموصولة نحو اضرب ايهم لتيت والا
ستفهامية نحو يتهم اخوك والشرطية نحو ايمان تدعوا والموصولة
نحو ايتها الرجل واما اير في نحو مررت برجل اير رجل اير كامل في الوجوه
فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه لعظم ثانه وكما بلغ مرتبة
لا يعرف كنهها فيسبل عنه ويعرف كل واحد منهما من بين
الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اير صلته سماها حشوا
كالفضله لان الموصول هو الاصل والصفة كالمفسر ولهذا يقال
الاعراب للموصول فقط كما يقال للموصوف والمضائق فمن هذا
ظهر اصابة الموصوف في ترك التمام في تعريف الموصول وانما يبي على الضم
لناكد شبه الحرف من جهة الاحتياج اليه حذف من شؤفتا به
الغايات نحو قوله تعالى لتتبعن من كل شيعه ايرهم اشد على الرحمن
عتيا ولم يذكر بناء الموصوف في نحو خويها اير الرجل سبعة في

٧٨
مفرد

عها

نفا

المنادى قال سيبويه والاعراب ايضا جيد ولا يجر كل واحد
 من ابي واية الفعل الاستقبال فلا يقال ضربت ايهم في الدار
 بل لا اضرت او ساضرت فان ابن السراج لان ايا بعض
 لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ما ضيا علم
 البعض الذي وقع به الفعل وزا للمعنى الذي وضع له زمن الموقوف
 ذابعد ما الكاين للاستفهام كما اذا صنعت وهو اير ما اذا اما
 بمعنى ما الذي فالرفع اير في جوابه ليطابقوا السؤال في كونها اسمية
 ويجوز ان نصب بتقدير الفعل المذكور او اير شيئا فان نصب اير في
 في جوابه ليطابقا في كونها فعلية ويجوز الرفع على ان خبر محذوف
 ومن الموصولات ذوات الطائفة اير المنسوبة الي بني طبرستان
 اشهر اللغات مبنية لا يتصرف تقول جاء في ذر وفعل رذو
 فعلا ورايت ذ وفعل وقد تغير في التذكير والافراد وغيرهما
 اير التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع تنصرف فاعمل
 على الذر بمعنى صاحب نحو هذا ذوا اعرف وهاتان ذوا
 اعرف وهؤلاء ذوا واعرف او ذوات اعرف ومنهم
 من يقول ذوا للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ووجدان
 في كل حال ومنهم من يقول ذوا في جمع المؤنث ذوات مطوية
 في الاحوال اصله اسماء معاني
 الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل قال معان على
 افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد مر في صدر
 الكتاب وجه كونها اسما ما اسم خبر محذوف راجع الي
 اسم فعل اذا التفرقة للمماهية لا للافراد ولا يمكن ادعاء
 العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسم الافعال رويدا
 ماسيبي

يسبح من الاصوات ما والمركبات ما وايراد ضيع الجمع للتثنية من
 اول الامر على تعدد الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق
 ان يقول المصنوع والموصولات كان بمعنى الامر قد مر
 لكن في اول الماضي قيل ما قيل ان بمعنى تصح واوه بمعنى انزع
 فالمراد به تصحوت وتزوجت غير عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على
 الاتساح الحالي فيه ان يقال فما الباعث والدليل على كونها في الاصل
 بمعنى الماضى ثم علمها الي معنى الانس الحالي ويكفي في بنائها كونها
 بمعنى الفعل الذي للاصل فيه البناء عدم مقتضى الاعراب واعراب
 المضارع عارض من نسبة المشاهدة التامة المفقودة فيصا كرويد
 بمعنى مهل وهبطت بمعنى بعد وفعال اير ما كان على زنته من
 الثلاثي المجرد بمعنى الامر الفاعل حاله ان من ضمير منسوق الي
 القليل عند سيبويه بشرط كونه متصرف تاما فلا يقال نعام
 وكوان وكان عليه ان يذبحوا ولا يرد عليه ان لا يقال قوام
 ونقاد واذ لا يشترط في القياس سماع كل الافراد وبين شائع
 لباب اليباب دليل سيبويه وصح مذهبه فيلجج اليه وفعا صفة
 مؤنثة كفساق بمعنى فاقم قدمها للتحقق بلا شبهة بخلاف
 المصدر المعرفة فان الرضوي شكل فيه معرفة كخار بمعنى العجوة
 وعلم الاعيان لا للمعاني كالثالث جمع اشار الي كثره الافراد
 مؤنث المنصوبات احوال من ضمير مبني لما بهتها الاولي الزنة
 والمبالغة المشابه لمبني الاصل في اتخاذ المعنى فيه ان جبهة المشا
 مختلفتان فلا يتبع تبياس المساواة بخلاف ما ذكر في بنا المنابر
 المفرد المعرفة وذا اير ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرف
 لغة بني تميم ككدام وقدم الآخرة راء فان اكتبهم يوافقون
 بهت

الحجازيين في بناء كحصار لانهم احرصوا للمال لا سيما في ذوات
الراء والمصحح لها كما قالوا في قولهم لان الراء في مستعمل الكثرة
منحرجة كالمكر فاخترت في البناء لانها اخف اذ سلو كطريقة واحدة
اسهل من سلو كطريق مختلفة وفيه ان هذا يقتضيه اختيار التبع
وفيها انهما يقتضيان عدم الحصار سبب البناء في مناسبة
مبني وان ضموا ما ذكر الحجازيون للفاما ذكره كفايته
الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة اليجاب الا ان
يضم ما ذكرنا والحصر دون الضميمة في عرف
النهاة ما لفظ حكمي بصوت غير موضوع للمعنى بدلالة تنكير
واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات والحكاية
اما بنسب المحرك عن غير قال زيد غاق اذ تخ او اخ واما عشا بهت
غوق قال الفراء غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق
فاصلا اصدا ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب
وتخصيص للحكاية باخر القسم الثاني وهم شمولها للكلمة معز وحكا
والفرض الاصل من الفهم معرفة التركيب كما خرج ما وقع في
وادخال ما لم يقع غير معقول مع انهم لم يخصوا للمبنيات بما ذكر
والتعليل بانهم لم لا صوت بدليلهم الا انهم ورد بان الصوت في
عرف النخاعة اعم للاسم وهو اكثر المحرك وبهذا الاعتبار عد من تلك
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الا
اعتبار ولم يقل اسماء الاصوات وبانهم يصير القسمان قسما واحدا
هو اذا الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكاية ثم قالوا
في سبب بنا الاصوات عا غير الحكاية هو انتمما التركيب وفيه ان
مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى من كون غير التركيب
معربا

٧٠
معربا موقوف ما يريد اعليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناع
في نحو ابن ومثل الحكاية كونها حكاية عنهما وقد عرفت ما فيه
من جهتين والذي عندي انه لما تقسرت او تقدر الحكاية
عن الصوت بنفسه قصد واغاية المشابهة فمنعوا عن
الاعراب لئلا تنقص وتغير كذا في نحو غاق في التركيب بالكر
لا امتناع الساكنين فاعرابها تقديري كطق بتبع الطاء وكركها
وسكون القاف حكاية وقع الحجازي بعضها على بعض او صوت
للبياع كهمج بتبع الهاء وسكون الجيم لجزء الغنم قال بعض النحاة
هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارادناه الرضيدان
انه الحق لدخوله في حدها بمعنى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير
موضوع صادر عن الانسان ودا على معنى الطبع عند الا
وهي للمندم واه للمتوقع واج للسعال وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكمه دخل في القسم
الاول وقد سبق الكلام فيه ^{المعدودة من المبنيات}
منها صار اسما واحدا كعبلك وسوء وبهذا الاعتبار عد
من اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله الخسة عشر والمراد بنا
جزء وهو كلمة ما لفظ تركيب من اسمين او فعلين او حرفين
او غيره موضوعين او مختلفين في الاصل بله با بلا نسبة تعلق
مفهوم من ظ التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتا بط
شرا فلو اشتمل الجزء الاخر حرفا عا طفا او جارا لبياقيل ما الا
فلو وقع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف فيه انها كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى وايضا يلزم عدم الحصار سبب البناء على ما سبق

بيانه والذري عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا نبيا كتاب
حادي عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة سواء
اريد المتعدد وهو واحد عشر واحد عشر الى تسعة عشر
عشرة والتضمن فيهما واحد والواحد من المتعدد وهو حادي
عشر الى تسعة عشر وتضمنه غير ظا اذ ليس المعنى حادي عشر
فوجه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة
الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخراته
فاضطر الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين
ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وخطف
الثاني لفظا على تلك الصورة من حيث المعنى على العدد المشتق
منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر ونحو حادي عشر
والمعنى واحد الا اثني عشر واثنى عشر فان الاول منهما
معرب قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف
النون واخره وقيل اجرا الباب التثنية مجزا وهم الذين انصب
ينكسب الرفع في الاشارة اليه بين الاسم والفعل واما الجواب للرفع في غاية
البعد لرعاية الترتيب من الاضعف اعني الجواب لعدم وجوده في قسمي
المعربات الى الارط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقرب
اعني الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينفي في يدا وشبه
بعده بعد كل واحد منهما قد اشتغل ذلك الفعل او شبهه اير يكمل واحد
اير عمل فيه كما في ضميره وكما في متعلق ضميره وعمله حسب المميز نحوكم يوما
صنعتهم وجللاضيت وجاز النصب على شرطية التفسير في مثل
كم وجللاضيت والرفع على انه مبتدأ وخبر ولما اقتضيا الصدر
لم يحد دخول حرف الشرط والتخصيص فلم يجب النصب على شرطية
التفسير

التفسير في كم وجللاضيت والرفع على انه مبتدأ وخبر ولما اقتضيا
الصدر لم يحد دخول حرف الشرط والتخصيص فلم يجب النصب على شرطية
التفسير والا اير وان لم يكن كل واحد منهما مجزوا ومنصوبا وجوبا
وجوازا فمرفوع لكن به مجزوا عن العوارض اللفظية خبر لو كان كل واحد
منها ظنا بل هو بمنزلة نافية نحوكم يوما سفر مقدم لوجود رتبة والا
اير وان لم يكن ظنا فكل واحد منهما مبتدأ نحوكم ما لك هذا الاطلاق
على مذهب يسويه فانه يخبر عن معرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غير خبر مقدم وكذا اير مثل كم في وجوه الاعراب اسماء
الاستفهام والشرط لكن لا يتاخر الرفع على الخبرية من دما لا يتفقا
لا متناع ظاهريتها وكذا في اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا
الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمن واين واين
واذا لم يخبر بخبر من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان
الوجه في مثل كم عمه لكرامه وخاله لانه في صدر القول عدلا في بيان
اعراب الالبيات المعهودة عند النحاة في باب البناء
ككبر الامير اذا كان واحدا وهو اير الظرف مطلقا مع بار ومبني
لفوقا وحرفا جارا او مجزوا مستقرا اير مستقرا في معنى عاملة ومتقل
اليه عمله وضمير واعرابه يقع ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف
بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقرا فان عامة كمال الموجودات
حذف من اللفظ نحو في دار زيد وعنه من قابل والا اير وان لم يتعلق
بعام حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد اكل في الدار وعام ملفوظ نحو
قوله تعالى ولم يكن له فالظرف لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا يتقل الا بغير
من الثلاثة المذكورة ولا الاعراب في نفسه واما النصب المحل في نحو
يهدى زيد فللمجيء ولفظ اذ الجارلة ووسيلة في اخضا معنى العامل

ميتين

اليه فهرا ذا من جملة العامل فكيف يكون جملة المعول فتقر بعض
بعض المعربين الجار مع المحرور منصوص الجمل ما حة او
تجوز بتسمية الكل باسم الجزء منها اير من الظروف المبني ما
ظرف الجملة خبر الظروف وما بينها اعتراض ومستأنفة قطع
اضافته محذوف المضاف اليه بالاعراض اذ لو عوض عنه
فكانها لم يقطع فيعرب وهو في غير الظرف كشيء نحو قوله
تعالى وكلا ضرب بناله الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله
وكنت قبلا اكا داغص بالماء الفرات والمعاني في الجاهل واحد
وقال بعضهم المحذوف منور في المبني وشمس في المعرب
وقال الرضوي الحق هو الاول كقبول وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلق وفسل ودور وارواح
عكرو من عكرو ولا يقامر عليها ما بمعناها نحو عمن وشمال
بينت لاحتياجها الى المحذوف وعلى الضم خبر التقصاؤها
باتقوي الحركات ومثله اير مثل الظرف المقطوع عن الاضافة
في البناء على الضم لا غير وليس غير للاشتراك في القلة المذكورة
وقيل لشبهها بالغايات في مشددة الابهام فيه ما من عدم
الانتاج ولو قيل الاحتياج للنفا الواحدة وشرط بنا غير متعارفة
بلا اويسراذ لم يسمع في غيرها وحسب للاشتراك المذكور ايضا
وقيل شبهه بغيره في كثر الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا
من الغريب اذ فيه غم في اعجاب ما من غير مرة واستعارة
من مستعير المستعير وسؤال من سايل الادل الفقير وعدو
من اقوال المشابهة وهو اتحاد المعنى وطرفا وهو الابهام الى الابد
وهو كثر الاستعمال الوشيت وهو من الاصل الى النزع اعدم
التوقف

التعرف نزع الابهام على زعمهم ولغوة توسط غير لتحقق
حسب بالغايات بل نزل سطحها ايضا لتحقق مشابهة بالحرف
لما ذكرنا ونظا اير من الظروف المنية وتزكها انب حيث للمكان اليهم
ويضاف الى الجملة اسمية او فعليه اضافة اذ زمانا اكثر وقد
يضاف الى المفرد كقوله اما تر حيث سهل طالعا فيعرب بعضهم
لنوالعلة البناء في الاضافة الى الجملة المعهودة من مبني الاصل
والاكثر بعماء وعلى بنائه لشذوذ الاضافة الى المعرف وتو الاضافة
الى الجملة لا يوجب البناء تخلصه في صور كثيرة بل ليزودها عن طريق
ما نحو حيثما تجلس اجلس بناوه لتضمن مؤنثان وذا اعطف
على حيث للزمان المستقبل ولودخل اذ اغير اير غير المستقبل
ينع الماضي نحو اذا طلعت الشمس ويا في ذا راجع الى غير
كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وفيه اير اذا معن
الشرط واذا اختير معها المناسبة الشرط الفعل ولم يجب كان ولو
لعدم تاصله فيه وقد يتجدد اذا من معن الشرط للظرف كقوله
تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل اذا اسما بلا تقدير في رفع
وبحر نحو اذا يقوم زيد اذا يتعد عمر ورمعه الرضوي الرضوي
لعدم الشاهد وجاء اذا للمفاجاة فيدخل المستدل غابا
عدا عن اللزوم ليلينا قرض يكتفي في باب الاشتغال وتاويله
بالفلية تعسفي واذا للزمان الماضي وان دخل غير اير الماضي
كقوله تعالى واذا يملك بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية على
السؤال عدم معن الشرط ولو قال ويستومر للجملتان لكان اظهر
واي اذا للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل الماضي
واين واي استغما ما وشرطا حالان بتسمية الادل بلم بعد المدلول

للمكان ومثلي فيهما اير في الاستفهام والشروط وايران استفهاما
كلاهما للزمان المبهم وكيف استفهاما للالاء بمعنى الصفة لا الزمان
وسهر جاز مجرر الطرف لانه بمؤن على اير حال فان كان اسم مفعول
خرج نحو كيف انت وان فعل فحال نحو كيف جيت وقدم الاحوال
لاشتمالها على سبب البناء على الطرف ومنذ ومنذ ذكرها في الطرف
وان لم يكن ناظرين لمتابعتها في الدلالة على الزمان اما
كما بنا بمعنى والمرة فيلها المفرد كما المشي والجمع الا ان يور
بالمفرد نحو ما رايتك منذ اليوم ان اللذان صاحبنا فيهما اير زمان المصا
المعرفة الاولى ان يقول المعين يتناول نحو ما رايتك منذ يوم لقيتني
فيه لانه فايده في جعل الوقت مجهولا ومدة فعل للعلم به ان جميعها
اير وجميعها اير ومعني جميع المدة فيلها الزمان المقصود بيانه
مفردا او متبعا وجميعها وقد يدخلان الفعل نحو ما رايتك منذ سفر
قدمه لظهور اختياره الى المحذوف والمصدر نحو منذ سفره وان
مخففة نحو منذ ان سافر وان مثقلة نحو منذ ان سافر ولم يكتفوا
لاختياره في الشرح الى التكلف البعيد فيقدر رمضان مضان
وهو اير كل واحد منهما مخبر عنه بما بعد خلافه للزجاج فانه عنده
خبر عما بعده ويلزمه كونه المعرفة خبرا عن نكرة في نحو منذ يوم ان
فما ضعف لم يذكره المصدر ومنها اير ومن الطرف المبني وقد عرفت
ما فيه كدره بالف مقصود فيكون بل يضم يضم الدال وسكون النون
واي على قلة فلذا زاد ولم يكتف بمفرد المعطف لانه ينتج الدال
ولكن بكسرها ولكن ينتج اللام وضوحا ويكون الدال وسكون النون
ولكن بسكون الدال ولكن يضم اللام ولكن يضم الدال كلها عند الخط
ينتج الفاق يضم الطاء المشددة في اشهر اللغات للوقت الماضي

دعوى

دعوى ينتج العين وضم الصاد المشهور للزمان المستقبل
المتقين فعلا كلاً ما عتق ابدأ واذا اضيف عوضا عن نحو
عوضا العايفين ارددوا الداهرين الذي ينبغي عليه الاضرب
الدهر وجازا التبع اير البناء على التبع في الطرف مع اضافة الجملة
نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرأ
بالتبع لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب
لعدم اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى من خسر يومه ميذ
فيمن قرأ ينتج الميم للاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء
على التبع مثل وغير مع اضافة ما وان وان سبق وجه الزيادة
وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور كما المشابهة
للطرف المذكور لما عرفت بمن يهيئ سبب الايراد في الطرف
امثلتها قيام من مثل ما قام زيد وان يتقوم وانك تقوم واقول
غير ما تقول وان تقول وانك تقول اعلم ان تقسيمات
متداخلة باعتبار اراء مختلفة لتقسيم الى المجرى والمبني باعتبار
اختلاف افره بالعامل وعدمه وقد فرغ منها والى المعرفة والتكلم
باعتبار الاشارة الى معني وعدمها والى الموثق والمذكر باعتبار
وجود العلامة وعدمها والى المشي والجمع والمفرد باعتبار
دلالة على اثنين او الاكثر وعدمها والى المنصرف والجامد باعتبار
الاشتقاق وعدمه المنصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة
والتفضيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المحصران بياني هذه
الاقسام لكن ترك منها المفرد الجامد لكونها سماعين ومفردتها
على التفصيل يحصل من اللفظ وعلى الاجمال من مقابلتها
وزاد اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة من جعلها مخالفة

٧٣

سائر الاسماء في التانيث والتذكير ولذا صفا البيضا مؤنرا
عنها والبحت عن هذه الاقسام سوى المتصرف ليس من
السايل بل اما من المبادي كالتيقين الاولين ولكون الا
حتياج الي الاول اشتد فدمه قلما كان المعرفة والموت
وجودين داخلين تحت الصبغ قدمها واما مقابلتها
كحال المفرد والجماد ولكن فيها نوع خفاء فذكرها بخلافها
واما من مباحث الصرف كالاصريين والبحت عن المتصرف
من حيث العمل من العوز من حيث الصيغة من الصرف ولذا
نذكر المص ^{ما اسم فيه نعتة فقط كالمضمرات والاعلام}
والمبهمات فان الاشارة داخلية في وضعها او مع غيره
كالضائف او في مجاورته كذير اللام والمناذير فالاشارة
خارجية عن وضع هذه الثلاثة حاصلة بالمجاورة واما ارادة
هذه الثلاثة من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على من
المصر وعموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة
ذميمة الي معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو
اسد فانه وان كان فيه اشارة الي حقيقة معينة لكن كما من
حيث التبيين بخلاف اسامة بدل تعريف الكافية لعدم
تناوله الموقوف باللام والنداء والاضافة لما عرفت وهو اير
المعرفة ضمير التكلم فضمير المخاطب فضمير الغائب فالاعلام
الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء
الاشارة والموصولات فالعريف باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الي الثلاثة والعريف بالنداء كزيد والمضائق مع
ان لم يتوغل في الابطام بتدليلها بالذات كعلم زيد بكتابة
كيد

كيد غلام زيد كهو خير يريدها مساويان في التفرقة وما دخل الناف
فتعريفه انتقص مما قبله وما فيه الواو فساو وفي هذا بعض المخالفة
لما سبق مما نقل عن عيسى بن الجهم ولما كان ما عدا العلم معلوما
حدا وحكما خص العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم
او معرفة لا يتناول غيره راجع الي واحد معين يخرج غير العلم
واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع بخلاف تنا
نحو انا وهذا ومن فابوضع واحد عام يعني ان نحو اسامة
غير داخل في هذا الحد الا ان يدعي ان تناوله للافراد مجاز
ويحدث عدم الفرق في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق
ما قاله بن الحاجب والرصدي من ان تصرف مثلها تقدير يري
كيد عمرا مور لغظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو
اير العلم باللام ووجه الوجود في جمع بعد العلمية نحو الزيد
والزيدين واما حال العلمية كايانين فتقابلين وعزبان
فلا لام او سدا اير العلم اير جعل العلم علما بها اير باللام كالجمل
غير صفة حاله نايب الفاعل ومصدر او غلب اير جعل العلم
غالبيا في معين يريد كون العلمية بقلية الاستعمال لا بوضع واحد
معين بها اير باللام كاليث للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي
اير باللام او بدوذا صفة كالحسن قال الرضي وهذا ليس
اذ لا يقال الحمد والعلم ومصدر كالفصل فيما عداها مما يمنع
اللام ولو جعل لفظ ميني علما اير لنفسه فالحكاية على بناء عا لينة
وقد يعبر نحو ليت يتصب ولو جعل ميني علما لغير اير لغير نفسه
فالاعراب واجب كما اذا سهر رجل بليت في
الاصطلاح مكره اير ما ذكرنا قسم المعرفة في عرف

سأه
فالحق

حد

النخاعة ما ايراسم فيه القاء ولو كان ذلك التام مقدرًا نحونا وعزبه
 قال من الحاصب في الايضاح حكم بان التام مقدر في الجميع وان
 كانت في الثلاثي ارضع وقال الرضيد واما الزايد على الثلاثي
 فحكموا فيه ايضا بتقدير التام كما على الثلاثي ارضع هو المثل
 وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذ نحو قد يخدمه رديته فظهر
 ان ادخال نحو عزبه في اللفظي محال للمعقل والنقل والالف
 متصورة نحو جيل او ممدودة نحو حمرا ما اسم
 عداه اير لم يكن فيه احد من الثلاث في هذا التفرقة ابحاث
 الاولى انه ان اريد بالتاء ما يصير حاله الوقت يخرج نحو
 صافنات واخت وبنيت وان اريد المطلق فلا بد
 من التقييد بعدم الاصله وان لم يتقيد بالآخر دخل
 نحو ثرائث وتكلاان وان قيد بالآخر الحقيقي خرج
 نحو ضاربتين وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج
 نحو اخت وان اريد تاء التانيث لزم الدور والثاني
 في ان من المونث صيفا موضوعه كهي وهما وانت
 ويا نحو انضربين ونون ضربين وتاوتة وهذه وهذه
 وكلتان وشنتان وكلها داخله في حد المذكور والثالث
 ان الالف قد يكون للحاق فان اريد المطلق فلا منع
 وان اريد ما للتانيث يلزم الدور والجواب ان اريد الا
 عم من الحقيقي والكون بعد الاصول وتقدر التانيث الامثلة
 المذكورة وتمنع التانيث بالصيغة طر اللبس وحفظ
 للقاعدة تسهيفا للضبط وتريد الالف الذي صار مستقلا
 في منع الصرف وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن

ان يقال التعريف لفظي يراد به التبيين لا التحصيل فلا دور
 وهو اير المونث الحقيقي لو كان بازا اير اير اير اسماء ذكر المونث
 كما مره بازا اير اير اير بازا اير اير اير لم يقابلته ذكر
 من المونث فالمونث لفظي كظلمة وعين ولو اسند المشتق
 فعلا او غيره المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا سو نحو
 طلحة اير علم المذكور فانه لا يجوز التاء في المسند الي ضميره لا يقال
 طلحة جاءت او الحقيقي عطف على ضمير المونث اير اسند المشتق الي نفس
 المونث الحقيقي غير الجمع او ضميره داخله ضمير المونث وحال الجمع يسي
 ويضيغ ان يزيد من الالف يسي نحو سارا الناقه بلاتاء بلا فصل
 بين المشتق والحقيقي احتراز عن نحو جاء القاضيا مرارة قالت
 لازمة في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت همد ولو قال قالت انبث
 يشمل نحو هذا ضمير وتضمن بين لكان اصوبا وجاز العاء غيره
 اير في مونث غير ما ذكر من ضمير المونث والحقيقي بلا فصل سواه اير
 نحو طلحة استشاء من غيرم فانه لا يجوز التانيث مسنده امثلة طلح
 الشمس وطلعت وجاء اليوم همد او جاءت وكذا في حوز التاء
 ظاهر للجمع مطلقا واحدا مذكورا ومونث حقيقي او لفظي نحو جاء الرجال
 وقال نسوة نسوة جمع المذكر السالم فانه يجوز فيه التاء الا ان شبه
 المذكرين فيجوز فيه القاء كقوله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وضمير
 جمع المذكر العاقل سواه اير والمذكر السالم فان ضمير الولا لا غير نحو
 الزيدون جاء وضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعل على الاصل نحو
 للرجال جاءت او جاء وضمير جمع المذكرين اير غير العاقل وضمير
 جمع المونث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت
 اوز هين لم يعرفه لانه على معناه اللغوي المذكور اظهر

هو

مما عرف به لوسم من الاعتراض اصولها ايراصول الاسماء العدد
التي يتفرع منها باقربها بالنقصان والزيادة والاضافة او
العطف لفظا او تقديرا واجزا او عشرة طرادا الى شرف المعنى
تقدمه في الخلقه ولكن فيه جعل الجذ فرعا والمزيد اصلا وهو
قلب الموضوع وخلاف الموضوع مع انهم اولون بالمونث فاستويا
فالحنو اعتبار اللفظ لا سقاط النقصان في التفرع وتقيم يكره شيئا
اير غزاعن توالي الفتيات مع ثقل التركيب والحجازيون ما يسكنوه
لان اصل المحذور توالي الحركات لم يصيب في تقديم هذا كانه يوم
الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاخير ومائة والقوا لاصول
اثنا عشرة كلمة ولما كان الفرض من ذكر اسماء العدد بيان الا
حكام المختصة بها تركها كما كان على القياس فبدل من الثلاثة
فقال وثلاثة بغير تنوين لكونها علما لنفسها ولذا جاز وقوعها
بتدالها اير متيها الى عشرة فان قيل لا امتداد في ثلاثة مثلا
الشم وان يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناوؤ صدر
الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتتم الصيام الى
الليل وانما الدعوى في التناوؤ القطعي كقوله تعالى وايدكم الى المرافق
قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزيادة عليها فالامتداد والتناوؤ
قطعيان فيكون الفايته لا سقاط ما ورايعا لم الحكم الزر
هو عدم التناوؤ القطعي مثلا بسرا لتاء للمذكور او بالعكس
اعتبار الجماعه ويدر بها اير لتاء للمونث فرقا بينها والمذكور
تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثة ههنا وبعها
يسمى شيئا ولكن لو ذكر اعلا ما لوجوه تغير واحد وواحد الى احد
عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واشتتان

عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلاثة عشر والزيادة عليها
الى تسعة عشر كما ين للمذكور ابتداء للجزء الاول بحاله وحذف التاء
من الثاني كرايهه اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو
كالكلمة بخلاف احد عشر وثلاثان لما لم ين من الوصل لعدم مفرديهما
وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل لا يتبدلا للتقوى كما نشا
كج اخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فمحملا على نظيره
وتعبيلا على تقيضه وثلاثة عشر الى تسع عشر للمونث تحقيقا
لتمام المخالفة وباب نوع عشرين ومئة ثمانية الفاظ مستعمل فيها
اير المذكور والمونث ويعطف العدد الاكثر الزايد على تسعة عشر
يعني لفقود الثمانية على العدد الاقل يعني لاحد الى التسعة من
غير تغيير حالة الافراد في التذكير والتانيث تقول ثلثة وعشرون
رثلث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وسعين ومائة والنون
ومائتان والفاان مستعملات فيصا اير المذكور والمونث ولم
يذكر جمعها لعدم دلالة على عدد معين وهو المراد من اسماء العدد
ولذا لم يذكر مضمة ولم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاتحاد في
المفرد على فيها مع كونه قياسا وهو اير هذا العدد يريد مائة وملا
بعكس اير عكس ما سبق في باب العطف يريد انه يعطف
الاقل فيه على الاكثر تقول مائة واحد وقد احسن الممر حيث قدم
قولهم ولو كان اللفظ مذكرا كمشخص دون المعدود بيان اير المراد
مثلا او كانا ملا بسيد بالعكس بان كان اللفظ مونثا كالتسعين
والمعدود مذكرا بان اير الرجل مثلا فالاحسن رعاية اير
رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزه تقول ثلثة
اشخص واربع النفس وهو الاقصر والاكثر في كل مهم ويحذف ثلث

الشخص واربعه انفس على بحث تمييز العدد ولكن لو اخرج من قول
ويجوز في ثمانية عشرة الف الف ارباك ارباواته والسكون لشغل
التركيب كعدد كره والعدد والحذف مع بقا الكسرة الدالة عليها
الزيادة التحفيف وضعف حذف الناصح فتحتم ابر النون لغاية
التحفيف لعدم الدلالة على اليا المحذوفة لكان اولي كما لا
يخفى والاولى من الكثرة كره في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصها
باسماء العدد وكذا احسن في تقديم قوله ولا يميز لواحد واثنان
وكذا الواحدة واثنان وثلاثان للتقدم الطبيعي وترك وجه
وهو الاستقنا بلفظ معدوديهما مثل رجل ورجلان لانها
النصر المقصود بالعدد لانه صدد المسائل لا الدلائل ولما
كان التمييز العدد احكام مخصوصة ايضا قال ومميز الثلاثة
والزائد اليها ابر الي العشرة بل العشر مخصوص بالاضافة
للتحفيف بمجموع لطابق المعدود العدد وان وجد جمعيتها
معين من جملة المعين دون اللفظ نحو ثلثة وخط الاني ثلث
مائة الي تسع مائة وذلك ان للمائة جمعين مائتين وكذا يضاف
العدد الي جمع المذكر السلام لا يقال ثلثة مسلمين ومائة يقرن
وزوج جمع المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته بعد تعدد زوج
جمع المذكر السلام بلفظ ويلزم عند ذكر مميزها كان يقال
ثلاثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز الجموع بالف والنساء بعد ما تنود
بجيه بعد ما هن في صورة الجموع بالوار والنون اعني عشرين الي
تسعين وهما لكونها صندير العاديلين مكرههتان فاختصر
على المفرد مع كونه اخص وميز احد عشر الي تسعة وتسعين
منصوب لتعد الاضافة لكرههتهم جعل ثلثة اشيا كالاسم
الواحد

الواحد بخلاف نحو خمسة عشر ك فان المضاف اليه لما
كان غير العدد كان منصبا للتعدد وبخلاف نحو ثلاثا ثمانية
رجل فان اعرب الاولين يمنع الاتحاد في باب عشر بين
وابقاء ما في صورة نون الجمع او حذف نون غير فيه مفرد
لكنه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة والف وميز
تثنيها ومميز جمع ايرالف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز
بحرور بالاضافة للتحفيف كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه
نحو ثلثة فيحصل التركيب فيزحج الخفة على المطابقة وحمل
المفرد عليه طرد الباب ولما كان من احكام العدا ان يشتق
منه اسم الفاعل او ما في صورة ولكل منهما بحث يختص
شعر فيه فقال والمفرد اير اللفظ الدال على الواحد من
المعدود المتقدم ملاسا باعتبار نصية اير تصير
ذلك المفرد عددا اخصا ازيد عليه هو احد الثاني الي
العاشر والعاشرة لا غير اير لا يشتق مما فوق العشر
لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي مفردا مشتقا منه كثالث
اشين اير مصيرهما ثلثة يريد انه يضاف ابدالي الانقص
بدرجته اذ لا يتصور التصير بزيادة الواحد في الانقص
بدرجتين او المساورة او الزيادة باعتبار حاله اير
سوتية من العدد من غير اعتبار معني التصير الاو والا
اليه اير العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشر
الي الفاعل عشر والتاسعة عشرة وكذا نهاية له بل ثمانية عشر
ولكن بالواو تقول الحادي والعشرون والثاني والعشرون
والثلاثون والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم

اسم فاعلية الحقيقة جواز اشتقاقه من الجزء الاول والمعين
على الواحد من الجزء من ثم ان الاول لا يضاف الا الى
ما فوقه يقال اول الاثنين او الثلثة الى ما كانه نهاية ترتيبها
يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلاثة ورابع
الخمس ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين
اذ معنا واحد واقع بعد الاثنين فخط الحاد من عشر احدى
الاول الى المركب الثاني من واحد من احد عشر متاخر عن عشر
فبني الجوان من كل المركبين او حاد واحد عشر لحذف الجزء الاخير
الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله ويعرب للجزء
الاول لا فتاء التركيب للوجوب للبناء وبين الجزئين ان الباقيان
لو جرده نيهما ما اسم كان في موضع اخر ولو حذف في
مكانه اظهر لا خص الف زايه ارباء كذلك فتح ما قبلها اربا
لظهي في لزوم فتح ما قبل الالف ونون كرت لتفيد ذلك
الاسم انما مع اربع مدلول مفردة مثله ارب مثل ذلك المدلول
في الوحدة والجنس فقط فتح مخرب نحو علمان فلا يقال
قران لظهر وحيث عند الجمع المحمود لعدم الجنسية بخلاف
الزيدين والقرين لا نيهما عند المسميين بزيد وقرم حقيقة
او مجازي محقق الجنسية وحذف النون عند الاضافة لا يسهل
كونها جزء من الدلالة كالزجيم ولا يقتضي خروج المعنان
لان المراد اصل الوقوع وجعلها موضوعا عن الحركة اذ التنوين
يقضي عدم وجوده الا بعد وجود التركيب مع العالم ليس
كذلك وارجاع ضمير يفيدها الى الزيادة يقتضي كونه كلمة
لا جزءا والمخبر غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع
الى صدر

الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف في المثني من
بحث الصرف كما حجة اليه النواصل تركه بخلاف ترتيبه يحتاج
اليه في بحث الاعراب والنعت ونحوها وحذف نونه عند
الاضافة فانه من لوازم التركيب فينقلب نحو الباعث التغير
التركيب من الاعراب والبناء ويحذف نونه بالاضافة لشبهه
بالثنويين لا لقيامه مقامه لما عرفت ولو ترك قوله ويحذف
التاء خصيان تثنية خيه والبيان تثنية اليه على خلاف
القياس لشدة الاتصال بحيث لا يتسع باحدهما بدون الآخر
فكان كالمفرد ويجوز ثبات التاء على القياس لكان النسب لعدم
تعلقه بالنحو ما اسم ان جعل الزوايد من
او لفظ ان حرف معزى ذكر بالوضع على افراد مخبرج التثنية والجمع
لانه وضع للمماهية فلذا يصدق على الواحد واكثر فلا وجه
لقول القرآن كل اسم جنس واحد بالثنا كثر والباكر وجمع
مع عدم وجود خواصه من النسب والتصغير وعود ضمير المفرد اليه
واما ليس واحد كذلك كمثل وترايه فليس يجمع بالاتفاق وخرج
اسما العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان افراد
الشيء يلزم صدقة او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد
العشرة مثلا كل عشرة واحاده كل منها فلذا يدل الاحاد بالافراد
بحروف مفردة ليس المراد به ما ليس بثنوي ولا يجمع للذو وخرج
جمع المذكور بل اما الاصل واما الدلالة على المفرد حقيقيا كانهام و
كانا عجم فانعام من حيث دلالتها على افراد من نوع جمع من
حيث دلالتها على ثلثة من مثلا ما خروجه جملة معدودة وحده
مفرد لا يجزئنا عجم فلذا قيل ان جمع المثنى لا يصدق على اقل



اعتبارنا

من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له لفظه كابل وغنم فانه ليس
بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة على الافراد وعدم التصرف
على الواحد والاثنين واما ما له صورة مفرد من لفظ كركب في ركب
وباق في بقر فجمع عند الاختصاص صدق حده عليه واسم جمع كجمع
عند يسوي فركب وبقر ليس بمفرد بل ركب وباق عنده وان
اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية والذم حمل يسوي على هذا
امر لفظي وهو عدم وجود خواص الجمع السابقة وقد سبق في صدر
الكتاب ان نظره لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا
والحدود تبعاً وتعملون فيها وقد روي ما له وجوده حفظاً للتفريق
تسهيلاً للصنط وترك التصريح بعد جمعية نحو ركب وترا ما
اكتفا بعدم صدق التعريف في شهوره مذهب يسوي او ميلا
مذهب الاختصاص وهو اللفظ ولو كان ذلك المفرد اعتباراً والاستعمال
ليدخل نحو عبا ويد بتدريج عبود وروسوق يتدرج كونه نسا
مفرداً له كغلام وعلمه ومذكر في جمع ذكر يتدرج له مذكوراً ومذكر
ويحتمل في جمع حسن ومثابه في جمع شبه يتدرج مثابه واحاد
النبي عليه السلام في جميع حديثه وليس جمع الاحدثة
المستعملة لانها الشريفة اللطيفة التزوا خوفاً للنبي صلى الله
عليه وسلم عن مثله بتغيير ما حال من حروفه من زيادة حرف
او حركة او نقصان ويدخل جمع السلامه لان زيادة الحاء
او شبهه في عدم جواز الاشتراك مع النطق التوافق تغير
بخلاف نحو كعصم ولو كان ذلك التفسير تقديره بالتحقيق
كسوق مثالي جمع له مفرد اعتباراً وقد سبق في ذلك مثال
بجمع في تفسير تقديره فضله فذلك غير الصفة فقل وجما كصفة
وهو

وهو ايرالجمع مكرس لو غير للجمعية فخرج نحو مصطفون ظلماً
لان تعيين تقديره تركه اكتفاً والا اير وان لم يغير
صيغة واحدة فصحيح فالصيغة لا تتغير الا بالتغيير
الاخر في اتا ووضعا والا لزم بطلان الالحاق في نحو
سلفي الرجل وعدا بنيت الاسم التثنية في اربعين لا عشرة
والتقدير السابق لفوري فلا تناقض مذكوره ذلك
الصحيح لو كان في اخره اير في اخر مفرده فيلزم تكلفات
والظ ما قلنا في المشي فواحد ولو ترك في سلم مع الايجاز
وارا واء حركة ما قبلها يحسنها اير ضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء لفظاً نحو مسلمون ومسلمين او تقديره نحو مصطفون
ومصطفين ونون ففتح في اصل الوضع فيدخل نحو صالح
القوم ويخرج نحو مساكين للوجه خارجة متقسم ولان المراد
كون المذكورات زاوية كما خرج في المشي وقد عرفت فساد جعلها
عوضاً ليعيد الجمع او الزايدان مع اير مع مدلول مفرده الكثر
منه من جنس قبل ثبوت الكثرة في المفرد فرضه كغلام افقه من
الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلال وقد مر قوله وحذف نونه اير نون
جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكماً موقفاً من الشرط
طبعاً ليتفرق من ذكر النون ونزوح اير شرط قياس مذكر جمع
الصحيح بل هو في غاية الركائز حال كونه اسماً وصفاً ان
يكون ~~حكما~~ مدلول مفرد مذكراً لغيره والمراد بالابق
الاصطلاح فلا استدرار فيدخل نحو ورقا وسلمي
رجلين فانها يحمان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة
يجمع على طلحن بسكون اللام عند الكوفيين ونحوه عند

قيل

ابن كيتاف كان المصراختار قولها واما كون المراد من المذكور
 يكون مجرد اعن التاء ولو مقدر لا يخرج نحو طلحة يدخل
 نحو ورقا وسلمير فيعدكونه مخالفا للغة والاصطلاح غير
 مفهوما من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما ان مدلوله علما
 عالما ومخوفا ان يقال تقديره ان يكون مفرد مذكرا مرداه
 علما عالما مرداه فالوجه ان ساويان لا احتياجهما ان
 ثلثت محذوفات ولو قال علم مذكور عالم لكان اظهر واسلم
 ولو اكتفى بتذكير لكان اخصا ايضا بشرط حال كونه صفة
 ان يكون مدلول مفرد مذكرا عالما اذ ذكر التوجيه من لكن
 الاول ههنا ارجح لعدم المساواة بدل العقل بالعلم ليشاء ونحو
 قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه وان لا يكون
 مونثا ان موت تلك الصفة المفرد فعلا كما لا يقال
 احمدون للفرق بينه وبين افعال التفضيل كما فضلون ومعنى
 الصفة كما ملية التفضيل للدلالة على الزيادة قبليية اشرف
 الجمع ولا فعلين يفتح التاء كسكر لا يقال سكرانون فرقا بينها
 وبين فعلا نه كندمانه ولكن التاء اصلا في الفرق اخيرة
 مذكورهما اشرف للجمع نحو ندمانون وان لا يستويا ان
 المذكور والمؤنث فيهما ان في تلك الصفة كجيب جمع مع
 او مجردة وكعلامة فلذا اقتصر على الشرط والختم وترك الاس
 المذكور في الكافية وترك الجمع الشاذه كان من صنعها وموت عطفها
 على مذكور والمرد به الاصطلاح ايضا فيدخل نحو طلحة لو كان في
 اخره ان في الجمع الصحيح تذكر ملبس الف ورائه زيدتان بشرط
 ان شرط هذا الجمع لو كان مفرد صفة ان يجمع مذكور بالوارد والنون
 اكتفى

اكتفى بقول الاحوال ان كما ان وجد مذكور كمنسكة ليلا يلزم
 منية الفزع على الصل والاي وان لم يوجد مذكور فشرط
 وجود التاء في مفرده كما يضة وطامسه من حدث لها
 الحيض والطمث فيقال حايضات وطامسات بخلاف
 الحايض والطامة فانها بمعنى من ثبت له احداهما في الجملة
 ما اعني باللفظ فجمعها حاو ايضا لا غير والا ان لم يكن
 صفة جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد سماعا لم عن اعترا ض
 الرضين بعدم الاطراد والجمع الصحيح مذكرا ومونثا متدا
 وافعال اير جمع على وزنه كافر اسر وافعل بضم العين كافلس
 وافعلت بكسر العين وفعلة بكسر الفاء كغلمة للغلة خيرة
 يطلق على دون العشرة بلا قرينة وغيرها اير غير المذكور
 من الجمع لكثرة اير يطلق على ما فوق العشرة بدونها
 قال الرضين الظان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر في القلة
 والكثرة فيصح لهما واعلم انه اذا لم يات للدسم الا جمع
 قلة كارجل في الرجل وان جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو
 مشترك بين القلة والكثرة وقد يجمع يستعار احدهما
 للاخر مع وجوده كقوله تعالى ثلاثة قرويين وجود الاقراء
 ولما كان الاسما المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف
 مطولا لها ومختصرا لها بخلاف التشبية والجمع ترك تعريفاتها
 وان كانت من المبادى وقد ترصيفا
 يعمل كفعلة المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان
 عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل
 فيعمل كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملها مختص

فقط فاشتط نهانه هكذا قيل وفيه ان عمل ليس لمجرد متساوية
الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعتد قول به
وهما لا يدلان على الحال التشبية فلا بد له من عدم الاقتزان
لها ومن اراد التفصيل فليرجع الى لب الالباب وشيخ ما لم
يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة تأكيديا
او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل لفعله وهذا مرفوع
والتقدير المذكور كعدم عمله موصوف ومصفوا ومعرفا باللام
كذا في لب الالباب والرصدي وقيل انه لا يجوز له عمالا الضعيف
مع وجدان الوهم وهذا لا يفيد الامتناع وخوضت بيت ضمت
الامير اللصون عما يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرصدي
الا لو كان المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثنائيا
من الطرف المحذوف ولو للمصدر بتقديره لان العمل لفعله في كل
كل موضع او وقت الاموضع اذ قدت ان كان بدلا فان فيه ختلافا
فعند سير في العمل للفعل المقدر وعند سيرة المصدر لقيامه مقام
الفعل لا المصدر وكونه مقدر بان مع الفعل حتى يجوز تقدم مفعوله
عليه واستنار الضعيف فيه محله كالطرف العالم فعلى كلا التقديرات
يجوز تقديم المفعول كذا في الرصدي وللب الالباب فوجه الوجهين واحد
لا وجهان كما اتفقهم ومفعوله اي المصدر يتقدم عليه لوظرفا
مخوق له تعالى ولا تأخذكم بهما افخره في فلما بلغ مع السمي لان المناع
تاويله بان مع الفعل فان مفعوله الصلة لا يتقدم على الموصول وليس
الماد بشر في حكمه كل وجه مع ان الطرف كالحيم للعامل الملازمة
اليه في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه مفعول ضعيف
يكفيه رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النبي مخوق له تعالى ما انت
بنية

بنية ربك تعجبون هذا ما اختاره الرصدي والخميس سقوا
مطلقا وقد رواه العالم فيما ذكره من الابنية وخوضت
ولا يضرفيه نايب الفاعل اير لا يقع الاضمار في المصدر
بان استتريه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضرف زيد
وذلك لان النسبة الى المرفوع ما خرفة وضعها فيحكم بالا
ستار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظري وضوحه الى
ما هيته الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاه للمرفوع عطف
لا وضعي فلا يحتاج الى الامر الحكم وقيل لو اضمر في مفرد المصدر
لا ضم في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنية والجمعين وهما في الفعل واجبات الى الفاعل وكذا
في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه وجمعا وفيه بحث
اما اولا فانا نمنع صحة القياس لو وجد المانع على زعمهم في
المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجوز في التاكيد
فلم قيل تقيس فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان اراد
الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار
وان ارادوا لا بد من علامة في استتار ضمير التثنية والجمع
ولما اقدوا في الصفة التي تشبهها فلم يلزم الاجتماع بخلاف
المصدر نمنع لزومها واستدال الطرف واسم الفعل وقول من قال
ان الاضمار فيها تسامح لقيامها مقام اطرفيه كحقيقة
والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما على استدلاله
لان الافعال التي المنصرفه واضل من فعله مثلا سندافر
غير صحيح اذ الاضمار حقيقة في شير من الاشياء بل هو حكمي
محض واعتبار من صرف حقيقنا في صدر الكتاب ولا فرق

بين الفعل والاسم في المعنى بل امور لغوية مأمور والمستقضى للاستتار
وهو الدلالة على الفاعل موجود فقط على السواء وان اراد الاعماع
في اللفظ لكون المشتق حكم المنفرد فنقول بالصفة وكون فاعلا
غنيا في الذات والخارج لا يدفع الضرر بل يزيد وجاز حذف
فاعله اي المصدر لما ذكر في الاجتماع بعينه وقيل لانه لو لم يحذف
لزم اضماع اذا كان غاييا مقدما وهذا بعد كونه مبنيا
على مغايرة العلتين كما سمع في اذ لو اريد بالاضمار ما سبق
اعني الاستتار وهو الفاعل الملازمة مع جواز ان يقال مثلا
زيد ضرب زيد وان اريد المطلق فبطلان اللازم في مستند
وجاز اضافة اليه اي الفاعل قيل ان اعماله تنوي يا اولي كانه
اقرب مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة
المعرفة خلاف ما صرح به الرضوي من العكس والى المفعول وقد اجماع
اي المصدر يدل ابا باللام المعرفة كاستماع تقديره بان مع الفعل
وانما جاز على قلة فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا في الفاعل و
المفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لا يعبد الله الا باله
لو كان ملك بسا عتق الخلال

والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الان او غدا او حكايه بان
يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي وتعود الزمان
المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلهم بلغوا ذراعيه قيلان هذا
الاشراط موجودا الان كقوله تعالى وكلهم بلغوا ذراعيه قيلان
هذا الا في شرط في نصب المفعول به كافي في الفاعل مفعول المظهر
وكذا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد الوعد على المتدا
ولو بعد التام نحو كان زيد ضارا بعمرا او ذراعا كجاء في زيد

راكبا

راكبا جملا والموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستتار
بالهزة او بغيرها نحو ضارب زيد عمرا او حرف التنقيح ما و
وان ولو حذف الحرف لشهد المنفى المستفاد من الاسم والفعل كما
ذكر في بحث المتدا وانتم النابذ في تبعية عيان الكافية او النبا
نحو يا طالعاجيلا وهذا عند ابن مالك واعتض عليه ابنه
وابن هشام ان ليس الاستتار والتنقيح التقريب من الفعل
لان حرف النبا مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل
وقالوا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره
بن الحاجب واقول بضره لا بن مالك راجع ان حرف النبا قائم
مقام ادعوا فهذا يكفي في التقريب ولو اجبر الاعتماد
على الموصوف المقدر شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من
صاحب محرم عليه بله او مقدر او لم يذكر الموصول ان
المراد هنا اللام فقط اذ الصفة لا يقع اصله الا انها
سند كمن نلو ذكره هنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاداء
اشراط الحال اذا الاستعمال فيه ايضا فظن ان مراد ابن الحاجب
نه صاحب غير الموصول كما يبعه كما نوهم ثم قيل ان هذا
الاشراط في البارز كما في المستر والظرف وايضا اسم
الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى لو كان اسم الفاعل بعد
الماضي كاستماع نصبه ولو وجد مفعول منصوب نحو زيد
عطير وعمرو درهما مسوقا فعلا ناصب نحو عطير وهذا
جواب عن تمسك اللسان حيث يحسن عمله بمفعول الماض
ولو قال التقدير خلاف الظاهر تقول لما لم يجد علمه في المفعول
الاول مع كثر دورهم في الكلام كان قرينة للتقدير وقال

السيد في الاجود ان يقال انما نصب ههنا الثاني ضرورة
 حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
 وقال الاذ لسير ردا على جواب الحذف لا يستقيم
 المعنى ذكره مثل هذا طان زيدا مستريما لا متناع الا
 تقصار وقال الرضوي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع التزنية
 وان كان قليلا كما يحكي في افعال القلوب ويصنف مذموم
 السيد في قولهم هذا صان زيدا مستريما اذ لا اضطرار
 ههنا الى نصب عمرك وان حمل التابع على اعراب المتبوع
 الف اولي وباللام اير بسبب دخول اللام الموصولة
 دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي الجميع اير جميع
 الازمنة لكونه مفعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة كالمبالغة
 العاملة ثلثة مفعول ومفعول وفعال وزاد يسوي مفعولا
 ومفعولا ان اراد اوزان المبالغة كذير اللام في استق
 الجميع لم يستقيم في المعطوفات واذا اراد انها كاسم الفاعل
 في العمل والاشراط اير وعليه انهم صرحوا بانها لا يشترط مع
 الحال والاشتغال في المبالغة ثم ان هذا عند البصريه وقار
 الكيفية لا يعمل المبالغة لغوات المشابهة بتغيير الصفة وان
 جاء بعد منصوب بفعل مقدر عندهم واجاب البصريه بان
 المبالغة جائز لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
 كالزيادة التفضيلية بحمل اللام بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
 يكون جائزا ويمكن ان يدعى بان الاصل في فعل التفضيل
 الزيادة على الغير فله حظ الغير على التي بعده من المثلية
 واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة
 التجرد

وزانها

التجرد اير هو كاسم المفعول الفاعل في العمل
 والاشراط والمشتق والمجموع صحيحا او بكسر ساء الفاعل
 والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشراط والمشتق
 والصحيح ظهرا ليقال صيغة المفرد واما المذكر فلكونه فرع الواحد
 وجاز حذف النون من مشتاقها ومجوعهما بالعمارة اير
 عمل النصب على المفعول معوقا اير داخل عليه اللام الموصولة
 لا استطالة فجاز الحذف للتخفيف فلا بد من القيد من المذكر
 لعدم جواز الحذف عند انتفاء احد هما على ما صرح به
 باسم الفاعل من حيث انها تنفي
 وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعال بل تنزيه عليه لانها تنصب
 عند البصير كفعال من غير اشراط زمان لكونها
 بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضى لو اعتدلت على
 سبق وتقريرا لصفة المشبهة بلا سعة باللام
 المعرفة لا الموصولة ومجدة عنها اتصال حقيقة المفعول
 اير مفعول الصفة المشبهة الظلا المضمرة بلا سعة باللام او
 مضاف الي الضمير بلا واسطة اربها كما من مطلق المضاف
 او مجرد عنها فيدخل نحو الحسن وفيه غلام في المجرده المضاف
 فالانفصال ايضا حقيقي كما لمنع الخلق كما تروهم فيضرب
 الاثنين في الثلاثة يصير سقا وسقوا اير مفعولها في
 هذه الاقسام الستة في المفعول مرفوع بالفاعلية
 او منصوب على التشبيه بالمفعول في المفعول المعرفة عند
 البصير لا نهم لا يجوزون التمييز وعمل التمييز عند الكوفي ثم جاز

رين

اراه على التشبيه

بمصدر المصدر او جعل مفعول الصفة تميزا في غيرهما غير
 المعرفة او مجرد باضافة الصفة اليه فيصير يضرب السته
 في الثلثة ثمانية عشر وامتنع الحسن وجه باللام في الصفة
 المضافة مفعولها المضاف لعدم افادة خفة لانها
 اما حذف التنوين والنون او حذف ضمير الموصوف او
 مفعولها او نقله منه اليها ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن
 وجه او وجه غلام باللام في الصفة المضافة الي مفعولها
 المحرور عنهما لان هذه الاضافة وان افادة التخفيف
 ينقل الضمير لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الي النكرة ولم
 يذكر المختلف فيه وهو حسن وجه باضافة الصفة المحرور
 عن اللام الي مفعولها المضاف فكانه اختلفت مذهب الكوفيين
 فانهم يجوزون في السعة بلا يفتح لا تنفعا لما نعتي المذكورين
 وما قسم فيه ضمير واحدا ما في نفس الصفة او مفعولها
 احسن لان الضمير فيه تقدر الحاجة من غير زيادة ولا
 نقصان وما فيه ضمير ان حسن لا شتماله على المحتاج اليه
 لا احسن لا شتماله على زايد والا اير وان لم يكن في الصفة
 وفي مفعولها ضمير يفتح لعدم الرباط بالموصوف لفظا ولما
 كان وجود الضمير في الصفة غير ظهور في المفعول ذكر
 قاعدة يظهر في وجوده وعدمه ولو رفع بها نايب الفاعل
 اير لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها
 لا تنعاع لعدم الفاعل والا اير وان لم يرفع بها سوانضت
 على التشبيه او جرت بالاضافة ففي الصفة ضمير لا تنعاع جاز
 الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في
 التذكير

الاضافة

التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كطابقتها
 اياه والفاعل والمفعول اللذان ان اراد بلزوم المفعول
 تعدية فعله الي واحد فان ذلك الواحد ينوب من باب الفاعل
 فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنسوق كقولك
 كعب اير كما لصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما
 المتعدي منها فلا يجوز عند الاكثرين وما ذكر مفعول منصوب
 بعد قياسه للفاعل اير لتفضيله على
 غيره في الفعل لا لتفضيل المفعول اذ لو كان لهما اكثر الاشياء
 بطلت قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل
 المفعول كما شمر اير اكثر مشهور ولو ترك هذا ايضا كان اشبه
 من احوال الرفع والصفة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق
 الاتصال الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افراد وتثنية
 وجمع وتذكير وتانيث مطابقة الصفة لموصوفه لعدم المانع
 الذي يسبغ كزيد افضل الزيدان الافضلان الزيدون الا
 عند الفضل الهندان الفضليان الهندان الفضليان
 اذ من فهو مفرد مذكور لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره
 فكل من قسم حقوق اداة التشبيه والجمع والتانيث المختصة
 بالافراد بما في حكم الوسط لا متراجح من التفضيلية لكونها الفارقة
 بينه وبين بايك احد فكانت من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية
 لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها والاول
 على اصل القيل دون الثاني او الاضافة فتح له معنيان اشارة
 الى الاول وهو ان كثيرا بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف
 للفرد عليه اير على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرط اير

فضلون

شرط اسم التفضيل المضاف في افادة هذا المعنى دخول فيه
 دخول مدكول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان
 خارجا بحسب الارادة ليدل على تفضيل الشريك على غيره
 معترضة جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع
 التذكير وان كان موصوفه غيرهما لثابتة افعول من في كون المفضل
 المفضل عليه من كون راسه والا اريد ان لم يكن اسم التفضيل للزيادة
 على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم
 التشابه ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية ولا يتصل
 المفعول به اقتناء المحو قوله تعالى وهو اعلم من يعلم من صاحب
 كيعلم واما العمل المستخرج في غير شرط بل لا يلزم اذ لم يرفع ظاهر
 وكذا العمل الظان والحال التيسر لا يفسد ما ضعيفه يكتفي بها
 راجحة الفعول واما العمل في المظهر فله شرط بينه بقوله في نحو ما اريد
 رجلا حسن عينه العمل عيون زيد يري اسم التفضيل يكون
 صفة لمحو منفى والضمير الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه
 لانه يدخل من التفصيلية على ضمير فاعله مقيد بحال وتركت صياغة
 الكافية لغرضه وصعوبة فهمه اكتفى بالتشبيه والتفصيل لوضوح الاسماء
 على المتبذم وقد يورث اراوه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل
 بمعنى فعله اذ التقى في الكلام يتوجه الى القيد فينفي الزيادة فيلحق
 اصل الفعل فيكون احسن مثلا حسن مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم
 التفضيل بينه وبين مفعوله اعز منه باجيب وهو المبدأ ولو عمل
 يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد يري يري يري يري
 المحرور من منه وكلمة في ارضها في نحو المثال المذكور مع بقاء البوابة
 على مثالها وكعين زيد احسن فيها العمل يري يري يري يري
 اص

احسن بعينه العمل اللغوي المثال الاول وهو بهذه الصياغة
 ونحوه في هذا المثال من التفصيلية مقدرة بعد العمل
 فيلزم الفصل ما فعل ذلك بالوضع على ما يقع
 المعاني او زمان او حدث او شيء مصحح معنى اللغوي
 فخرج نحو مسوولم يرضت ودخل نحو ان ضمنت ضمنت
 وعيبه وبي الماضى لعدم مقتضى الاعراب على التفتح لفظا
 نحو ضمنت او تقدير نحو غزا الكون مع كونه اصلا في البناء
 لمثابته الاسم في وقوع موقعه في نحو زيد ضمنت وصار
 ما لم يلحقه اري الماضى الوار الضمير قدومه لانه لا يرد من
 التفتح ووجوده لانه اري الماضى ليضم لفظا نحو ضمنت
 تقدير نحو غزا والضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن
 نحو ضمنت وضمنت وضمنت وضمنت وضمنت
 ما فعل ذلك بالوضع على الزمان الحال الاول
 بالاشتراك على اللاحق وهو اري المصارع معون لمثابته
 الاسم لفظا او معنى واستعماله اري بين انواع الفعل
 لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اري المصا
 نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانح مبي على الضم في
 جمع المذكر وعلى الكسر في الحاضرة وعلى الفتح في غيرهما لا يترك
 الجزاء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو
 دخل عليها فمهي كلمة اخرى حقيقة وتبين جمع الموصوف فانه
 مبي على السكون حمالا على الماضى واعراب اري المصارع
 رفع ونصب وجرم فالمصارع الصحيح الاخر المفرد غير
 المثني والجمع سور الحاضرة اري الخاصة بلا بسن بالضمة

استعمال

رع

رفعا والفتحة نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزء ما
كيسنت ولن يثبت ولم يثبت وغيره ارب غير المفرد
المستثنى من الحاضرة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها
نصبا وجزء ما نحو يضربان لن يثبت ولم يثبت بالان
المضمر المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون افر نحو ضربنا دون
ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتخذ الالف والواو الحركة
جعلوا اعرابا بالنون لعدم امكن كحرف العلة فحذفوا
في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع
لان الجزم يبدل للجر فالنصب يخرج اصلها وكونها
علا من قبل لفظة فلذا يجعل على الجزم دون في الالف ما يناسب
بدله فيعمل عليه في الافعال ايضا والمعنى الاخر بالالف
قدمه لخصته ووجدته بالضمه رفعا والفتحة نصبا تقديرا
مقدرتين والحذف ارب حذف الاخر جزء ما نحو يخشى
ولن يخشى والمعتل بغيره ارب غير الالف يعني الواو والياء
بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف نحو
يفرور ويرمي ولن يفرد ولن يرمى ولم يفرد في كلام المص
نظروا وجهه الا ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد يكونان تقديرا
في الوقف والثاني ان السكون في ايضا يكون تقديرا نحو يفرور والوجه
الثالث ارجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر
الى الصحيح والرابع ان الفتحة في المعتل بغير الالف يكون تقديرا
في الوقف ولو قال فالفرد مطلقا سواء الحاضرة بالضمه
والفتحة ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح والحذف المعتل
وغيب بالنون وحذفها سلم مع الايجاز ويرفع المضارع
لو جرد

لو جرد عن الناصب والجازر والانيين وعامة التثنية عند الكون
وروقع موقع الاسم عند البصيرة وتصب المضارع لانها
للتحقق فينصب العلم والناصب للرجاء والجمع فلا ينصب في الايد
السين او سوف او قد اذ حرف التثنية قوله تعالى علم ان سيبكون
والتي بعد الظن يتحمل الحقيقة باعتبار دلالة على الوقوع و
الناصب باعتبار عدم التيقن وينصب المضارع بكون
وهي ارب لن موضع فتعني الفعل المستقبل واذن لو كان
فعله مستقبلا كاحال اذ الغالب في اذن معن الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيها الاستقبال واذن على صعيق فلا
يعمل الا على حال اغلب واقرب ويجرد عن الشرط كقول
تعالى فعلتها اذ اذنا من الضالين وقد يكونان في الماض
كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في من قال
لكون جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا الاستقبال
وقد اصار به تقدم هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل
بين الاصل والرفع ولكن لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل
ولم يكن فعله معوما لما قبله اذ لا عمل في نحو هذه اذن لا يخرج
للاعتداع مع عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمه ونحو انا
تاتين اذن اكرمه وحصر الاعتماد في هذه الثلاثة فيكون
المراد الاعتماد الكامل ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبه بوقوعه
بين المتصل لا توارد العاملين على معول واحد عدم غشيه في
الاولين والاختلاف بالكلية والجزئية المعهول كان كقولك
سراير ان تقوم ولعدم امتناع بل ووقوعه اذا اختلف عمل
العمل كمرية بزيد فلم لا يجز ان يكون اكرمه في الضم الثالث

منصوب القطار بمنزلة ما محلا واما الاعتماد الناقص فتصح وجوب
المعمل لا جوارزه وذلك في موضعين بينهما بقوله تعالى ولو كانت
اذن بعد الفاء فمما لكن الاعتماد فيما اكثر والواو جاز جاز
اعمال اذن بنا على ضعف الاعتماد في الجملة وصنعت العامل
وفتح الفصل بينهما اري بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله
اكرمك والدعا نحو اذن رحمتك اكرمك والندا نحو اذن يازيد
اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام خاصة دون
اخراتها وكثيرا للبيانية اري بيته ما قبلها لما بعدة كما سلمت كي
ادخل الجنة وان اري المضارع بان مقدرة بعد حتى لو كانت
المضارع مستقبلا بالنسبة الي ما قبلها وان كان بالنسبة الي
زمان الكلام غير وتلك اري حتى حرق جرمين كي للبيانية
كاسلمت حتى ادخل الجنة او الي لا تنه الفاية كسنت حتى تعجب
الشمس فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا لمض حتى لا يجوز
ولو كان ذلك القصد حكاية كسنت سر امر حتى ادخل البلد
يرفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكن في اللطم والرجا
فيما في الحال فيكون حتى حرق ابتداء معني ان ما بعدة كلام
متانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب لا حرق جرمين
ح البيانية يحصل الاتصال المعنوي من جبر المافات من الاتصال
اللفظي فذكر التفرعات لظهور التصدير هذا الكتاب
بعد كلام كي اري كلام معني كي للبيانية اذ يلحق في جرم حتى لا يدخل الفعل
الا بتقدير ان مثل اسلمت لا دخل الجنة وبعدة كلام المحي دوننا اشارة
الي كلام المحي زايده للتاكيد بعد النفي لكان اري محدثة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ لحدث بتقدير النوع

في الجمع ولا حاصل لتصميم المعنوي كما لا يخفى فيقدر معناه انما في
اسمها او خبرها ليصح الخبر مثل ما كان صفة الله او ذات تعذب بهم و
بعد الفاء لو كانت للبيانية وبعد الواو لو كانت للجمعية اري لخصا
ما قبلها بما بعدها وما متبدا قبلها اري الفاء والواو امر غير الجملة
حال من فاعل الفعلين التقدير بعد لو كثر في فاكرمك اري لكن
منكر زياره فاكرام مني او من كل تشتمني فاضربك اري لا يكر منكر
شتم فضمت مني او تنفي قدمه لمناسبة النهر كما تاتينا فتحدثنا
اري ليس منكر اتيان فتحدث منا او تقي قدمه لمناسبة النفي
كلمت لي ما لا فانقمه او عرض قدمه لمناسبة التقي كالاشتر
فتصب خيرا اري الا يكون منكر نزول فاصابة خير من
او استفهام كهل عندكم ما فاشربها اري هل يكون منكم ماء
قشر مني و بعد الواو لو كانت بمعنى اري او الا تترك ان فيها
لانها خارجة عن معني اري منقدر بعد والتوجيه بمعنى اري او الا
الداخلتين على ان المقدرة بعد ما غير وجيه اذ لا تقاوت
في المعني بين الداخلتين وغيرهما فالنقيد ضايع بل التوجيه ان
يقال من ارباب الحاجب بقوله بشرط معني اري ان والا ان وجود
هذا المعني في التركيب لكونها معني او نحوها الزم منكر او تقضي
حتى وبعد العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما
اري لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون حرفا ويل
الاسم فيصح العطف للبيانية او تفرع من احد اليون ليس
الشعور و جاز اظها ان معناه اري العاطفة كما عجزت قياسا
وان تذهب ومع كلام كي كجيتك لان تكرر ويحيا اظها ان مع
لا الداخلة على المضارع بعد الاسم معني كي كقوله تعالى ليلا يعلم

لا تتكراه اللامين المتواليين ويمنع اظهار ان يعاقد هما
واعلم ان ان تضمن غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس يقبل
كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسع بالمعبد
حين ان قراه ومع عمل مع اشذوذ كقوله الا ايها اللام
الوغي في غير رواية النصيب ويحتمل المصارع بلم ولما وهما
للقلب اير قلب المصارع الي معنى الماضي وتا اشتراكه الي ما
للاستغراق اير استغراق ازمة الماضي من وقت الانتفاء
والي وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم وجاز حذف
فعلها اير لما عند القرينة دون لم كشارعت المدينة ولما اير
لما دخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا يقال اير لما يضر ويكثر في نفي الفعل المتوقف ولام الامر
اير يحتمل المصارع بها وبه اير بهذا اللام يطلب الفعل وقد
يخذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد تفقدت
كل نفس وقد نتج هذا اللام وجاز السكون في هذا اللام
بدخول الواو والفاء وشم عليه كقوله تعالى والثناء طائفة
اخر لم يصلوا فليصلوا وليقضوا ولا النهر بالاصانة بتكسر
المصنف اير يجوز نحو زيد الشجاعة او الوهن او البيان بتاويل
الدال على النهي وبه اير بلا هذه يطلب التذكير وكلم المجازاة
اير ينجز المصارع بها وهي ان ومها واذا ما ويشما ولها
لا يخربها بلا ما وشم وان قدومه لمناسبة الطرفين وان ياتي
وهما يخربان مع ما او بدوزنا وما ومن دامر وقيل الجزم مع كفا
واذا ويحتمل المصارع بان مقدرة بعد الاستغراق
اير سابقة سر المتروك لو قصد السببية قيد للتقدير ولو لم تقصد
لم يحتمل

لم يحتمل الجزم بل مرفوع فيكون صفة او حالا او استينا فاولو
قدم هذا فقال ويهي ان وتقدر بعد الافعال الخ لكان
اخصر واحسن وانسب لا سلب المعهود والكلم المجازية
تدخل الفعلين بسببية الاو ومبينة الثاني ولو جعل الحكم
ولو قدم هذا ايضا فقال وكلم المجازاة وتدخل الفعلين للا
كان مثل ملبس وسما اير الفعلان المدخولان بشرط او جزاء
فلم كانا مضارعين او الاو اير الشرط فالجزم لا زمر في
المصارع ولو كان الثاني مضارعا فقط فغيره جازان اير جاز
الجزم والرفع في المصارع ولو كان المسبب اير اللام ايضا
بلا قد لفظا او معنى قيديان للماضي فيتم نحو ان ضمت لم اضرت
او لقد فيخرج نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اير قد صدقت لم يحتمل الفاعل المحقق تاثيره في الشرط فيه بتقليد
معناه الي الاستقبال فاستنزل عن الربط ولو كان المسبب
مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا مشتقا فيجوز الفاء وترك
لان اداة الشرط لم يعلب معناه ولكن خاصة للاستقبال
فكان من ثمرانه وجه دون وجه والا اير وان لم يكن الجزاء مذكر
فالفاء واجبة لعدم تاثير اداة الشرط اصلاح فاجتنب الي الرابطة
وذلك ان كان الجزاء ماضيا بعد لفظا او معيارا مضارعا بما اولن
او سوف ارا سيني او جملة اسمية او امر او نهي او تمني او عرض او
غير ذلك وتقع اذاه التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية موقفا
اير موقع الفاء لان معناه ينسب عن حدوث امر بعد امر فخطا
معيار الفاء التعقيلية كقوله تعالى وان تصبر سيئة بما قدمت ايديهم
اذاهم يقنطون
مقابل الامر بالام افرده بالذكر

تكونه قسام الفعل مراتب مغاير للمضارع لفظا ومعنى وحكما
 بخلاف النهي والامر باللام فانها مع الحرفين ليسا بتسعين من
 الفعل كالمضارع ويبدون كاللصارع لفظا وحكما ما نفعنا بطلت مدلول
 ما اخذ مصدره من الخطاب فخرج امر الغائب والمثلم بخذ
 التاء فخرج غرق له تعالى فلتفرحوا فمن قرأ على صيغة الخطاب
 ومجهول امر الخطاب وبني الامر بالصيغة عند البصيرة لوزن
 موجب الاعراب اعز المشابهة التامة للاسم بحذف التاء
 للاسم على السكون في المفرد والجمع والجمع المثنى كونه اصلا في
 البناء كعند طوق غير الفاعل اسكن بحركة تجانبه واما
 حذف الاخر في المعتل فللمختصين فيما كثر استعماله وهو السبب في
 تجريد الصيغة لهذا الامور دون الغالب والمثلم وقيل
 ونعم ما قبل اصلا فعل التفضيل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم
 من اللام لكنها منوعة مقدرة عند الكثرة فيكون محبوسا
 ومنسية عند البصيرة فيكون موقوفا فلا حذف في النوع
 وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر
 لم يسمي لم يذكر ظاهرا ولا مضرا بارزاد لا مستكنا ناعلة
 امر ناعلة ذلك المفعول ما فعل نسب نسبة تامة اذ علمه القيام
 الى المفعول في الاصل كضرب عمرو ضرب زيد عمرا فان نسبة
 الفعل الى عمرو في الاو تامة دون الثاني وان نسبة المفعول
 الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل مطلقا
 توقوف ثقلة امر تغفل نضمونه على متعلق وهو غير الفاعل
 في الاصطلاح النجاة فالفعل متعد كضرب زيد والامر
 وان لم يتوقف ثقلة على متعلق فالفعل غير امر غير متعد
 كذهب

كذهب زيد قال الرضي فعلى هذا يدخل نحو اقرب وبعد وخرج
 في المتعد مع كونها لوازم ولا يبعد ان يجرى المعتد بانها التي
 يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازمة بانها التي لا يصح
 ان يشتق منه ذلك يعني بنصر واخط الجار وقد يتعد ما الفعل الى
 اثنين اما مفعوله الثاني في غير الاول اذ انما اعطيت وعينه وهو
 نائب العلم ويتعد الى ثلاثة مفاعيل كما علم وادرس وما اصلا
 في هذا القسم فانها ما ناقبل اذ قال الهنزي متعدد بين الى
 مفعولين فلما ادخلت عليها الهمزة زاد مفعول اخر
 يقال له المفعول الاول واينبا وينا واخر وحدث وهذه
 الاربعة ليست اصلا بلا واسطة اشتقا لاجل معنى الاعلام
 والمفعول الاول لها امر لهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل
 كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه
 وكسهما والمفعول الثاني والثالث كمفعول علمت في وجوب
 عند ذكر الاخر تركها معا وغيرها من المضارع
 اير افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب
 من العلم والظن فانها اما كيف او اضافة او انفعال لا فعل ولا
 تاثير ويمكن ان يتراد بالفعل القاريم بالغير فيكون من باب
 تسمية الشاير باسم جز ومذلوله وهو اير افعال القلوب ظننت
 وحسبت وحضت هذه الثلاثة للظن وحسبت مشتركة بين
 الظن والعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة
 للعلم فنصب استيناف اذ افعال القلوب فاجملة مقترضة
 اذ جرتان اذ جرتان جرت الجملة التسمية على ان كل واحد
 مفعول به وحضت هذه الافعال امر ميزت من بين الافعال

بأنه أي الشان إذا ذكر احد من المفعولين ذكر
المفعول الاخران اراد الذكر للفظين فالحكم اكثر كالمراد قد
ورد الحذف مع الترتيب في قوله تعالى لا تحكين الذين يخفون
بما اتيتهم الله من فضله فهو خير الهم على قراءة الغيبة
فالهم الاول محذوف اي لا يحسن هو ولا يدخلهم
هو خير الهم ووجه القلة كونها بمنزلة اسم واذا المفعول
في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى الاول فتعد برعلت
زيدا ما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المفعول
بشيء في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعبر به التقدير من الحكم
كل اذ هما جزء الكلام لكنهما متباينان في الاصل فاذا
لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع الترتيب ولا يجوز
الحذف نسبيا بخلاف باب اعطيت فان لا حذف احد
مفعولي تقدير ونسبا كثيرا واما حذف المفعولين
معاً فمشتك بينهما تقدير كان نحو من يسمع بخلاف
زيد عمرا درهما فاعطى او نسبيا كقولنا تقاهم هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون ونحو ذلك يعطى ويمنع
وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسبيا
في مفعولي باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
انث لا يخلو من علم وظن وهذا انما يفيد تنقيح الجواز عند
ارادة الخبر عن مضمون الحقيقي الاثر بان علمنا ان العلم
او ردوا الاية السابقة مثلا للتشبيه من الالام فلو قيل
العلم فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يشبه العلم
بعضه من الخبر وجواز الالف عطف على انه اذا ذكر ارا

خصت

خصت هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا وانفائية
لا مستقلة لمفعولها كلاما ما لم تتقدم هذه الافعال على
مفعولها ما لا يجوز عند الجمهور الفاعل لان عامل النصيب
لفظي فمع تقدمها يغلب المعنوي وهو افعال الفاعل من
الاعمال مع جوازه لو تأخرت هذه الافعال عن مفعولها
والاعمال اولى من الالف مع جوازه ايضا لو تسطت هذه
الافعال بين مفعولها فيجب الالف بين الفاعل ومفعوله
كقوله اجبت وبين الفاعل ومفعوله كقوله اجبت بمكرم احسب زيدا
وبين مفعولها ان كان زيدا احسب تايم وسوف يصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف
نحو جاءني زيد واحسب عمر وخصت هذه الافعال
بجواز التعليق من قولهم امرأة معلقة لمنقودة الروح كهي
ذات زوج تايم بمصالحها ولا نارعة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المصنوع حتى يجوز العطف
على المحل نحو علمت كزيد تايم وبكسر قاعدا قيل الاستغمام
كعلمت ازيد تايم وهما زيدا تايم والجزء بين احصى و علمت
غلام من عندك وقيل النبي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب
ولا زيدا في الدار ولا عمرو وقيل اللام الابتدائية الداخلة على
مفعولها لان هذه الالف صدر الكلام فلا يضيع حقوقها من كل وجه فوجز
الجانب وخصت بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
راجعين لواحد كعلمتني منطلقا وامتنع نحو ضمتني بل يقال
ضمتني نفسي لان المفارقة في غير افعال القلوب غالبه فاذا

ل

اتخذ زادوا النفس تصريحا وتبيها على ما عيسى ان يفعل غنة بسببه
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانشاء بحاله اعلم منه بحال
غيره فلا يحتاج الى زيادة وتخييل الاصل مغايرة الموشرا او
المناظر الاصلين فيها ناذ اتخذ معيكم انفاضا لفظا تقصد
المغايرة بتعدد الامكان واما افعال القلوب فالأفعال في الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب الا اوله بل هو توطئة فلم يتخذ فلم يكن
الاتفاق اللفظي وغيره منصرف اذ الخالف للاصل يناسب التبيين
يفعل والتبليس ولو لم يكن لزم المفايرق بتعدد الامكان
فلم لا يكتفي بالمغايرة ذاتا واعيا بالاولى لم فمقتضى يجوز ما
ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضمير والمغايرة
ممكنة بازدياد هذا بان يقال ما ضرت الا تنسك مع عدم لزومها
وظنت وعلمت ورايت ووجدت الملايشا بمعنى انتهت
وعرفت وابصرت واصبت لى ونشر مرتبا يتعدى كل
واحد من هذه الاربعة خبر وظنت لانه ارادة اللفظ الى
مفعول واحد كما اثبتنا وانما لم نجعل بمعنى جاك من فاعل
يتعدى مع كونه اقرب من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم
يجوزوا تقدير المتعلق معرفة كان فاعلا يتعدى مع ان رجوع
الي مجموع الاربعة لم يستقم الي واحد وان رجوع الي كل واحد
يلزم ملايشة الي معنى الاربعة الا ان يراد بالواحد
جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول
نقصا من عدم تمامه كانه بالفاعل بخلاف الافعال الثابتة
ما لفظ لا فعل يشمل الماويست والتسمية بالفعل الناقص
اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها
فردين

فردين للتقدم ثم ما خبر محذوف كما ملفوظ لما مر بل خبره
ان كان مبتدأ صادرا والجملة معتصمة ووضعه كاجل اثبات امر
لفاعله عدل عن التقرير كما بهما في الفراء والدوام وعن الصفة
لا بهما في الوجود فلا يشمل ليس وليس اللام صلة الوضع والا
لا يشمل الا نحو صير بالشد يد معلوما او مجهولا ولما كان التقوين
شاملا للفعل التام فان ضرت مثلا وضعه كاثبات الصفة
وتقويره لفاعله تكلما في الجواب فبعضهم خصوا الصفة
بالجاء بعد خبر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجية
عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره ونشئ منها
لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد المدح انه
مسموع للمع يخرج ليسج وتواريده بالمصدر الموجود في الا
سما ل دخل نحو فعال بل اسما الافعال كلها وقد عرفت
فما جعلنا عبارة عن الفعل وبعضهم قالوا مع هذا ان
العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور
لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل
الزمان والاتصال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعد عدم
تمثلية في ليس وكونه حكما يجعل جعل التقرير عمدة في الزمان
لا قرينة يعتقد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدد
الفاعل بالمتبدا او بالاسم وفسر بالمتبدا بعد دخول العامل
عليها لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب تدخل على الجملة
الاسمية لا عطا الجرحك معناها كما غنا التفصيل الا في عن
هذا الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاو من الجملة
الاسمية اعني المتبدا على الفاعلية وتنصب الثاني منها لشبه

ن

بالفعل به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل
مقتصر على ما به الامتياز تارة كما ما به الاشتراك لظهوره
فقال صار قدومه على كان لقله ومعني صار للانتقال في
الصفة كصار زيد عالما وفي الحقيقة كصار الصبي خرفا
وكان امانا قصة لتحقق الجزمانا ما ضياد ايمان غير عدم
سابق ولاحق نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر بمعني صار عطفا على لتحقق الجزمان وللانتقال نحو
افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها امر في كان عطفا عليه
ايضا ضمير الشأن كقول الشاعر اذا ماتت كان الناس
صفتان وهذا ليس بمعني كان بل استعمال متفرغ على الاولين
فلو قال حج يجوز فيما الشأن كان احسن واظهر وماتت بمعنى
وجد كقولك تعالى كن فيكون او زار به التحسين اللفظ بلايين
ولا عمل كقولك تعالى من كان في المهديا والمنسوبة حال واجمع
وامسب واظهي ويكون هذه الثلاثة تامة بمعنى لدخول
في هذه الاوقات والجملة مسترضة من جهتين وظل وبنت
وقل كونها تامتين نحو ظلمت بكان كذا وبنت ميتا طيا
وهذه الجملة كالسابقة لا فتران الجملة امر المعني لما خوذ من
الجملة باوقاتها وهو الصبح والمساء والضحى والظلول واليتيم
ويكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات
المذكورة وليس قدم بساطته واصالته لتفي مضمون الجملة حاله
في الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه
مطلقا وما برح وما فني وما زال وما انقل قدم الماوياء لتخصضا
واصالها ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثي احب بالتقديم

ثم

ثم الصحيح ثم المجهول ومنه الاربعه لدوام حدث خبرها
لفاعلها منذ قبله امر منذ زمان امكان قبول فاعلها
لمضمون خبرها فمعنى ما زال زيد عالما مثلا ودوام العلم
له منذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاع في اوائل
زمان الصبي لعدم امكان القبول والزمها امر هذه
الاربعه في كونها ناقصة النفي وما دام لتوقيت امر عمدة
ثبوت خبرها كما سماها بدل الفاعل بالاسم اشعارا بحوار
التعيين فما فيها مصدره بتقدير الزمان قبله ولذا
امر لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ماد امر الي كلام قبله
لانه امر ماد امر مع اسمه وخبر ظرف منصوب وفضلة فلا
يدل من ناصب وعمدة نحو اجلس مادام زيد جالسا امر
مدق جلوسه وغدا وافرو عاد وراح بمعنى صار اخر هذه
الاربعه مع كونها بسايطلا لأنها ملحقات والقالب
كونها تامة فلذا راعي في الترتيب معانيها الاصلية
فصحل بين غدا وراح مع اخواتها في المعنى وجعلها
طرفين لكن مدلولها في النظار وايضا بمعنى كان
وقعد بمعنى صار منطرا امر الافعال الناقصة اخرها
لقلة اتيانها ناقصين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز
الموضعين الذين استعملها العرب فيهما هما
قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانهما حرة فكان
ابن الحاجب اختاره واطلقهما الافراكا المصراختان
ولا يتقدم الاخبار امر اخبار افعال الناقصة على
ما فعلنا قصري في اوله ما لا زنا مانا خية لها صدر الكلام او

زان

مصدره وقد سبق امتناع تقديم معجول المصدر عليه
والحصر لم يصح خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدركا
بان ما في هذه الافعال للنفي فيكون اثباتا وكخلا
الكنفية ومن تبعهم حيث تتصل جواز التقديم في ليس
ايضا للنفي لان العدة في اقتضاء ما صدر الكلام خافية
فيما لا يريد ان لم ولما وان وكا على الاصح لا يقتضي
الصدقة وان كانت للنفي ومفهوم هذا الكلام جواز
التقديم في ما عدا ما ويات فالتنفي به ولم يذكر جواز
تقديم الاخبار على الاسماء الظهور ما زالوا الى الاصل
فقد جاز تقديم الخبر على المتبادر لو الى الحال فقد علم جواز
تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه
لم يعرفها كما نرى نوع من الافعال الناقصة لصدده عليها
ووجود حكم فيها ولفظ المقارنة يدل على الفصل ففهم انها
فعل ناقص يدل على المقارنة وهذا حد جامع وما منع
واما كون تلك المقارنة مرجوا كما في عيسى او محمدا كما
في كاد او شرعا في كما صاحبها فخرج عن حد النوع ^{ظيفة}
لنفوت عيسى كعسى زيد ان يقوم ارض عيسى حال زيد وذا
ان يقوم وقال الكيفية ان يقوم بدلا شتم افعس
تامة وارضاء الرضوي يريد ان لعسما استعمالا
احدها ان يكون ناقصة خبر الفعل المضارع مع ان
والثاني ان يقتصر على المرفوع وهو الخبر في الاوفا شار
اليه بقوله او عسى ان يخرج زيد فعسى اماناة بمعنى
او استغنى عن الخبر وهو حاصل كما شتم الاسم على المنسوبة
اليه

اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف عيسى يعني لا يخفى من
مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها لا زانثا كلفر ولا يعرف
لتاخير هذا الكلام وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها
منها كما ولا يحتاج الى محذوف وقد يقوم مقامه مقام ان لا شراهما
في الدلالة على الاستقبال فيقال عسى زيد يقوم وكاد كحذار
زيد يصير فجزء مضارع بلا ان والدلالة على الجزم فلا ينسب
ان الدلالة على الرجاء فيل لدلالة على الاستقبال للمنا في الحال في ان
كاد كابد على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما
استقر الاستعمال انه او شك مع كون القسم الثالث الذي هو
اقرب الى الحال من كاد وقيل ان في خبر كاد تشبيها بعسسي وبدخول
كلمة النفي على كاد منفي معناه كاد في الافعال رد لتول من قال
نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال وطفق وجعل لا يعرف لتقديم وجهه وكره
واخذوه في هذه الاربعة كما دية الاستعمال في كون خبرها
المضارع بلا ان للاشتراك في القلة واوشك ابراسع وهو
كعسى في كون خبرها مضارعا مع ان اذ قد استعمال في الطبع وكاد
في كون اياه بدو زنا فعل ما افعله وافعله ابراما كان
على زنها وهذا التعريف اوضح وامنع والدلالة على التبع يعرف
من لفظه ولا يتصرفان بالشيء والجمع والتاثير والخطاب والقلم
ونحوها وكذا يحذف التقديم اير تقديم المفعول ونحوه عليها والفصل
بينها وبين معمولها كما احسن في الدار زيدا خلا فاللما زيدا في
الطرف جاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعله نحو ما كان احسن
زيدا وهو من زيد وما مبتلا نكرة بمعنى شيء كان النكارة تتكلم

التعجب لانه يكون فيما خفيه خبرا ما بعدا وسمعة افعال التمتع
 وفيه خبر راجع اليها والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب يسوي
 اختار المحرر وقال الاضطرار ما هو له والحمله صلتهما والخبر محذوف
 ايرالذي فعله اير جعله ذا فعل شري عظيم وفيه حذف الخبر وجوابه
 غير سد شري مسد وذا غير معهود واية في افعال مفعولها فعل
 بعين صيره ذا فعل على ان يكون كسمعة افعال اللصير ورفه والباللتمتع
 او البازايد والهمزة للتعدي غني الفعل غير فاعله اير جعل انت
 اياه ذا فعل اير صفة به وهذا مذهب الاضطرار اختار عند
 يسوي البازايد في الفاعل كما زمة الا اذا كان المتعجب منه ان
 مع صلتهما فيجوز حذف فاعلهما حسن ان تقوم والامر بعين الماضي
 والهمزة للصير ورفه اير صار ذا فعل وكون الامر بعين الماضي
 غير معهود فلذلك لم يجر المحرر

لما كان الوضع كما نشأ بهما يعرف من اللفظة فالمحتاج اليه ههنا
 معرفة الاصطلاح ليتوصل الي معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل
 بعد الافراد استغنى عن الحد نعم ويسس وناعلها معرف
 باللام للعهد الذهني او مضاف اليه اير الي المعرف باللام بلا
 واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم قرس غلام
 الرجل هذا ومفهومه بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شئ نحو نعم اهل
 اير نعم شيا وعند يسوي معرفة تامرة مائة بمعنى الشئ فيكون
 فاعلا لكن في بمعنى ذر اللام وهذا غير معهود فلذلك لم يجر للمع
 وقدمه او بنكره منقولة كنعم جلا زيد وبعده اير بعد الفاعل
 المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو القالب وقد تقدم المخصوص
 على الفعل نحو زيد نعم الرجل بشدا حال من المخصوص فيكون
 ما قبله

ما قبله خبرا متقدما قبل العايد اللام ولا يتحتم في هذا في المضم
 للمميز الذي هو مبهم غير عايد الي شئ او خبرا محذوف وهو
 هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص عند القرينة لقوله
 تعالى نعم العبد اير اير ب عليه السلام قد مر لان المطابقة
 ايضا اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف نسيان ولا بد من مطا
 اير مطابقة المخصوص له اير للفاعل في الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتاء نيت والجنس وساء ليس في افاضة والتا
 والاحكام وحيدا وفاعله ذا واجب لظرف اير صار جيبا و
 لا يتغير حيدا كما فعله وكذا فاعله خلا يشبه ولا يجمع ولا يثني
 وان كان المخصوص احدهما يجر بها مجر من الاشارة يقال
 حيدا الزيدان ومخصوصته اير مخصوص حيدا كالان اير
 مخصوص نعم ويسس في بعديته للفاعل غايبا وفي الوجهين
 في اعرابه وتا في قبله اير قبل مخصوص حيدا او بعده حال
 اير تمييز على رفقه اير رفق مخصوص حيدا في الافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتا نيت كحيد الزيدان راكبين وحيدا
 امراه هند وزو الحال والتمييز هو ذا كما في فاعل مبهم لا
 المخصوص ولما كان التمييز من اسم الاشارة قليل في الاستعمال
 بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز
 ههنا من النسبة كطاب زيد والداد لله درهم فارسا والتمييز
 راجح لكونه انصب للمدح والذم فيستحق التقديم قد سبق
 صدح حرف الجر هو اير حرف الجر ما حرف وطمع كما اقتضا الفعل
 اير اير صالة او انصا معناه اير ما دل على الحديث كالا في المصولة
 بالفعل والظرف الي الاسم ولو كان الاسم متقدما مقدرا لهما

رحبت وهذا التعريف لا يتناول الزايد وما مثله فيكون
حدا للجار الاصل فيلزم كون ذكر غير الاصل اسطلاحا مع
كونه من مقاصد النحو ولو زاد او عمل عليه لا صاب من الاصل
في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكيفية كقوله تعالى
من اول يوم قيل علامته صحته ايراد الي او ما يفيد فايد
في مقابلتها نحو عوذ بالله ابراهيم اليه من فيه انه لا يتعشيان في
نحو من التفضيلة والتبيين اير اظهار الجاهل وعلامة صحته
وضع الموصوف كقوله تعالى فاحسوا الجحيم من الاوثان اير ان
هو الاوثان والتبويض وعلامة صحته وضع بعض مكانه
كاخذت من الدرهم والبدك ويعرف بصحة قيامه مقام من
كقوله تعالى ارضتم بالحلوق الدنيا من الاخرة والتجريد وهو
ان يتشع من امر ذي صفة اخر مثله فيما بالصفة كما لها
فيه حين كان بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يمح
ان يتشع منه موصوف اخر بتلك الصفة كقوله لهم في من فلان
صديق ولقيت من زيد اسدا والاشفاق في النبي كما جازي
من رجل فانه نصح في الاشفاق فلذا لا يجوز بل رجلان ولم
يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهر فلذا يجوز ما جازي في رجل
بل رجلان فظهوره غير الزيادة ومثاله ما جازي في من احد فان
احدا اذا قرن به حرف النفي افاد الاشفاق البته كان معه او لا
فلذا لا يقال بل اثنتان ولم يذكرها لانها لا يمح ورفعا فيلزم التكرار
والقسم نحو من زبيلا فعلن كذا ويضم اوله ايضا اير كما في
اير في القسم وما يدخل الاعلى لفظ الرب والي وجئ للاشارة في
المكان والزمان بلا خلاف والي قلت كما نسا بمعنى مع كقوله تعالى

ولا تاكلوا اموالهم الي اموالكم والحق انما بمعنى لا اتسها
بتضمين الضم ويدخل الي الضم كما يدخل الظا يقال اليد
والي واليه ويفهم من هذا التخصيص المذكور كثره كونه
بمعنى مع وعدم دخولها الضم لا يقال احتكاك وحتما وحتاه
وفي اللطافة اير طرية مدخولا حقيقة الماء في الكوز او مجازا
كالنخلة في الصدق وقوله او كونه بمعنى علي خيرا وحال كقوله
تعالى ولا صلبنهم في جذوع النخل قال المحققون انها للظاهرة
ايضا مجاز التمكن المطلق في الجذع تمكن المظروف في الظرف
والبا للاستعانة لم يصب في تقديره اذ الاصل ان اصل
وعاير في الباء والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل في صدر
الفعل عنه لمجرد نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى
مع كقوله تعالى دخلوا الكوز وهم قد خرجوا جوابه والاصا
اير كفاية اللصون ام الي مجرد الباخق مررت بزوي اير التصق
المروء بكان يتفر منه وهو يستلزم المصاحبة بله عكس فاذا
قلت اشريت الفرس سرجا كايلا مران يكون السرج ملصقا به
حالا شرا والتقدير اير جعل الفعل اللازم متضمنا بمعنى
التصير بغير نحو ذهبت بزوي اير صيرته ذاهبا وهو بهذا
المعنى قليلة وسمع ولكنم متونة بمعنى هم الجار وعمله فلعل
منه تقديره على المقابلة وتاخره واوجه واما التقدير بمعنى
الاخصا فقام للجار اصل والمقابلية اير لوقوع محرم
في مقابلة اخر نحو بعثت ههنا بكذا والظاهرة كجئت بالمسجد
والبدك كما اعتقت بهذا الثمن منه خيرا والتجريد كرايت بزوي
اسدا واللام للاختصاص بملكية كالمال لزوي وبنيد كالجمل

والتعليل لضرب للتأديب وخرجتك لما فتكر والقصد امر
 الارادة كقولك تعالى الا يعبدون فان افعال الله غير معلومة
 باغراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية لا يتكلم
 اختصار المتن لعموم التعليل والتماقبة كقولنا فلان لم
 عدوا وحزنا ولدوا لله والحق والحق لا يكون له
 للتعليل مجازا او بمعنى التعليل لانه لم يفعل الله
 وما في اللام للقسم والتعجب امر مع مخلوقه لا يؤخر الاجل وانما
 يستعمل في الامور العظام وفي الغرض وانما يدخل في الاستفهامية
 نحو كيه فعلت امر لا يرغض فعلت ويدل على كونه جار اجدي
 ان ما كما في له وعنه ورى للتعليل امر لا يشابه وانما للتكثير
 كما في مقام المدح والذم ويصدر رى لكونها انشا ويختص بجوار
 نكرة موصوفة بمنزلة او جملة تحقق التعليل وفعالها امر من ما حق
 لان حاله معلومة ويحذف فعله زما ناغابا لوجود التوازي
 نحو رجل كريم امر لغيته وقد يدخل رى على مضمرة مذكورة
 مبهم كما مرج له فيكون نكرة مميزة بفتح اليا مضاف الى المنصوب
 المضاف اليه ضمير المضمرة امر يكون مميزا بفتح منصوبه واصناف
 المنصوب اليه ضمير لانه عاملة ويكون رى بها الكافة عن
 العمل فيدخل رى في الجملة الفعلية كقوله تعالى بما يورد الذين والا
 سمية نحو رما زيد قائم الا لو كان ما زائدة فان رى يدخل
 على الاسم نحو رماضت بسيف وادفا وادفا وادفا وادفا
 لا يدخل المضمرة كما يدخل رى بل يختص بنكرة موصوفة نحو وعده
 ليس بها ايسر والعمل لها امر لى بقربها فيكون اختيار
 المذهب البصرة او الواو لانها مضاف لقيامها مقام رى

فيكون

فيكون اختيار مذهب الكوفة ~~في~~ القسم مقبدا ويختص بالظ
 اعتراض فلا يقال ورك لا فعلن وتاءه امر القسم عطف على
 واو القسم ويختص بالقسم بالله من بين الاسماء الظاهرة وحرف
 خير حذفها امر كل واحد منها ولا يكون بالنصب او الرفع جوا
 كل منهما فلما امر والاعلر الطلب والسؤال فلا يقال والله وبالله
 اخبرني وبالله امر القسم عام يدخل المضمرة المظهرة لله وغيره ويحذف
 فعله ويذكره كذلك ان الباء اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاويحيد ان
 ينحط مرتبة الرفع عن اصله وجوابه امر القسم لغير الطلب باللام الا
 للتاكيد وحرف النفي ما ولا وهما يعلمان الالسمية والفعلية والظ
 انه سحطان الخففة بالاسمية من قلم النسخ فانها ايضا تقع
 جوا بالقسم ويحذف جواب القسم لكونه ظرف القسم بين اجزا
 الجملة التي يدل على جواب القسم او تقدمه امر القسم ما يدل
 عليه امر على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا
 عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد
 اثره على المجازة لعموم نحو اديت عنه الدين وعلى الله شعلا
 حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعلي دين وهما امر عن وعمل
 اسمان بدخول من الجارة عليه لا متناع الجار نحو من عن عيني
 امر من جانبه ومن عليه امر نون والكاف للتشبيه نحو الذكر كزيد
 عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انما كانت وقد يكون انما
 بمعنى المسد يعكس عن كالمرد المنضم امر عن اسنان مثل الرد والذائب
 للطلافتها اخر هذا كانه استطاد رى ومذومند كما هما للزمان
 للاتباع امر لا يتدا الزمان بدلا للزمان الماضي يعني اذا اريد
 كما بعدها الزمان الماضي فمعناها ان مبدأ الزمان فعلها هو ذلك

تبتليه

شفتنايه

الماضي

كسافر من مدينة كذا اذا لم يكن في تلك السنة اريد ما سافر في
هذه السنة وامتداد الى الان ولو قال لا تبدا الزمان في الماضي كان
اظهر واخصر والظاهرة في الحال اير ان اريد ما بعد الزمان الحاضر
ولو باعتبار البعض فمعناها ظنية لفظها مع التساوي والمخاربات
من شهرنا اريد منا اذ كنت في ذلك الشهر او اليوم اريد جميع زمان
عدم رؤيتي فهو هذا الشهر او اليوم الحاضر لانها لم ينقض ابدا
ولم يعتد زمان الفعل الي ما رايها فلا يصح اعتبارها سدا له وحاشا
وخلا قدمه لتقدم الحاء وعد للاستتار والاستتار ما بعدهما
عما قبلهما
في انقسامها الى الثلث في الرابع
والخامس والبناء على الفتح والدلالة على الحديث مثل التاكيد والتبني والتكسب
ايراد الالف بدل الحروف لكونها ستة قبل لكنهم لما عبروا عن الجازم
والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شوع استعمال
كلمن صيغة القلة والكثرة في الاخر من عملها اذا لوحظت مع فروعها
تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف المذكور في اقل من العشرة فالمكسور وعناية به
الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشوع الاستعمال انما يكون مع التورية
والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا يتبادر فيهما عدا المشبهة
والاقرب ان يقال هذه الحروف معنويات مثل ما وضع للاقتضاي
شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوهما والافراد ذهنية كقوله حفظ
معها اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب
صيغة الكثرة في الابدان تصد اير تقع في صدر الكلام الا ان المقصود
فانما لا تقع في الصدر اصلا قبل الابدان مع اعمها ضربا في تاويل المفرد فلا
بدلها من التعلق بشي اخر صحت كلاهما لو وقعت في هذا المشبهة
بان المكسور في الكناية فيه ان الكناية لا تتكرر في المقدمات
مشتركة

مشتركة ولو كانت للحروف بما الكافية لا تعمل في ارفع اللغات ويخرج
عن الاختصاص بالاسمية وتدخل الافعال كما تدخل الاسما يقال
انما قام زيد وانما زيد قائم وان المكسور تقرر ويؤكد معنى
الجملة ولا يغيرها الى المفرد وان المفتوح معطى اير مع الجملة كالمفرد
فمعنى بلغني انك قائم بلغني قيا مثل قال لكسرا كوزم في عملها
اير محل الجملة والفتح كوزم في عمله اير محل المفرد ولو انك فاعل اير ان
مع الجملة في لو انك قائم فاعل اذ تقديره ولو ثبت فيا مثل فيجب الفتح
لوجوب افراد الفاعل قدمه لبساطته وتسهل هذا ولو انك
متبدا اذ تقديره لو انك قائم ثابت فيجب الفتح ايضا لا متبدا كون
المتبدا جملة اقتصر عليه لرفع عنوه فيهما وظهور اندراج البواقي
في القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملها اير فلو احتمل ان مع اعمها
وضربا الجملة والمفرد جازا للفتح كمن ياتين فاعلمه يريدهما مع
بعد الفاء الجارية الكسرية وانما انا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المتبدا
اير فتطهير ثابت له لوجوه تعليقه في قوله الواجب بعد اذا المتفاجيء
كحيت فاذا السبع باليد اير فاذا السبع باليد او كونه باليد
فجاز العطف بالرفع على اسم ان المكسور ولو كان كسره حكما
بان وقع بعد العلم كعلمت ان زيدا قائم وعمرو ولو تقدم الخبر وان كان
تقدمه تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اير ان زيدا قائم وعمرو قائم
تفرع على العطف تقرر المكسور الجملة فيسقي معنى لا تبدأ الراجع فيجب
العطف المحل وتغيير المفتوح فيزول معنى المتبدا فلا يجوز العطف
المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لو اياه للفرع اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذا لكن اير صهي كان
المكسور في جواز العطف المذكور لانه يتغير معنى الجملة ايضا
مشتركة

لاجل تقرير ان معز الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي لتأكيد
معز الجملة على اسمها اير اسم ان المكسورة كوفصل بينه وبينها
كقوله تعالى ان علينا للهدى ارضها كانت زيد القايم
او معجولة اير للزيد المقدم على الخبر كان زيدا لتمامه اكل
ولم يجز دخولها في غير هذه الصورة كقوله تعالى في حربي
الابتداء وقد مر ان ترجيح العامل او لبطلان صدر اللام
بلاضرب في غير ترتيب الكافية ولو بدل ما بينهما معجول
المقدم رعاية للترتيب الطبيعي مدخولها والقرب من مفتوح
اللام ودرضا للابهام مع ان في ترتيب الكافية فصلا بين
الاصلا والرفع ونقل دخول اللام في خبر لكن وهو من ذهب
الكنية نحو لكن من حيث العبد لا دل بان اصله لكن ان
مخفت وجه البصرة مقاومة العالمية يكون التأكيد ادي
للصدارة فاستوى فلما اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح
وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف المشبهة سور ان
المفتوحة المفردة معز الجملة فلا يدخلها المقررة ولو خفت
المكسورة يجب دخول اللام في الخبر للفرق بينها وبين النافية
وجازع القارة اير ابطال العمل لقوات بعض مشابهة
الفعل كفتح الاضرواح اعمالها على ما هو الاصل فله يجب اللام
لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن الحاجب ودخولها متبدا في دخول
المكسورة المحفظة في خبره على فعل المتبدا والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القدر حتى لا يخرج عن اصلها كالكلمة والكنفون
بمقرون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم يخلط عطفا
على الفاعل مع القرب والظهور ليللا يشتر باختيار

مذهب

مذهب الكوفيين فانه ضعيف والمفتوحة عطف حيز
خفت اير خفت المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر
وجوبا لا زوا القوم مشابهة من المكسورة العاملة جوازا
ولم يوجد عملها في الرفع فقدر في مقدر وجوبا ليللا يلزم ترجيح
الاصناف ونقل عمل المفتوحة المحفظة في غير ما اير غير
الشان وتدخل المفتوحة المحفظة الجملة مطلقا اسمية او
فعلية من النواحي اولا ويجوز مع الفعل اير اذا دخلت المفتوحة
المحفظة الفعل المتصرف غير الرفع يجب ان يكون مع الفعل
حرف النفي كوان ولم يكون كالعوض من المحذوفة لانه
للفرق بينها وبين المصدر لا زوا تجامع المصدر ايضا ولذا
قد مر على الثلاثة الاخير فانها للفرق ايضا مثالها قوله تعالى
او لا يدرون ان لا يرجع اليهم وارجح ان لن يتدر وارجح ان لا يكون
كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فاعلم المراد
ان سوف ياتي كما قد لا او قد كقوله ليعلم ان قبا بلقوا وكان
وهو حرف براه كاخواتها على الصحيح للتنبيه وقد يعمل مخففا
والالفاء غالب ولكن يقع ايضا مفردة عند البصريين للاستدراك
اير رفع نونهم يتولد من الكلام المقدم يقع بين كلمة موق تعابيرا
تعبيرا واشتاتا معني فقط كزيد حاضرا لكن عمرا غائبا والفظا
كما في زيد لكن عمرا لم يجز كما يعمل لكن لو خفت لمشا بهتها
الساطنة لفظا ومعنى فاجزيت مجزيا ويدخلها اير لكن مشددة
ومخففة الراو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض وليت للتقيد
اير اشتباه فيدخل على المستحيا كليت اشياء يعود يومها والممكن
الغير المحذور يدخل ليت ان المفتوحة كليت ان زيد اعلم على ان

يكون مع اسمها وخبرها اسم لينة والجزء حاصله وعند البصر
سادان مسددا كما بعد علمت ولعل للترجي يختص المكان المراد
والمنحرف كقوله تعالى العمل الساعة قريب هي
في اللفظة الامالة مطلقا وفي العرف اما في المعطوف الي المعطوف
عليه الواو للجمع والفاء للترتيب بلام مبهمة وتتم وحق عطفان
علي الفاء اي هما للترتيب ايضا ومعطوفها اي حتى جزء
شبه القوي او الضعيف لا مادة القوة او الضعف
كلمات الناس حقا لا نبيا وقدم الحجاج حقا المشاة بمهمله
حال منه وما بينهما اعتراض او حال من حتى واو واما
وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهزة في الاغنياء
عظما من لزوم المكان اذ الم يفارقة ولو كان الهزعة تقديرا
كقوله ما ادرى وان كنت داريا بسع ربيع للبراة بثان يلبث
اي الهزعة احد المستويين وللرا الا فرام ويحذف بتعيين
احدهما او كليهما او تقيدهما ولا يحذف بنعم او لا لان ام المتصلة
انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلب
مخلاف او مع الهزعة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اي
اجاءك احدهما لا على التعيين او لا فيصح في الجواب نعم او لا
وام المنقطعة للاضرب مع الشك في الثاني فتستعمل في الجزم
مخواتها لا بل ام شاة اضربت عن الاخبار للاول وتلك
في الثاني وفي الاستفهام كازيد عندك ام عند عمرو قصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني وقد تدخل المنقطعة
المفرد لو كان بعد خبر لعدم الالتباس المتصلة بخلاف ما لو كان
بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام مع لدفع اللبس
والثالثان

والثالثان مراد يجب اما في اول المعطوف عليه معها
اي مع اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من
اول الامر ان الكلام مراد الفكل وجازت اما في اول
المعطوف عليه ولم يجب مع او والعاطفة كجاءني
اما زيد او عمرو وراية زيد او عمرو لان او عام للشك
الاولي والعارض واما للاول خاصة وبل للاضرب عن
الحكم الاول لجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الي المعطوف
مع الاثبات اي في الكلام المشتبه كجاءني زيد بل عمرو فكانه
لم يحكم في المعطوف عليه بشي لا بالحق ولا بعده والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي ففيه
خلاف يبين في المطولات ولا لازمة للايجاب ولا لازمة
لايجاب اي غير مفارقة عنه لان النفي ما وجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكسها اي لازمة للنفي
ففي عطف المفرد معه لا فيكون كاجاب ما النفي عن الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو وعطف الجملة نظيرة بل بعد النفي
والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يبح وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء صرف التشبيه الا واما يصدر ان
اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة
لتأكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدهما متبدييه وهما لا
يختصن بالجملة يدخل المفرد وغيره ولكن دخوله في اسم
الاشارة حتى لا يفصل المخاطب عن الاشارة التي كتبت
معاني اسمائها الا بها نحو هذا
والهزعة للتقريب اياويه ما عدا البعيد فيتم المتعدي

فأين له والهمزة للاقرب وجه تقديري يماظ ويأوي أي وهما
للبعيد هذا من ذهب الزمخشري قال وأما يا الله فتحكونه
تعالى اقرب من جبل الوريد فلا تنقص الداعي لنفسه
واستعادته له عن مرتبة المدعي تعالى وعند ابن الحاجب
يا أعم وأرضاه الرضوي نعم للتقدير

أول تقدير مضمون كاستفهاما وخيرا إيجابا أو تقيها هذا في اللفظ
وفي العرف يفهم يفهم منه معني الإيجاب بعد التوكيد ولذا
قال النقط لوقالوا ليس إلا عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرا
ترجيحا للعرف على اللفظ وبار لا يجاب التخي خيرا أو كلف ما كليل
في جواب من قال لم يقيم زيدا والم يقيم أم يولي تام زيد
وأي بكر الهمزة وسكون الياء للاشبات بعد الاستفهام ويدخل
القسم بلا تضيح بفعله أي لا يذكر فعل القسم معه لا يقال
اقسمت أم وزني ولا يكون المقسم به إلا الربة والله وعمر
كقول تعالى ويستبوي نكاحي هو قول امرئ ركب واجل وجرب الكرم
والفتح وأن بكر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق
المخبر موجبا أو نافية وجاء بعد الاستفهام والدعا
ويسمى حرفون الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة

الفصاحة وإقامة وزن أو غير ذلك ومعناها أنها قد تقع
زايدة لأنها لا تقع زائدة لأنها لا تقع إلا زائدة والمراد بزيادة
أن أصل المعنى بدوونها لا يختل لأنها لما فائدة لها أصلا والا
لكانت عيبا فلا يجوز في كلام الفصحى كما في كلام الباطن
تعالى وفائدة أنها أما تأكيد المعنى كمن الاستفراقة والباء في
خبرها

خبرها وليس أو استقامة الوزن أو السجع أو نحو ذلك اللهم
كشكته له ولا أبالك عند يسوع وكقوله تعالى وما أمرنا
إلا بالعباد والله وأذبوأنا إبراهيم والكاف كقوله تعالى
ليس كمثلهم شير قدمهما لعدم بحثهما ولتقارن الافراد
وأن بكر الهمزة وسكون النون زاد مع ما التناحية نحو
وما إن طبتنا جبن وقلت زيادة إن مع لما نحو لما إن قمت
قمت وما المصدرية نحو نظرا ما إن جلس القاضي ولو لم
يفعل بين الاثنين وإن يفتح الهمزة وسكون النون مع
لما كقوله تعالى فلما إن جاء البشر وبين القسم المقدم ولو
المؤخر نحو والله إن لو قام زيد قمت وقلت زيادة إن
بعد الكاف كان ظبية تعطول الواو في السلم على رعاية
جر ظبية وما يزداد بعد إذ نحو إذ ما تخرج أخرك ومقي
وأي واين وإن كقوله تعالى تعالى اللهم تربيين شطرا أي
حالا كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد بعض



اير في غير افراد المذكورين سمعا مسوعا لا تقيسا كالتي
 بيده وكفى بالله وحسبك درهم
 ثني نظرا الي الخارج تنصيصا على العدد بخل في نحو حروي
 التبي اير غير اير مبهم مفرد بجا في رجل اير زيد او جملة
 كقصع رزق اير مات وان على صوغ المصدر تغير ما عوفى
 القول لا صريح ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى ونادينا
 ان يا ابراهيم
 ما وان للجملة الفعلية
 فيحتمل ان في ما قبل المصدر وغيره عم ما نحو تقوا
 في الدنيا ما الد نيا باقية وان المشد الاسمية خاصة
 اذا



زالت

الهزقة وهل يصدر ان الكلام
 وجوبا

وجوبا والهزقة تلي الاسم مع وجود الفعل بلا تقيح كما زباضة
 وتقيح هل زيد اضربت وما اذا لم يوجد الفعل فيمتنع بان
 فيقال بلا تقيح ازيد قايم وهله عرقا عد وتاتي الهزقة لانها
 مطلقا اير سواها كانت لجزء الانكار كالتض زيدا وهو
 اخوك او لا سبعا كقوله تعالى الم ياءون للذين امنوا
 الاية اول التقيح كقوله تعالى الكذبت باياتي وهله لا تسع على
 شئ منط وقد دخل الهزقة الحرف العاطفة دون هل كقوله
 تعالى او كلما زامن كان وانتم اذا ما وقع وكون الهزقة
 معادلة لام التعليل المتصلة بكون هل عرف في حروف العطف
 فلذا لم يذكر ههنا وتحذف مع اير هزقة الاستغناء
 عند التقرينة ويحذف فعلا ايضا عند كقوله تعالى ابشرا
 منا واحدا نتبعه ولا يحذف هله ولا فطيهما

السينه سوف وغيره اير في سوف زيادة تنفيس اير
 تاخير اير يجب ان

يقع في صدر الكلام لو للماضي ولو تدخل المضارع قدما
 كما لتقدم معنا كما وان عكسا اير الاستقبال ولو تدخل الماضي
 ويضلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا كقوله لو انتم
 تملكون وان احد من المشركين فالرفع بعدها فاعل محذوف
 كما ابتدا تقدير الاول لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الفير
 وفسر تقدير الثاني وان انما رك احد محذوف ففسر لهذا
 اير راجل وجوبه رخص لها على الفعل فتح هزقة لو انك
 لانه فاعل مفرد مبر ثبت وضمه اير جيلان اير جين وقع
 بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو

تالي

انك انطلقت لا منطلق الالوان كان خبر جامدا فيجوز للتقدير
كقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اختلف اقسامه والقسمة
على الشرط وغيره لزم المضرب شرط وان كان المعنى معق
لا لفظا نحو والله ان لم تاثيره كرمك والجواب في القسم
لفظا فلا يجوز ان يدخله الالوان التي تدخل جوارب لولا الفاء
تقول والله ان جسدك ولو جسدك ما اكرمك واني اكرمك وما
يجوز لما اكرمك ان فاني اكرمك واما معنى جوارب لها ولو دخل
القسم لفظا فيلزم غير محذور والشرط ما ضا نحو ان
ايتني او لم تاثيري فوالله لا كرمك وانا والله ان ايتني
ولم تاثيري لا كرمك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان
تاثيري والله انك وانا والله ان تاثيري ايتني وتقدرون
او تقدرون القسم في صدر الكلام كزكره فيه في لزوم
المضرب وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى ليعن افرجوا
لا يخرجون وان اطلعتموهم انكم لمشركون واما التفصيل
او تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر او في الذهن فيجوز
فيه ما وقع في او ابل اللتبك ويجوز ويجب حذف فعله
هو الشرط والترقيم في موضع افعال جوارب او
ايما متدا كما زيد منطلق تقدير معاين من شير فزيد
منطلق او معولا لما بعد الفاء كما ما يوم الجمعة في لفظ
منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء
الجواب في موضع الشرط وان كان هنا مانع افرجوا ما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق يجوز تقديمه ما يمتنع تقديمه
صيته لا ما عنده

كل

كلا وتاتي بمعنى حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون
الجملة فكان كان فلم يخرج ذلك عن المرغبة في تركها التاثير
السائكة لان ذلك فهم من بحث الفاء نيت ففر من التكرار
نون ساكنة في الاصل فلا يضرب الحركة
العارضة مثل اعادة الالوان في تتبع حركة الاخر اربيع بعد
فخرج نون نحو لودن ولم يكن لا للتاكيد فخرج نون
التاكيد الخفيفة ويكسر التنوين ويضم ساكن لقيط
والكسر هو الاصل المعاد في تحريك الساكن والضم كقوله
تعالى وعذاب اركضن فيمن قرأ بضمة التنوين كما اتساع
ضمة الكاف وهو ارب التنوين للتمكن ان للدلالة على
امكانية الاسم في الاسمية بعدم مشابهة الفعل فيكون علا
الانصراف فيختص المنصرف والتكثير كما في صه فان معناه
اسكت الان والعوض عن حرف نحو جوارب والمضاف
اليه كيو ميذ وجينذ وساعتيد وعامتيد ومرر بكل قايما
والمقابلة لنون الجمع المذكور اسم كسلمات وهذا عند
ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده في نحو
عرفات مع منع الصرف للتاثير والعلمية وعند الزمخشري
نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن وكما وجوده للمقابلة
للمقابلة لان تاءه غير متحضر للتاثير لدلالة على الجمعية
ايضا فلذا يكتف بالتاثير فيضعف عن المنع ومنعت تقدير افرج
فصارت كالنقمة والتنوين وهو ما الحق افرج الايبك والمصاحف
لتحسين الاستشارة ويجوز التنوين مع كسر ابن في اللفظ
والخط نحو زيد بن عمرو ويريد العلم الموصوف با بن مضاف

ربع

الي علم افر كثره الاتعمال بخلاف رجل ابن زيد وزيد ابن
عالم فقتوا بينهما لا يحذفان في اللفظ ولا همنغ ابن في
الخط وقل حذف التنوين في غير اري في غير نحو زيد ابن عمرو
كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد لم من قرابلا تنوين احد

خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة منقوطة

يخص نون التاكيد بقسمين بمسقبل فيه معنى الطلب من الامر
والنهدي والالتفهام والتقدير والعرض والقسم وقل دخول نون
التاكيد في التثنية بالالفهري ويجب نون التاكيد في

جواب القسم المشبته وكثرت نون التاكيد في نحو ما نزين
ايري في الشرح الموكد حرف الزايدة ترك سايرا احكام نون التاكيد
لان موضع الصرف هاء ساكنة تلحق ما

ايرافرف في غير اعرابية ولا مشابهة بها احتراز عن
مثل يازيد ولا جلا فلا يلحق بها السكت وبقا لا وصلا كتمه
وره وقره وما هيه وسلطانية الكسبية والكشكشة بين مهلة

وشين معية ساكنان تلحقان الموبث وبقا حفظا لفظا
حتى لا يلتبس بكاف المذكر نحو اكر مقلع ومرور حبل متلسس
واكر متلشس قمت الكتابه بعون الله الوهاب في

وقمت الفصحى يوم الخميس شابع يوم خلقت من امر الحرام
وصار الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين واللاهم

